الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الرؤية الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ١٥ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٤٠ | 12 صفحة | Sunday 27 September 2026 - issue No (4440)

مصفاة الدقم تصل إلى 110% من طاقتها الإنتاجية

مسقط- العُمانية

أكـد عبدالله العجمـي الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقـم أنَّ المصفاة حققت مـؤشرات إيجابية خلال عام ٢٠٢٦؛ حيث تمكنت من الوصول إلى نحو ١١٠ بالمائة من طاقتها التصميمية، بما يعادل ٢٥٥ ألف برميل يوميًّا، لتنجح في العمل فوق طاقتها التصميمية، التي تبلغ ٢٣٠ ألف برميل يوميًّا، ما يؤكد كفاءة العمليات التشـغيلية وموثوقية الوحدات الإنتاجية. وتكتسـب مصفاة الدقم أهمية استراتيجية باعتبارها أحد أبرز مشـاريع الشراكة الاقتصادية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت، وتجسد نموذجًا للتعاون المشترك بين البلدين في قطاع الطاقة. وأكد العجمي أن المصفاة تواصل تعزيز دورها كأصل صناعي واستراتيجي قادر على تحقيق قيمة مضافة مستدامة، مدعومة بكفاءة عملياتها وموقعها الاستراتيجي وقدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية.

04

تحيات جلالة السلطان إلى الأمين العام ينقلها بدر بن حمد

نشاط دبلوماسي عُماني في الأمم المتحدة لدعم الأمن الإقليمي واحتواء الأزمات

جوتيريش يُشيد بنهج سلطنة عُمان القائم على الحكمة والاتزان

كبير مستشاري الرئيس الأمريكي يُثني على السياسة العُمانية الحكيمة

نيويورك- العُمانية

التقى معالي السّـيد بدر بن حمد البوسعيدي وزيـر الخارجية، بمعـالي أنطونيـو جوتيريش الأمين العـام للأمـم المتحدة بمقـر المنظمة في نيويورك.

ونقل معالي السّـيد خلال اللقاء تحيّات حضرة صاحـب الجلالة السُّـلطان هيثـم بن طارق المُعظّـم- حفظهُ اللهُ ورعـاهُ- إلى معالي الأمين العام، وتمنّيات جلالته له بالتّوفيق في الاضطلاع بمسـؤولياته وجهودَه الدّولية والإنسـانيّة. من جانبه، حمّل معالي الأمين العام معالي السّـيد نقل خالص تحيّاته وتمنّياتـه الطيّبة إلى جلالة السُّـلطان المُعظّم، وللشـعب الـعُماني بدوامَ التقدم والازدهار.

وبحث الجانبـان تعزيز التعاون بين سـلطنة عُمان والأمـم المتحدة، وتكامـل الجهود لبناء الثقة وبلـورة تفاهمات قابلة للاسـتمرار، بما يدعم الأمن الإقليمي ويهيئ أرضية أكثر رسوخًا للسلام.

وأعـرب معالي الأمين العام عـن تقديره العالي للجهـود التـي تبذلها سـلطنة عُمان في تيسير الحـوار وتقريـب المواقـف، مُشـيدًا بنهجها القائـم على الحكمـة والاتزان، وإسـهامها في دعم المسـاعي الأممية وتعزيز فرص التسوية السـلمية للنزاعـات، والمسـاعي الإنسـانية المستمرة.

وتناول اللقـاء التطورات الإقليميـة والدولية، وسبل توسـيع المجال أمام التحرك الدبلوماسي لاحتـواء الأزمات والحـدّ مـن تداعياتها، مع التأكيـد على أولويـة حماية المدنـيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

كما التقـى معـالي السّـيد وزيـر الخارجيـة، بمسعد بولس كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، حيث تناولا عددا من القضايـا العربية والأفريقية ذات الاهتمام المُشترك، والجهود الدبلوماسية المبذولة لاحتواء النزاعات وتهيئة الظروف للتسويات السياسية، بما يحفظ سـيادة الـدول وأمنها ويسـتجيب لتطلعات شعوبها إلى السلام والاستقرار.

وقد أشاد المسؤول الأمريكي بالسياسة العُمانية الحكيمة والدور المشهود لها في تقريب وجهات النظر والعمل الدؤوب الهادف إلى تعزيز فرص الوفاق والسلام في المنطقة.

02

تأكيد الجدارة الاستثمارية لسلطنة عُمان.. و3.5% نموًّا متوقعًا

نيويورك- العُمانية

أكدت وكالةُ سـتاندرد آند بورز تصنيف سلطنة عُمان عند مستوى الجدارة الاستثمارية "BBB-" مـع إبقاء النظرة المُسـتقبلية مُسـتقرة في ظل اسـتمرار إجراءات ضبط المالية العامة، وتحسن الأداء الاقتصادي والمركزين المالي والخارجي.

ورفعت الوكالة في تقريرها توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسـلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٦ إلى نحو ٣,٥ بالمائة، مقارنة بتوقعاتها السـابقة البالغة ١,٦ بالمائـة. وفي جانب المالية العامة، توقعت الوكالة تسـجيل فائض مالي في عـام ٢٠٢٦ بنحو ٤,٨ بالمائة مـن الناتج المحلي الإجمالي، كما توقعـت تحقيـق فائـض في عام ٢٠٢٧ بنحـو ٢,٢ بالمائـة مـن الناتـج المحلي الإجمالي.

وأشـارت الوكالة في تقريرها إلى استمرار تحسن مؤشرات الدَّيْن العام بجانب الحفاظ على وضع إيجـابي لصافي الأصـول الحكوميـة على المدى المتوسط.

08

اقرأ في الأحد الممتاز:

- البلوشي لـ«الرؤية»: القرى العُمانية مُحرِّكات سياحية واقتصادية ◀◀ 03
- «خنق» المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. إهدار لفرص نمو اقتصادي واعد ◀◀ 04
- كشوب لـ«الرؤية»: تعميق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العُماني يحقق الاستدامة ◀◀ 11

حاتم الطائي يكتب:

النهج السامي

قبل نحو ما يزيد عن ١٥ عامًا، صدر المرسـوم السلطاني القاضي بإنشـاء المنطقة الاقتصادية الخاصـة في الدقـم، في تحـول استراتيجـي استهدف تعزيز خطط واستراتيجيات التنويع الاقتصـادي، مـن خلال التوجـه نحو جذب الاسـتثمارات في القطاعـات غير النفطيـة، وتوظيف الموقـع الاستراتيجي لعُمان لإطلاق أنشـطة اقتصاديـة تقود النمـو الاقتصادي.. ومنذ ذلك الحين، والعمل لا يتوقف في الدقم؛ حيـث أنجـزت البنيـة الأساسـية على أعلى مستوى ووفق المعايير العالمية، وشهدنا توسعًا كـبيرًا في العديد مـن المشروعـات بمختلف القطاعات.

وخلال الأسبوع الماضي، تشَّرفتْ الدقم بزيارة سـامية كريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة السُّـلطان هيثـم بن طـارق المُعظم- حفظه اللـه ورعاه؛ حيـث اطلع جلالتـه على أبرز المشروعـات في المنطقـة الاقتصادية الخاصة، ما يُؤكد مدى الاهتمام السامي بهذه المنطقة؛ باعتبارها مركـزًا اقتصاديًا ولوجسـتيًا واعدًا، وهـذا الاهتمام انعكس في اكـتمال المنظومة التشريعيـة مـع صـدور اللائحـة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما يُساعد على تطوير وتوحيد المنظومة التشريعيـة المنظمـة للاسـتثمار في المناطق الاقتصاديـة الخاصة والمناطـق الحرة، خاصة في ظـل تنامي الاهـتمام الإقليمـي والدولي بالدقم، لما تتميز به من موقع استراتيجي، وما تمثلـه من منفذ بحري مفتوح على مسـارات الملاحة الدولية، وبعيدًا عن اختناقات الممرات الملاحيـة الضيقـة مثـل مضيق هرمـز. وقد برهنـت المتغيرات الجيواستراتيجية الأخيرة في المنطقـة، مدى أهمية الدقم كميناء تصديري ومركز لوجستي واعد، يسهم في تسهيل حركة البضائع، ويمثل مركزًا رئيسيًا في سلاسل التوريد والإمداد على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد ازدادت تنافسـية الدقم بفضل ما توفره من حوافـز وتسـهيلات للمسـتثمرين، وما تتمتع بـه من بنية أساسـية متطورة، وطرق إمداد بريـة مترابطـة، تمثـل شرايين حيوية لحركـة البضائـع والسـلع. ولذلـك عندمـا نقـرأ الإحصائيـات المتعلقة بمنطقـة الدقم، نكتشف أنَّ حجم الاسـتثمار التراكمي الملتزم بـه في المنطقة الخاصة قد تجـاوز ٨,٨ مليار ريـال عُماني، بنهايـة يونيـو الماضي، وإذا ما عقدنا مقارنة لهذا الرقم مع الأرقام المسـجلة قبـل خمس سـنوات فقط، يتضـح أن حجم الاسـتثمارات قد قفـز بحـوالي ١٤١٪، أي ما يـقترب مـن ١,٥ ضعفًـا، بفضل ما تشـهده المنطقـة من تحسـينات في بيئة الاسـتثمار، وتكاتـف الجهود من أجل جـذب المزيد من الاسـتثمارات، والإجراءات المتواصلة لتسهيل رحلـة المسـتثمر، خاصة مـع تفعيل المحطة الواحدة، وتوظيف التقنيات الرقمية في إنجاز المعاملات، وخلق بيئة استثمارية مواتية.

ومن هنـا نؤكد مدى الحاجة الماسـة للتركيز على الدقـم، فرغـم ما تحقق مـن منجزات تتعلق بالبنية الأساسـية، إلّا أنَّ المتغيرات من حولنا تفرض علينا مزيدًا من التطوير، وأخص بالذكر هنـا ضرورة تطوير ميناء الدقم، بما يواكب متطلبـات المرحلة، سـواء من حيث تعميـق الميناء وتوسـعته، وبنـاء المزيد من الرافعات، بمـا يضمن تطوير قـدرات الميناء والارتقاء بكفاءته.

وإلى جانب هذه الميزات، فإنَّ أكبر ميزة تتسم بها المنطقة الاقتصاديـة الخاصة بالدقم، أنها تمثل أكبر تجمع اقتصادي متكامل في السلطنة، يمتـد على مسـاحة كـبيرة تصـل إلى ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، أي تقريبًا ٣ أضعاف دولة مثل سـنغافورة، وتضم ميناءً متقدمًا وحوضًا جافًا ومناطـق صناعية وحرة، وتحتضن مشروعات في قطاعات الطاقة المتجددة والبتروكيماويات والتصنيـع والصناعـات التحويليـة، وصناعة المركبات، وغيرها من الصناعات الاستراتيجية.

ولقـد أكـد جلالة السـلطان المعظـم- أيده اللـه- أن الدقـم مركز اقتصادي ولوجسـتي واعد، وهذا يعكس حكمة الرؤية السـلطانية السامية، التي تستشرف المستقبل وتتيقن من أنَّ الدقم سـتكون بوابـة عُمان نحو التنويع الاقتصـادي، فما تحقـق اليوم مـا يزال يمثل البدايـة؛ فالدقم قـادرة على أن تكون مركزًا بحريًا رائدًا يُطل على المحيط الهندي، ونقطة التقاء الشرق مع الغـرب. وفي ظل التحديات التي تضغط على خطوط الإمداد والتوريد في مضيـق هرمز، فإنَّ الدقم تفتح أبوابها لتكون مركز الثقل الاستراتيجـي لدول المنطقة، التي يمكنها فتح خطـوط ملاحية مع جميع أنحاء العالم لتصدير منتجاتها، وخاصة الاستراتيجية منها، وفي مُقدمتها النفط والغاز.

وفي ظـل الربط اللوجسـتي الـذي تتميز به مناطقنا الاقتصادية والخاصة والحرة في عُمان، فإنَّ ربط الدقم مع عـدد من المدن والموانئ الخليجية سيُسـهم في تعظيم الاستفادة منها، لا سـيما مـع القـرب الجغـرافي للدقـم من منفذ الربع الخالي الذي يربط سـلطنة عُمان مع المملكـة العربية السـعودية الشـقيقة، وإمكانية تحول الطريق البري بين البلدين إلى ممر اقتصادي ولوجسـتي، مع الوضع في عين الاعتبار آفاق هذا الممر إذا ما أطلقنا شـبكة السـكك الحديدية بين البلدين، لضمان مرور أسرع وأسهل وأكثر أمانًا للبضائع والسلع.

ومـا تحتاج إليـه الدقم اليوم يتجـاوز فكرة الترويج وجذب الاسـتثمارات، ليشمل توسيع البنية الأساسية وتطويرها وتعظيم الاستفادة مـن الموقـع الاستراتيجـي، والسـعي لبنـاء الشراكات مـع مختلـف الدول، وقـد أثبتت التجربة مدى نجاح الشراكة العُمانية الكويتية في بناء مصفاة الدقم، والتي وصلت اليوم إلى مرحلة غير مسبوقة من الإنتاج؛ حيث سجلت إنتاج ٢٥٥ ألف برميـل يوميًا، وهو ما يفوق طاقتها الإنتاجيـة البالغة ٢٣٠ ألف برميل في اليوم؛ أي أن الإنتاج وصل إلى نسبة ١١٠٪، في تأكيد عملي على كفاءة العمليات التشغيلية. ولا شك أن استقطاب مشروعات مشتركة مع دول متقدمة سـيعود بالنفـع على اقتصادنا الوطني، ويحقق المُستهدفات المرجوة.

وهنا أطرح فكرة يحـدوني الأمل في تنفيذها، ففـي ظـل التطـورات التقنيـة مـن حولنا وثورة الذكاء الاصطناعي، أقترح إنشـاء مركز تكنولوجي عـملاق في الدقـم يُضاهي وادي السـيلكون في أمريـكا، يجمـع كبرى شركات تقنيـة المعلومـات حول العالم، ويسـمح لها بتصديـر إنتاجهـا للعـالم أجمـع، لكي تصل إلى العـالم شرائح ذكيـة وهواتـف محمولة وبرمجيـات مختـوم عليها عبـارة "صنع في عُمان".

ويبقى القول.. إنَّ الآمال المعقودة على المنطقة الاقتصاديـة الخاصة في الدقـم، تتعاظم يومًا تلو الآخر، في ظل تنامي الأهمية الاستراتيجية لهـذه المنطقة الواعـدة، وعلينا أن نسـتغل الزخم الذي تحقق أثناء الزيارة السامية، وأن نعمل على ترجمة الرؤية السامية للدقم، بأنٍ تكون مركزًا اقتصاديًا ولوجسـتيًا ورافدًا أصيلًا للاقتصاد الوطني، وأن تتكامل الجهود الوطنية للإسـهام في مسيرة بناء المنطقـة وتنميتها، بما يفتح آفاقًا رحبة للمستقبل، ترجمةً لمُرتكزات رؤيـة "عُمان ٢٠٤٠"، ولكي يجني أبناؤنا ثمار هذه التنمية الشاملة.

> **الاهتمام السامي بالدقم يدعم جهود ترسيخ مكانتها كمركز اقتصادي ولوجستي**

> **الدقم قادرة على قيادة جهود التنويع الاقتصادي ودعم النمو**

> **مواصلة تطوير الدقم تُحقق الاستفادة المُثلى من موقعها الاستراتيجي**

عبر لقاءات مع عدد من المسؤولين الدوليين

بدر بن حمد يكثف حراكه الدبلوماسي بنيويورك لدعم الأمن الإقليمي والقضايا الإنسانية

نيويورك- العُمانية

التقى معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية، بمعالي كاثرين راسل المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، في نيويورك خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستعرض اللقاء الشراكة القائمة بين سلطنة عُمان والمنظمة، وأولويات برنامج التعاون للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، وفرص تبادل الخبرات لدعم نمو الأطفال وتنمية قدراتهم وتعزيز الخدمات الموجهة إليهم.

وأكد الجانبان في السياق ذاته على أهمية الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص وتحفيزها للمشاركة الفاعلة في برامج العمل الإنساني والصناعات المتصلة بذلك.

وتناول اللقاء بحث الأوضاع الإنسانية للأطفال المتأثرين بالنزاعات، لا سيما في قطاع غزة والسودان واليمن وسوريا، وغيرها من المناطق، مؤكدين على ضرورة التضامن معهم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة، واستمرار تقديم الرعاية الصحية والتعليم، وتوفير الحماية اللازمة لهم بما يصون حقوقهم وكرامتهم ويحفظ مستقبلهم.

كما التقى معالي السّيد وزير الخارجية، بمسعد بولس كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، حيث تناولا عددا من القضايا العربية والأفريقية ذات الاهتمام المشترك، والجهود الدبلوماسية المبذولة لاحتواء النزاعات وتهيئة الظروف للتسويات السياسية، بما يحفظ سيادة الدول وأمنها ويستجيب لتطلعات شعوبها إلى السلام والاستقرار.

وقد أشاد المسؤول الأمريكي بالسياسة العُمانية الحكيمة والدور المشهود لها في تقريب وجهات النظر والعمل الدؤوب الهادف إلى تعزيز فرص الوفاق والسلام في المنطقة.

كما التقى أيضا بمعالي أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة بمقر المنظمة في نيويورك. ونقل معالي السّيد خلال اللقاء تحيّاتِ حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- إلى معالي الأمين العام، وتمنّيات جلالتِه له بالتّوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته وجهوده الدّولية والإنسانيّة. من جانبه، حمّل معالي الأمين العام معالي السّيد نقل خالص تحيّاته وتمنّياته الطيّبة إلى جلالةِ السُّلطان المُعظّم، وللشعب العُماني بدوام التقدم والازدهار.

وبحث الجانبان تعزيز التعاون بين سلطنة عُمان والأمم المتحدة، وتكامل الجهود لبناء الثقة وبلورة تفاهمات قابلة للاستمرار، بما يدعم الأمن الإقليمي ويهيئ أرضية أكثر رسوخًا للسلام.

وأعرب معالي الأمين العام عن تقديره العالي للجهود التي تبذلها سلطنة عُمان في تيسير الحوار وتقريب المواقف، مشيدًا بنهجها القائم على الحكمة والاتزان، وإسهامها في دعم المساعي الأممية وتعزيز فرص التسوية السلمية للنزاعات، والمساعي الإنسانية المستمرة. وتناول اللقاء التطورات الإقليمية والدولية، وسبل توسيع المجال أمام التحرك الدبلوماسي لاحتواء الأزمات والحدّ من تداعياتها، مع التأكيد على أولوية حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

وتضمنت لقاءات معالي السيد وزير الخارجية الالتقاء بمعالي عبد القادر حسين عمر وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية جيبوتي في إطار مشاركتهما في أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وتطرق الوزيران إلى العلاقات الأخوية والتعاون القائم بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات دعما للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. كما أكد الوزيران على اهتمامهما بتشجيع مزيد من الزيارات المتبادلة بين البلدين ومواصلة التشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتبادل الوزيران وجهات النظر حول تطورات الأوضاع في المنطقة والقرن الأفريقي، والعمل على دعم جهود تسوية القضايا بالحكمة والوسائل السلمية، بما يحفظ الأمن والاستقرار للجميع.

كما التقى معالي السيد وزير الخارجية، بمعالي شون سوبرز وزير الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية بجمهورية ترينيداد وتوباغو، حيث أعرب معاليه عن تهانيه لجمهورية ترينيداد وتوباغو بمناسبة انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨، متمنيا لها التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتها والإسهام الفاعل في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الحوار والتعاون متعدد الأطراف.

وتناول الجانبان خلال اللقاء علاقات الصداقة بين البلدين وفرص تطوير التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا الدولية، وسبل تعزيز التشاور في المحافل الأممية دعمًا للحلول السلمية واحترام القانون الدولي.

كما بحث معالي السيد وزير الخارجية، مع دونالد بلوم مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، مستجدات الأوضاع في المنطقة.

وتناول اللقاء الجهود الرامية إلى احتواء التصعيد، والحفاظ على قنوات الاتصال وتهيئة الظروف لاستمرار المساعي الدبلوماسية، بما يسهم في معالجة القضايا العالقة وصون أمن المنطقة وسلامة الملاحة البحرية، حيث أشاد الجانب الأمريكي بأهمية الدور الذي تضطلع به سلطنة عُمان في دعم الحوار وتيسير التواصل بين الأطراف، وما تتميز به من نهج متوازن يسهم في تعزيز فرص التهدئة والتفاهم.

كما استعرض الجانبان جوانب من التعاون العُماني الأمريكي، وأهمية مواصلة التشاور والتنسيق بشأن الملفات ذات الاهتمام المشترك، بما يعزز الشراكة القائمة ويدعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وزارة الإعلام تحصد 6 جوائز ضمن «المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون»

مسقط- العُمانية

حصدت وزارة الإعلام العمانية ٦ جوائز في المسابقات الرئيسة ضمن المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في دورته الـ٢٦ بتونس، الأمر الذي يعكس أحد جوانب العمل الدؤوب للوزارة للارتقاء بالرسالة الإعلامية العُمانية، ويحمل دلالة على أن هذا التتويج سبقته مراحل من صناعة العمل الإعلامي.

وأكد سعادةُ محمد بن سعيد البلوشي وكيل وزارة الإعلام، أن حصول الوزارة، ممثلة بإذاعة وتلفزيون سلطنة عُمان ومركز الأخبار، على ست جوائز في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون يمثل نقلة نوعية في مستوى المشاركات الإعلامية العُمانية، مشيرًا إلى أن الفوز في هذا المهرجان العريق، الذي يشهد مشاركة مؤسسات إعلامية عربية ذات خبرة طويلة، يعكس مستوى التطور الذي يشهده الإعلام العُماني. وأضاف سعادتُه أن هذه الجوائز تعكس الجهود المبذولة لتطوير المحتوى الإذاعي والتلفزيوني والإخباري والارتقاء به إلى مستوى المنافسة العربية والدولية، وما يتمتع به القائمون على هذه الأعمال من كفاءة ومهنية في الإعداد والتقديم والإخراج وإنتاج التقارير الإخبارية.

وأشار إلى أن النتائج تؤكد على أهمية الاستثمار في الكفاءات الإعلامية العُمانية من خلال التدريب والتأهيل الذي يقدمه مركز التدريب الإعلامي، والدعم والتشجيع المستمر للعاملين في المجال الإعلامي، مبيّنًا أن تطوير الكفاءات يمثل ركيزة أساسية للارتقاء بجودة المحتوى وتعزيز قدرته على المنافسة.

ويقدم الفيلم الوثائقي "الحوت الأحدب العربي" الحاصل على الجائزة الأولى في فئة الأفلام والبرامج الوثائقية في المسابقات التلفزيونية تجربة وثائقية تتناول البيئة البحرية والتنوع الحيوي، من خلال معالجة تجمع بين البحث والمعلومة والصورة، وتقدم موضوعًا يرتبط بالبيئة العُمانية في قالب وثائقي، فيما يتيح العمل الوقوف على أهمية تقديم القضايا البيئية من خلال سرد بصري قادر على نقل المعلومة وإبراز خصوصية المكان.

ونال برنامج "حديث الشباب" الجائزة الأولى في فئة البرامج الحوارية في المسابقات التلفزيونية، من خلال محتوى يركز على اهتمامات الشباب وقضاياهم، ويعتمد على اختيار الموضوعات والضيوف وبناء الحلقات وإدارة الحوار بما يتيح مساحة للنقاش حول القضايا التي تلامس هذه الفئة.

وحصل التقرير الإخباري "موسم تزهير المشمش في قرية وكان" على الجائزة الثانية في فئة التقارير الإخبارية، مقدّمًا تفاصيل من موسم زراعي يرتبط بقرية وكان، في معالجة تنقل للمشاهد جانبًا من الحياة والبيئة المحلية، وتبرز خصوصية المكان وما يرتبط به من مظاهر موسمية.

وحصدت إذاعة سلطنة عُمان ثلاث جوائز في المسابقات الإذاعية الرئيسة، توزعت بين البرامج الثقافية والاقتصادية والدراما، لتقدم الأعمال الفائزة نماذج مختلفة في توظيف الصوت والسرد والمعالجة الإذاعية في تقديم المحتوى.

وفي فئة البرامج الثقافية، حصل برنامج "ما قاله الظل" على الجائزة الأولى، وهو برنامج أدبي يتناول شخصيات وردت في الأعمال الأدبية والنصوص، ويعيد استحضارها بطريقة درامية تمنحها صوتًا ومساحة للتعبير عن نفسها، ويوجد علاقة أكثر قربًا بينها وبين المستمع ويدفعه إلى البحث عنها والتعرف إليها من خلال الأعمال الأصلية التي ظهرت فيها.

وفي فئة البرامج الاقتصادية، نال برنامج "أيادٍ تثمر" الجائزة الأولى، وهو نموذجٌ للأعمال الإذاعية التنموية التي تتبناها إذاعة سلطنة عُمان في دعم وإبراز جهود المرأة والأسر المنتجة من خلال الاقتراب من التجارب التي تنشأ في القرى والمناطق الريفية، وتقديمها في سياق يرتبط بالمكان والحرفة والهوية.

وتوّج برنامج "الفراهيدي" بالجائزة الأولى في مسابقة الدراما، وهو عمل يستعيد من خلال الدراما الإذاعية سيرة العالم العُماني الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويأخذ المستمع إلى عصر اللغة العربية، متتبعًا جانبًا من رحلة الفراهيدي في البحث عن الإيقاع الشعري ووضع علم العروض.

السفير العماني بتونس: نعتز بإنجازات مؤسساتنا الإعلامية وتطور الإنتاج التلفزيوني والإذاعي

مسقط- الرؤية

أكد سعادة السفير الدكتور هلال بن عبد الله السناني، سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى الجمهورية التونسية، أن المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون الذي استضافته الجمهورية التونسية الشقيقة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ سبتمبر، تحت شعار «نبض الصورة وصدى المستقبل»، يُعد من أبرز المهرجانات الإعلامية، لما يوفره من فرص لتبادل التجارب والخبرات بين المختصين في المجال الإعلامي، ومناقشة التحولات التي يشهدها قطاع الإعلام السمعي والبصري في ظل التطورات المتسارعة للتكنولوجيا والمنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وما تفرضه هذه التحولات من فرص وتحديات أمام المؤسسات الإعلامية العربية.

وأشار إلى أن مشاركة سلطنة عُمان في هذه الدورة تكتسب أهمية خاصة من خلال الحضور الإعلامي والفني المتميز، بما يعكس حرص السلطنة على مواصلة الإسهام في مسيرة العمل الإعلامي العربي وتعزيز جسور التواصل والتعاون بين المؤسسات والكفاءات في هذا المجال، مضيفا: «نعتز بما حققته المؤسسات الإعلامية العُمانية من حضور متميز في هذه الدورة، تُوّج بحصد ست جوائز، ثلاث منها لتلفزيون سلطنة عُمان وثلاث جوائز لإذاعة سلطنة عُمان، في إنجاز يعكس ما يشهده الإعلام العُماني من تطور في مجالات الإنتاج التلفزيوني والإذاعي، وما يتمتع به من كفاءات إبداعية قادرة على تقديم محتوى إعلامي وثقافي متميز.

وأوضح سعادته أن هذه النتائج جاءت تقديرا للمستوى الذي بلغته المؤسسات الإعلامية العُمانية، وللجهود التي يبذلها الإعلاميون والمبدعون في تقديم أعمال تجمع بين الجودة والمضمون الهادف، وتسهم في إبراز الهوية الثقافية العُمانية وتعزيز حضورها في المشهد الإعلامي العربي. وشهد افتتاح المهرجان تكريم الممثلة العُمانية سميرة الوهيبي تقديرا لمسيرتها وإبداعها، وتقديراً للحضور العُماني في المشهد الإعلامي والفني العربي، كما كان في حفل الاختتام للفن العُماني حضور في السهرة الختامية للمهرجان من خلال الفنان فراس فايز، الذي شارك في العمل الموسيقي «سافر إليك وغنّ»، إلى جانب عدد من الفنانين العرب من فلسطين والسودان ومصر والجزائر والكويت. وأكد سعادته أن المشاركة العُمانية في هذا المهرجان تكتسب أهمية إضافية في ضوء العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع سلطنة عُمان بالجمهورية التونسية الشقيقة، وهي علاقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون في مختلف المجالات، ومنها المجالان الإعلامي والثقافي، مبينا أن استضافة تونس لهذه الدورة تؤكد مكانتها فضاءً عربياً جامعاً للحوار والتبادل الثقافي والإعلامي.

وثمن سعادته الجهود التي يبذلها اتحاد إذاعات الدول العربية، بالتعاون مع الجهات التونسية، لإنجاح هذه التظاهرة وتعزيز حضور الإعلام العربي ومواكبته للتحولات المتسارعة في عالم الاتصال، مضيفا: «نتطلع من خلال هذه المشاركة إلى مزيد من التعاون والتبادل بين المؤسسات الإعلامية العُمانية ونظيراتها العربية، والاستفادة من التجارب والخبرات المتنوعة التي يوفرها هذا المهرجان، بما يسهم في تطوير المحتوى الإعلامي العربي، وفتح آفاق جديدة أمام الكفاءات والمبدعين، ومواكبة متطلبات المستقبل".

اليوم.. افتتاح محطة الإرسال الإذاعي والتلفزيوني الرّقمي الأرضي في السويق

السويق- العُمانية

تفتتح وزارةُ الإعلام، اليوم الأحد، محطة الإرسال الإذاعي والتلفزيوني الرقمي الأرضي بولاية السويق في إطار استكمال مشروع رقمنة البث التلفزيوني الأرضي وتعزيز التغطية التلفزيونية الرقمية في عدد من محافظات وولايات سلطنة عُمان.

وقال سعيد بن محمد الشريقي مدير عام الهندسة بوزارة الإعلام، إن مشروع رقمنة البث الأرضي التلفزيوني يأتي مواكبةً للتطور العالمي في مجال البث التلفزيوني الأرضي الرقمي، موضحًا أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تنفيذ ٦٩ محطة إرسال تلفزيوني موزعة على مختلف محافظات وولايات سلطنة عُمان.

وأضاف أن المرحلة الثانية من المشروع جاءت لتغطية عدد من المناطق التي لم تشملها الخدمة، وتضمنت إنشاء ثلاث محطات إرسال جديدة في ولايات السويق وصحار وبدية، مشيرًا إلى أن افتتاح محطة السويق يأتي ضمن هذه المرحلة.

ووضح أن البث التلفزيوني الرقمي الأرضي جاء بديلًا للبث التلفزيوني التشابهي، ويتميز بجودة الصورة وكفاءة استخدام الترددات؛ إذ يتيح النظام الرقمي بث أربع إلى خمس قنوات تلفزيونية باستخدام جهاز إرسال وتردد واحد، مقارنة بالنظام التشابهي الذي كان يخصص جهاز إرسال وترددًا لكل قناة، ما يسهم في خفض تكلفة التجهيزات وتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الطيف الترددي.

وبيّن أن محطة السويق ستغطي ولاية السويق والمناطق والولايات المجاورة لها، لافتا إلى أن مشروع البث الأرضي التلفزيوني الرقمي يُعد من المشروعات الاستراتيجية لوزارة الإعلام، لما يوفره من منظومة بث أرضية متكاملة يمكن التحكم بها وإدارتها من تلفزيون سلطنة عُمان ووزارة الإعلام، بما يعزز استمرار الخدمة وكفاءة تشغيلها.

وتبلغ قوة بث محطة السويق ٢ كيلوواط، فيما تعمل على تردد ٥٢٢ ميجاهرتز، وتوفر عددًا من القنوات التلفزيونية والإذاعية، تشمل القناة العامة، والقناة الثقافية، وقناة مباشر، والقناة الرياضية، والبرامج الإذاعية: البرنامج العام، والبرنامج الإنجليزي، وبرنامج الشباب، وإذاعة القرآن الكريم.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع التجهيزات الفنية للمحطة ٣٢١,٩ ألف ريال، وتشمل محتوياته الرئيسة جهازي إرسال (رئيس واحتياطي) وبرج إرسال بارتفاع ١٠٦ أمتار، ونظام هوائيات الإرسال، ومولدًا كهربائيًا وخزان وقود وأنظمة حماية للمبنى، فضلًا عن نظام للمراقبة والتحكم من المحطة الرئيسة بروي.

عُمان تشدد على ضرورة تطبيق القانون بصورة عادلة دون انتقائية

نيويورك- العُمانية

شاركت سلطنة عُمان في الاجتماع رفيع المستوى للدفاع عن القانون الدولي، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعوة مشتركة من جمهورية جنوب أفريقيا وماليزيا. مثّل سلطنة عُمان في الاجتماع سعادة السّفير الشيخ محمد بن عبدالله القتبي، رئيس دائرة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية. وأكد سعادةُ السّفير الشيخ رئيس دائرة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية في بيان سلطنة عُمان أهمية احترام القانون الدولي وتطبيقه بصورة عادلة ومتسقة ودون انتقائية أو ازدواجية في المعايير، وتعزيز دور المؤسسات الدولية واستقلاليتها. وأشار إلى أن القضية الفلسطينية تمثل أحد أبرز الاختبارات لمصداقية النظام الدولي، مجدداً موقف سلطنة عُمان الثابت الداعي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وشددت سلطنة عُمان على أهمية تعزيز الحوار والوساطة والدبلوماسية والاحتكام إلى القانون في معالجة النزاعات، مؤكدة على أن السلام المستدام يحتاج إلى العدالة، وأن الدفاع عن القانون الدولي يتطلب تطبيق مبادئه على الجميع دون استثناء. وفي السياق، شاركت سلطنة عُمان في الاجتماع الوزاري المشترك لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن القدس. مثّل سلطنة عُمان في الاجتماع خالد بن صالح الربخي، نائب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وبحث الاجتماع تطورات الأوضاع في مدينة القدس، وسبل تعزيز التحرك العربي والإسلامي المشترك لحماية وضعها القانوني والتاريخي، وصون مقدساتها الإسلامية والمسيحية، والتصدي للإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير واقع المدينة وهُويتها.

وتناول الاجتماع التأكيد على أهمية مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية الدولية لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والحفاظ على فرص تحقيق السلام العادل والدائم على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

2.9% متوسط التضخم.. وجهود حكومية لضمان استقرار الأسواق وتوفر السلع

مسقط- العُمانية

قال سعادة الدكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد إن متوسط معدل التضخم في سلطنة عُمان بلغ نحو ٢,٩ بالمائة خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٢٦ مقارنة بنحو ٤,٧ بالمائة على المستوى العالمي حسب توقع صندوق النقد.

وأضاف سعادته أن التضخم في الاقتصاد العالمي بات أكثر ارتباطًا بالمتغيرات التي تشهدها الأسواق الدولية في ظل تنامي الترابط بين الاقتصادات وتشابك سلاسل الإمداد وحركة التجارة والاستثمار، الأمر الذي يجعل تأثير هذه المتغيرات ممتدًا بدرجات متفاوتة بين الدول والقطاعات.

وأشار سعادته إلى أن التطورات الجيوسياسية والمتغيرات المرتبطة بسلاسل الإمداد في المنطقة أسهمت في التأثير على تكاليف النقل والإمداد وعدد من السلع والخدمات عالميًّا، موضحًا أن الاقتصاد العُماني بحكم ارتباطه بالأسواق العالمية يتأثر بهذه المتغيرات بدرجات متفاوتة.

وأكد سعادته أن الحكومة تواصل متابعة حركة الأسعار والأسواق وسلاسل الإمداد واتخاذ السياسات والتدابير المناسبة بما يسهم في استقرار الأسواق وتوفر السلع والحد من انعكاسات التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني بما يدعم الاستقرار الاجتماعي واستدامة النمو.

وبيّن سعادته أن وزارة الاقتصاد تعمل بالتكامل مع الجهات المعنية والشركاء على تعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسسية لسلطنة عُمان ورفع مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على التعامل مع المتغيرات الخارجية والحد من آثارها بالتوازي مع المحافظة على استدامة النمو.

وأكد أن التعامل مع التضخم يأتي ضمن منظور اقتصادي واجتماعي متكامل يتسق مع السياسات المالية والنقدية للدولة، ويراعي التوازن بين استقرار الأسعار واستدامة النمو ودعم نشاط القطاع الخاص إلى جانب تعزيز مرونة سلاسل الإمداد وتنويع مصادرها بما يدعم استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشاريع الطرق تستحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 68%

«النقل والاتصالات»: 188 مليون ريال إنفاق إنمائي حتى الربع الثالث.. و29 مليون ريال إيرادات فعلية مُحصّلة

مسقط- الرؤية

أعلنت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات أن إجمالي الإنفاق الإنمائي على المشاريع التي تنفذها منذ يناير وحتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، بلغ أكثر من ١٨٨ مليون ريال عُماني.

وقال فهد بن سالم الهنائي المدير العام للمديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات إن مشاريع الطرق استحوذت على النصيب الأكبر بنسبة بلغت ٦٨٪ من إجمالي السيولة المعتمدة، وجاء مشروع طريق السلطان فيصل بن تركي بمحافظة مسندم (دبا- خصب ووصلة ليما) في المقدمة بإجمالي صرف بلغ أكثر من ٣٢ مليون ريال عُماني، يليه مشروع طريق السلطان سعيد بن تيمور (ازدواجية طريق أدم-ثمريت) بمبلغ ٢٤ مليون ريال عُماني، ثم مشروع ازدواجية جسر المغسيل بمبلغ ٩ ملايين ريال عُماني؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع الثلاثة أكثر من ٦٥ مليون ريال عُماني؛ متصدرة بذلك قائمة المشاريع الأعلى صرفًا من الموازنة المعتمدة للوزارة لعام ٢٠٢٦.

وأضاف الهنائي إلى الصرف على إصلاح الأضرار الناتجة عن الأنواء المناخية خلال العام ٢٠٢٦ حوالي ٨ ملايين ريال عُماني إلى جانب مشروعات تطوير منطقة الموج وشارع ١٨ نوفمبر، ومشاريع المطارات، والمشاريع التي انتقلت اختصاصاتها إلى الوزارة من جهات أخرى مؤكدًا أن الوزارة تعمل على توجيه الموارد المالية نحو المشروعات والأولويات التنموية، مع تعزيز كفاءة إدارة السيولة والالتزامات والمدفوعات المرتبطة بالمقاولين والموردين والمستفيدين.

وأشار الهنائي إلى أن إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة لوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات منذ بداية العام حتى نهاية يوليو ٢٠٢٦ سجلت ارتفاعًا بوصولها لحوالي ٢٩,٠٩٠ مليون ريال عُماني، بزيادة تجاوزت ٣,٤٨٢ مليون ريال عُماني مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وأوضح الهنائي أن الوزارة تواصل تطوير منظومة الإدارة المالية وتعزيز الحوكمة ورفع كفاءة الإنفاق، إلى جانب توظيف الحلول الرقمية لتبسيط الإجراءات وتسريع دورة المعاملات المالية، بما يدعم تنفيذ المشروعات التنموية والاستراتيجية.

وقال إن هذه الجهود تتضمن تطوير آليات إدارة السيولة والالتزامات والمدفوعات، ورقمنة الإجراءات المالية، إلى جانب العمل على تصنيف الضمانات البنكية الخاصة بالمشاريع، بما يشمل ضمانات حسن التنفيذ وضمانات الدفعة المقدمة ووثائق التأمين؛ حيث بلغت نسبة الإنجاز في هذا الجانب نحو ٦٠ ٪.

وبيّن الهنائي أن انتقال اختصاصات عدد من المشاريع إلى الوزارة يسهم في توحيد جهود التخطيط والإشراف والمتابعة، وتعزيز التكامل في إدارة مشاريع البنية الأساسية، ورفع كفاءة توظيف الموارد والمخصصات المالية.

وأوضح أن الخطة السنوية التنفيذية للوزارة ركزت على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال رفع كفاءة إدارة الموارد وتخصيصها، وتعزيز الاستدامة المالية وترشيد الإنفاق العام وتنشيط الإيرادات، إلى جانب تطوير مؤشرات قياس الأداء المؤسسي والفردي، وتعزيز التعاون والانسجام بين مختلف الوحدات، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق مستهدفات الوزارة.

وفيما يتعلق بخطة التعيينات، قال الهنائي إن الوزارة حققت الخطة المستهدفة لعام ٢٠٢٦، إلى جانب استكمال عدد من الإجراءات المرتبطة بتعزيز الموارد البشرية وتلبية الاحتياجات الوظيفية في مختلف تقسيمات الوزارة. وذكر أنه جرى تثبيت وتعيين ٧٩ موظفًا في وظائف دائمة، و٣٣ موظفًا ضمن عقود المشاريع، إلى جانب تثبيت ٤٧٥ موظفًا ضمن عقود "ساهم" في مختلف تقسيمات الوزارة، فيما جرى تثبيت وتعيين ١٨ موظفًا في وظائف إشرافية منذ بداية العام.

وفي إطار جهود وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لتعزيز كوادرها البشرية واستقطاب الكفاءات، أوضح الهنائي أن الوزارة انتهت من إجراءات نقل خدمات ٣٢ موظفًا للعمل بالوزارة من عدد من الجهات، شملت ١٩ موظفًا من قطاع خدمات البريد، و٣ موظفين من هيئة الطيران المدني، إلى جانب ١٠ موظفين من جهات أخرى.

وعلى صعيد التطوير المؤسسي، نفذت الوزارة خلال عام ٢٠٢٦ عددًا من المبادرات التي تستهدف تطوير منظومة الموارد البشرية وتحسين بيئة العمل ورفع كفاءة الخدمات الإدارية.

دعا إلى سن تشريعات لتنظيم وتسهيل المشروعات السياحية في القرى

البلوشي لـ«الرؤية»: القرى العُمانية مُحرِّكات سياحية واقتصادية.. والأسر المنتجة أحد أعمدة السياحة التراثية

الرؤية- سارة العبرية

أكد الدكتور خالد بن عبدالوهاب البلوشي الأكاديمي والمختص في الشأن السياحي، أن القرى العُمانية تزخر بمقومات نوعية تؤهلها للتحول إلى محركات سياحية واقتصادية مستدامة، إذا ما جرى استثمار هويتها التراثية والزراعية والثقافية وتحويلها إلى تجارب سياحية متكاملة.

وقال البلوشي- في حوار خاص مع "الرؤية"- إن أي تحول أو تغيير يجب ألا ينحصر على ترميم المكان أو تنظيفه، وإنما يمتد إلى تحويل القرية من موقع لالتقاط الصور فقط، إلى حلقة اقتصادية كاملة ومتكاملة، موضحًا أن التحدي يتمثل في كيفية تقديم تجربة تُشجِّع السائح على المبيت في المنشآت الفندقية والنزل وينفق على مشتريات من هذه القرية. وذكر أن تطوير سياحة القرى يتضمن العمل على إطالة مدة إقامة السائح وزيادة إنفاقه، والأهم إشراك المجتمع المحلي في الأنشطة والخدمات، بما يفتح مصادر دخل جديدة لأبناء المجتمع. وحث البلوشي في هذا الإطار، على سن تشريعات وتقديم تمويلات وتوفير حلول رقمية، تدعم نمو هذا القطاع وتحافظ في الوقت ذاته على أصالة القرى وهويتها العُمانية.

٣ نماذج اقتصادية

وبيّن أن ذلك يمكن تطبيقه من خلال ٣ نماذج؛ أولها نموذج الإنفاق، وكيفية تحفيز السائح على الإنفاق وشراء المنتجات، مثل عسل النحل أو منتجات النخيل والتمور أو الصناعات الحرفية وما تُنتجه الأسر المنتجة. وبيّن أن النموذج الثاني يتمثل في "نموذج التجربة" من خلال تفاعل السائح مع المنطقة أو القرية بالمشاركة في أنشطة مختلفة، مثل قطف الورد أو الرمان أو جداد النخيل وغيرها من التجارب. في حين أن النموذج الثالث، كما يوضح البلوشي، يتمثل في كيفية تشجيع السائح على الإقامة في القرية، عبر إتاحة الفرصة لأصحاب البيوت التراثية لتحويلها إلى نُزل جميلة بلمسة معمارية وفنية عُمانية، داعيًا إلى الحد من "التحديث المبالغ فيه" لهذه النزل بما قد يُفقدها نكهتها وهويتها التراثية الأصيلة. وأشار إلى وجود تجارب قائمة بالفعل، مثل مسفاة العبريين وقرية السوجرة، وبعض المواقع في محافظة الداخلية وولايات نزوى وتوابعها، وكذلك في بعض الولايات الأخرى كقرية سيجاء ومنال بولاية سمائل.

وأكد البلوشي أن المقومات التي تزخر بها القرى العُمانية متعددة؛ إذ يوجد العديد من القرى والحارات التي تتميز كل منها بهويتها الخاصة، موضحًا أن هناك قرى ساحلية، وأخرى بُنيت معظم بيوتها من الطين ومنها الحصون، إلى جانب قرى تتميز بوجود الأفلاج والمزارع، وقرى الجبل الأخضر وجبل شمس وجبل هاط، مؤكدًا أن هذه القرى جميعها تضم أنشطة وفعاليات متعددة يمكن التوسع في تنفيذها. ولفت إلى أن بعض هذه القرى مسجلة في قائمة التراث لدى اليونسكو، ويمكن تسويقها ضمن السياحة الزراعية والسياحة البيئية.

التاريخ غير المادي

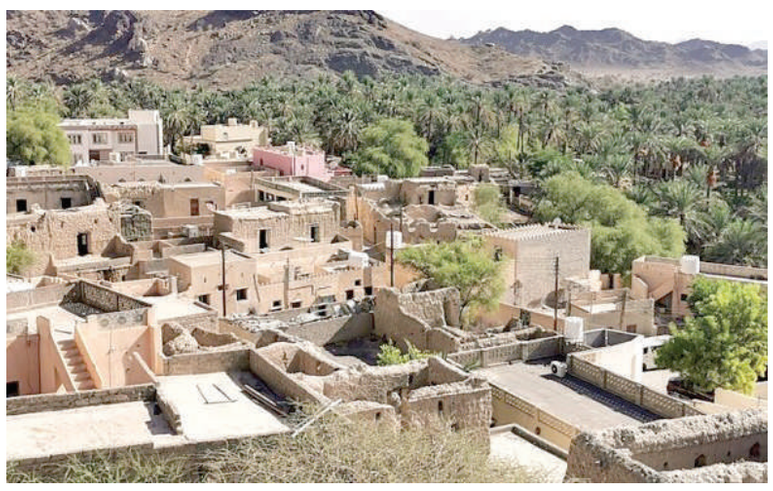

وأوضح أن هناك أيضًا تجربة المنتج غير المادي أو التاريخ غير المادي، مثل القصص والأمثال، إضافة إلى المطبخ العُماني؛ حيث يمكن أن يعيش السائح تجربة المطبخ العُماني من خلال مشاركة الأسر المنتجة في إعداد الوجبات، مؤكدًا أن هذه التجارب نادرة وفريدة من نوعها. وأبرز البلوشي مسألة تعزيز الوعي بأن القطاع السياحي قادر على توفير وظائف، وأن على الشباب أن يبحثوا عن فرص عمل وليس وظائف خلف المكاتب في الحكومة أو القطاع الخاص. وبيّن أن ذلك يتطلب خلق ما يسمى "سلسلة القيمة"، بحيث يستطيع المُزارِع في إحدى القرى التي تشتهر بالزراعة الترويج لمنتج معين لديه، وتحويل تجربة المنتج الموجود في المزرعة إلى تجربة فعلية يمارسها السائح، من خلال المشاركة في قطف الرمان أو الورد أو الفواكه الأخرى المنتشرة في بعض الأماكن، وبالتالي يحقق مكاسب مادية من هكذا نشاط. وتابع أن أفراد الأسرة يمكنهم المساعدة في بيع وتسويق المنتجات؛ سواء كانت عسلًا أو دبس رمان أو دبس تمر وغيرها.

وأشار إلى إمكانية مشاركة الأبناء أيضًا في مهام الإرشاد السياحي داخل المزرعة، كما يمكن أهل القرية العمل على وسائل نقل ذكية مؤهلة للسير والتجول في هذه القرى، بما يضمن عوائد اقتصادية مُجدية.

وأكد أن هذا الأمر ليس غريبًا، لافتا إلى وجود تجربة جميلة في ولاية نزوى تعتبر سلسلة متكاملة من عناقيد التعامل، والتي يمكن تسميتها "العناقيد السياحية"؛ حيث يحدث نوع من التكامل بين الأسر. وأوضح البلوشي أنه يمكن للأسر العُمانية، في حال تطبيق نظام "Airbnb" أو الغرف والشقق والبيوت الفندقية التي تؤجَّر عبر الإنترنت، توفير المواد الغذائية والوجبات لسكان تلك النزل أو البيوت.

واقترح البلوشي اعتماد مسمى "صُنع في قرى عُمان" أو "صُنع في قريتي" أو "هذا صُنع قريتي"، مؤكدًا أهمية تمييز هذه المنتجات ومنحها مكانة بين المنتجات الموجودة، بحيث لا يقتصر الأمر على شعار "صُنع في عُمان"، وإنما يمتد إلى "صُنع في قريتي"، للتمييز بين منتجات المصانع والمنتجات التي تصنعها الأسر في القرى.

إشراك المجتمع المحلي

ونوه البلوشي إلى ضرورة إشراك المجتمع المحلي في أي مشاريع سياحية بهذه القرى مع ضمان الحفاظ على الهوية، مشيرًا إلى أن أي مستثمر أجنبي يرغب في الاستثمار بهذه القرى، يتعين عليه أن يضع في عين الاعتبار ضرورة أن تكون النسب الكبرى لأهل القرية.

وأعرب عن أمله في إشهار جمعية أهلية في كل قرية سياحية، بحيث تتولى إدارة وترويج الأماكن السياحية فيها، معتبرًا أن هذا النموذج يمكن أن يسهم في تعزيز مشاركة المجتمع المحلي. وشدد على ضرورة الحفاظ على أساسيات وآليات البناء، وعدم إدخال مواد أخرى تشوه المنظر العام للقرى، مؤكدًا الحاجة إلى "النموذج العُماني المتكامل".

وأشار إلى أن المنظومة التشريعية العُمانية تفتقر حتى الآن إلى تشريع للسياحة الريفية أو سياحة القرى، مؤكدًا الحاجة إلى سن تشريع يُنظم هذا النوع من السياحة، مبينًا أن تصريح النُزل في الوقت الحالي يحتاج إلى العديد من الموافقات؛ الأمر الذي يسبب صعوبة في الإجراءات.

ويأمل البلوشي تعزيز نهج اللامركزية للمحافظ والوالي في منح تلك التراخيص، مع الالتزام بالقواعد التي تفرضها وزارة التراث والسياحة، بحيث تقوم الوزارة بدور الرقيب والمتابع، موضحًا أن لامركزية هذه الإجراءات يمكن أن تساعد في تسريعها. كما اقترح تأسيس بنوك للمشاريع القروية الصغيرة، أو طرح منتجات تمويلية مخصصة وموجهة للقرى السياحية التراثية، على أن تكون نسب الفوائد معتدلة وتتلاءم مع طبيعة هذه المشروعات.

ودعا البلوشي إلى إنشاء "خريطة رقمية" للقرى في سلطنة عُمان، تكون لها آلية محددة لحجز النزل، موضحًا أنه لا يقتصر أن يكون التطبيق مخصصًا للنزل فقط، وإنما للقرى العُمانية بشكل عام، حتى يكون لكل قرية ما تتميز به من مقومات وتسهيلات. وأكد ضرورة أن يختلف تدريب المرشدين السياحيين في القرى عن باقي أنواع التدريبات، لأن التعامل هناك سيكون مع تراث وثقافة وبيئة تختلف عن المدن. وأكد أن القرى العُمانية تمثل أصولًا اقتصادية قوية تحتاج إلى الدعم، مشيرًا إلى أن المستقبل لا يكمن بالضرورة في بناء منتجع أو فندق أو مدينة سكنية بتكلفة مليونية، وإنما في إحياء القرى العُمانية؛ بما يسهم في التنمية الاقتصادية والعمرانية بتكلفة زهيدة مقارنة ببناء الفنادق والمنتجعات.

وشدد البلوشي على أن إحياء هذه القرى التراثية سيُعزِّز الهوية العُمانية ويحافظ على الأصالة والعادات والتقاليد، داعيًا إلى الاستمرار في إيجاد وسائل الترويج والدعم والتنمية لها، مُتطلعا إلى تنفيذ مشاريع تنموية لإنعاش تلك القرى السياحية.

> 3 نماذج اقتصادية لتعظيم الاستفادة من القرى التراثية
>
> الحارات العُمانية يُمكن أن تتحول إلى مزارات سياحية عالمية
>
> التجارب السياحية في عُمان متعددة.. والمبطخ العُماني ثري في تنوعه
>
> أحث الشباب على الانخراط في مشروعات القرى التراثية
>
> ضرورة إشراك المجتمع المحلي في المشروعات السياحية بالقرى
>
> اللامركزية تُسهِّل الحصول على تراخيص النزل التراثية
>
> مقترح بإنشاء بنك متخصص لدعم مشاريع «سياحة القرى» وتوجيه التمويل اللازم
>
> إطلاق «خريطة رقمية» للقرى السياحية التراثية في عُمان يدعم ازدهارها
>
> أدعو لإنشاء جمعيات أهلية لإدارة القرى والترويج للأماكن السياحية

إعلان مناقصات عامة لبيع معدات ثقيلة ومركبات ومعدات خفيفة ومولدات وأصول أخرى

تُعرض الأصول للبيع بحالتها الراهنة وفي مواقعها

تعلن شركة الوطنية المتحدة للهندسة والمقاولات ش.م.م. عن طرح المناقصات العامة المبينة أدناه لبيع مجموعة من المعدات الثقيلة والمركبات والمعدات الخفيفة والمولدات الكهربائية والسقالات والأجهزة المنزلية والمحولات الكهربائية وغيرها من الأصول. يجوز للمتقدمين شراء وثائق وتقديم عطاءات لمناقصة واحدة أو أكثر من المناقصات المبينة أدناه.

تتوفر وثائق المناقصة في المقر الرئيسي للشركة بمنطقة غلا الصناعية خلال الفترة من 28 سبتمبر 2026 إلى 11 أكتوبر 2026، في أيام الدوام الرسمي من الساعة 8:00AM - 5:00PM بعد سداد رسوم المناقصة المقررة في حساب الشركة لدى بنك ظفار، رقم الحساب: 01040605344006، ورقم الحساب المصرفي الدولي: OM080250001040605344006. وتُسلَّم وثائق المناقصة بعد سداد الرسوم المقررة.

م	رقم المناقصة	الوصف	الموقع	رسوم المناقصة شاملة الضريبة (﷼)	وديعة التأمين الجدية	فترة شراء وثائق المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات
1	AW/T/PH4/01/2026	بيع 14 وحدة من المعدات الثقيلة والمركبات المستعملة، تشمل جرافة دوزر، حفارة، لوادر بعجلات، شاحنات قلابة، شاحنة صهريج مياه وشاحنة مزودة برافعة.	ساحتا غلا وبركاء	150/-	10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا الضريبة	2026/09/28 إلى 2026/10/11	2026/10/20 5:00 مساءً
2	AW/T/PH4/02/2026	بيع 39 مركبة خفيفة ومستعملة متنوعة، تشمل شاحنة حمولة 3 أطنان، باصات، بيك أب، شاحنة صهريج وقود، شاحنة صهاريج مياه صغيرة ،سيارات صالون وسيارات ستيشن واغن.	ساحتا غلا وبركاء	50/-	10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا الضريبة	2026/09/28 إلى 2026/10/11	2026/10/20 5:00 مساءً
3	AW/T/PH4/03/2026	بيع 145 وحدة من المعدات الخفيفة والإنشائية المستعملة، تشمل رولة سعة 3 طن، ضواغط هواء، قواطع أسفلت، آلات ثني وقص حديد التسليح، خلاطات وهزازات خرسانة، دمبر، سكيد لودر، رافعات مواد برجية، أبراج إنارة وغيرها من المعدات.	ساحتا غلا وبركاء	50/-	10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا الضريبة	2026/09/28 إلى 2026/10/11	2026/10/20 5:00 مساءً
4	AW/T/PH4/04/2026	بيع 33 مولدًا كهربائيًا مستعملًا بسعات مختلفة تتراوح من 30 إلى 250 كيلو فولت أمبير.	ساحتا غلا وبركاء	25/-	10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا الضريبة	2026/09/28 إلى 2026/10/11	2026/10/20 5:00 مساءً
5	AW/T/PH4/05/2026	بيع سقالات وأجهزة منزلية ومحولات كهربائية وأصول أخرى مستعملة.	ساحتا غلا وبركاء	50/-	10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا الضريبة	2026/09/28 إلى 2026/10/11	2026/10/20 5:00 مساءً

- يجوز لمشتري وثائق المناقصة معاينة الأصول في ساحتي الشركة في غلا وبركاء خلال ساعات الدوام الرسمي، وبعد التنسيق المسبق.
- يجب أن يكون كل عطاء مصحوبًا بتأمين ابتدائي يعادل 10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا ضريبة القيمة المضافة، ويُقدَّم بشيك مصدق صادر عن أحد البنوك المحلية، أو بإيداع أو تحويل مصرفي إلى حساب الشركة، أو بضمان بنكي صادر عن أحد البنوك المحلية. ويجب أن يوضح إثبات الإيداع أو التحويل اسم مقدم العطاء ورقم المناقصة.
- في حال تقديم ضمان بنكي، يجب أن يكون ساريًا لمدة لا تقل عن 30 يومًا من تاريخ إغلاق المناقصة، أما الشيك المصدق فيجب أن يكون صالحًا للتحصيل عند تقديمه. ويجب إيداع العطاء وأصل مستند التأمين الابتدائي، حيثما ينطبق، في صندوق العطاءات بمكتب الاستقبال في المقر الرئيسي للشركة في غلا، مسقط، في موعد أقصاه 20 أكتوبر 2026 الساعة 5:00 مساءً. ولن تُقبل العطاءات المتأخرة.
- رسوم المناقصة والأسعار المقدمة شاملة ضريبة القيمة المضافة، ويُحتسب التأمين الابتدائي بنسبة 10% من إجمالي قيمة العرض شاملًا الضريبة.

للتواصل: 82/24502581، تحويلة 150/149؛ هاتف جوال: 77228166 / 92947637.

«خنق» المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. إهدار لفرص نمو اقتصادي واعد

الرؤية- ناصر العبري

يؤكد عدد من المواطنين والمختصين أن الإفراط في توقيع العقوبات والمخالفات ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون النظر إلى التحديات التي تواجهها قد يؤدي إلى إغلاق الكثير منها. وأضافوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن التفتيش العمالي يمثل أداة أساسية لضمان الالتزام بالقانون وتحقيق العدالة بين مختلف المنشآت، لكن يجب أيضا أن يكون الهدف من التفتيش هو تصحيح أوضاع المؤسسات وليس تحصيل أكبر عدد من المخالفات، مشيرين إلى أنه من الضروري التفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة حين النظر إلى المخالفات البسيطة.

ويقول عمر بن حميد العبري عضو سابق في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحافظة الظاهرة، إن تنظيم سوق العمل ليس خيارًا إداريًا عابرًا بل ضرورة وطنية تفرضها حماية حقوق العاملين، وتعزيز التعمين، ورفع كفاءة سوق العمل، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، ولذلك فإن التفتيش العمالي يمثل أداة أساسية لضمان الالتزام بالقانون وتحقيق العدالة بين مختلف المنشآت، ولا يمكن النظر إليه باعتباره عبئًا على القطاع الخاص، بل هو جزء من منظومة تنظيمية تستهدف إيجاد سوق عمل أكثر انضباطًا وتوازنًا، لافتا إلى أن نجاح هذه المنظومة لا يقاس فقط بعدد الزيارات التفتيشية أو المخالفات المسجلة، وإنما بقدرتها على تصحيح أوضاع المنشآت، وتعزيز امتثالها، وحماية استدامة النشاط الاقتصادي، وتهيئة بيئة أكثر قدرة على استيعاب وتشغيل الكفاءات الوطنية.

ويبيّن: «من واقع تجربة عملية سابقة أرى أن النقاش حول التفتيش والمخالفات ينبغي ألا يُختزل في ثنائية «مع التفتيش أو ضده»، فالقضية أوسع من ذلك بكثير؛ إذ إن المطلوب هو الوصول إلى معادلة متوازنة تجمع بين هيبة القانون وواقعية التطبيق، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست جميعها على درجة واحدة من حيث حجم الأعمال والقدرة المالية والإدارية وطبيعة النشاط والموقع الجغرافي، فهناك فرق بين منشأة كبيرة تمتلك موارد بشرية وإدارية ومالية تمكنها من التعامل مع المتطلبات التنظيمية، وبين مؤسسة صغيرة قد يكون صاحبها هو المدير والعامل والمحاسب في الوقت ذاته، ويعتمد على عدد محدود من العاملين، ويعمل بهامش ربح محدود في سوق تتفاوت فيه القوة الشرائية من منطقة إلى أخرى، ولهذا، فإن تطبيق المعايير والإجراءات ذاتها دون مراعاة اختلاف حجم المنشآت وطبيعة أعمالها قد لا يحقق دائمًا الغاية المرجوة من الرقابة، فالمؤسسة الصغيرة ليست مؤسسة كبيرة بحجم أصغر؛ بل لها طبيعة اقتصادية وإدارية مختلفة، وتواجه في كثير من الأحيان تكاليف تشغيل مرتفعة، وطلبًا محليًا محدودًا، وصعوبة في الوصول إلى بعض الكفاءات أو الوظائف المناسبة، خصوصًا في عدد من المحافظات والمناطق خارج المراكز الاقتصادية الكبرى".

عبدالله بن محمد بن ناصر الهنائي

عمر العبري

ياسر بن فاضل المحاربي

ويطالب العبري بأن تكون الإجراءات الرقابية والعقوبات متناسبة مع طبيعة المخالفة وحجم المنشأة وظروف نشاطها، خصوصًا عندما يكون صاحب المشروع قد أبدى جدية واضحة في تصحيح وضعه، ولم تكن المخالفة ناتجة عن تعمد أو تحايل، مبينا أن التدرج في الإجراءات التصحيحية والعقوبات يمكن أن يكون أكثر فاعلية في التعامل مع كثير من المخالفات غير الجسيمة، وذلك بالإنذار ثم منح مهلة محددة ثم المتابعة ثم الانتقال إلى العقوبة عند عدم التصحيح، مع ضرورة التفريق بين من يرفض الالتزام وبين من يريد الالتزام لكنه يحتاج إلى فرصة ووقت وأدوات تساعده على ذلك. كما يشدد على ضرورة اعتماد تصنيف أكثر دقة للمنشآت عند التعامل مع المخالفات، يأخذ في الاعتبار حجم المنشأة وطبيعة نشاطها وموقعها الجغرافي، مع الاستفادة من الأطر والحوافز المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أن حماية العامل وصاحب العمل ليستا قضيتين متعارضتين بالضرورة؛ فالمؤسسة المستدامة هي التي تستطيع أن توفر فرص عمل مستقرة، وتدفع أجورًا منتظمة، وتلتزم بالقانون، وتوسع نشاطها، وتستوعب مزيدًا من الكفاءات الوطنية، ولذلك فإن المعادلة المنشودة ليست «رقابة أم استدامة»، وإنما «رقابة من أجل الاستدامة». بدوره، يرى عبدالله بن محمد بن ناصر الهنائي أن إجراءات التفتيش والمخالفات ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون سببا في إغلاق الكثير من هذه المؤسسات وانسحابها من السوق، لافتا إلى أن حملات المخالفات تأتي في وقت تواجه فيه هذه المؤسسات تحديات كبيرة تتمثل في تكاليف التشغيل وضعف القوة الشرائية والمنافسة القوية مع المراكز التجارية وارتفاع الأسعار، وذلك إلى جانب المخالفات الأخرى التي تأتي من جهات أخرى كالبلديات والبيئة وحماية المستهلك وصندوق الحماية الاجتماعية وجهاز الضرائب وغيرها، مستنكرا توقيع العقوبات على هذه المؤسسات التي يجب دعمها لإسهامها في الحركة الاقتصادية وإنعاش السوق المحلي.

ويشير إلى أن هذه المؤسسات الصغيرة رغم قدرتها المالية المتواضعة إلا أنها قاومت التحديات من أجل الاستمرارية وخدمة المجتمع المحيط، متسائلا: «هل يعقل أن تعاقب مثل هذه المحلات بمخالفات قيمتها آلاف الريالات؟». ويقول: «ندرك أن بعض القوانين والقرارات قد تصلح في نطاق جغرافي معين ولا تصلح في موقع آخر، وهذا تحكمه مجموعة من المحددات البشرية والمالية والمكانية والزمانية، فعند تطبيق هذه القرارات ينبغي مراعاة ذلك لتتحقق العدالة المنشودة حتى تكون هذه القرارات مقبولة لدى الجميع، كما أن التدرج في تطبيق القوانين وخاصة التي تتضمن مخالفات الغرامات المالية أمر ضروري مع مراعاة المقدرة المالية للمؤسسة المخالفة ومراعاة النسبة والتناسب».

ويطالب الهنائي بإلغاء المخالفات التي تم رصدها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الماضية، ومنحها فرصة لتصحيح أوضاعها وتأهيل موظفي التفتيش والضبطية تأهيلا قانونيا لأداء مهامهم بطريقة سليمة، وتطبيق القرارات بمهنية عالية وفهم واضح، بالإضافة إلى أهمية استثناء المؤسسات الصغيرة من قرار التعمين لأن مقدرتها المالية لا تمكنها من تطبيق هذا القرار، وكذلك استثناء أو مراعاة المحلات التجارية الصغيرة ذات الدخل المالي المنخفض في القرى والبلدان ذات الكثافة السكانية القليلة والقوة الشرائية الضعيفة. ويقول ياسر بن فاضل المحاربي عضو المجلس البلدي ممثل ولاية بدبد: "نحن لسنا ضد الحملات التفتيشية المخالفة لقوانين العمل، ولكن ما تقوم به الفرق التفتيشية الآن لا يندرج تحت قانون محدد يضمن حق صاحب هذه المؤسسة أو الشركة، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، ولدينا أمثلة كثيرة في ذلك، منها كأن يتم مخالفة صاحب العمل لأن لديه أكثر نشاط تجاري في مؤسسته، فيقوم الفريق بمخالفته لأن أحد العمال يعمي في نشاط أو وظيفة ليست وظيفته المحددة في بطاقة الإقامة، مع أنه يعمل في نفس المؤسسة ولدى نفس الكفيل، وهذا عبء كبير على المؤسسات، لأن المؤسسة قد تمر بتحديات تشغيلية مثل إجازات العمال السنوية أو الإجازات المرضية".

ويضيف: «نتمنى أن يكون لدى وزارة العمل خطة واضحة، تعزز استقرار أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن يتم مراعاة حجم النشاط وموارده الضعيفة».

وفي السياق، يؤكد زهران بن سيف الفهدي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، إذ تمثل الغالبية العظمى من المنشآت المسجلة، وتستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الخاص، ولذلك تبرز أهمية مواءمة إجراءات التفتيش العمالي وآليات فرض المخالفات مع طبيعة هذه المؤسسات وقدرتها على الاستمرار في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. ويشير إلى أن وزارة العمل تسعى من خلال حملات التفتيش إلى تنظيم سوق العمل وحماية حقوق طرفي الإنتاج، إلا أن تطبيق المعايير ذاتها على المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة يثير تساؤلات مشروعة، إذ لا تملك المنشأة الصغيرة الموارد الإدارية ولا الكوادر المتخصصة التي تملكها المنشأة الكبرى لمتابعة كل التحديثات الإجرائية والالتزامات القانونية، مبينا أن أبرز المخالفات المسجلة تتمثل في تشغيل القوى العاملة بطريقة غير مشروعة، وتشغيل العمالة في مهن مخصصة للعُمانيين، إضافة إلى عدم التزام بعض المنشآت بنسب التعمين المقررة، وأنه في كثير من الحالات، لا تكون هذه المخالفات ناتجة عن تهرب متعمد، بل عن جهل بالإجراءات أو ضعف في القدرة الإدارية.

ويضيف الفهدي أن الإشكالية تكمن في أن بعض الغرامات تُحتسب على أساس «لكل عامل»، مما يجعل المخالفة الواحدة قادرة على توليد مبلغ يتجاوز القدرة المالية لمنشأة صغيرة، إذ إن المؤسسة الصغيرة لا تملك احتياطيًا نقديًا يوازي المؤسسة الكبرى، وقد تتحول الغرامة إلى عبء يتجاوز صافي أرباحها لعدة أشهر، مما يهدد استمرارها ويُفقد الاقتصاد منشأة منتجة، مضيفا: «وذلك إلى جانب الرعب النفسي والاجتماعي الذي يسببه فريق التفتيش للعمالة الوافدة، والذي قد يدفع بعض العمال إلى خيارات مأساوية تصل حد فقدان الحياة، لأن العامل الوافد الذي يعمل في منشأة صغيرة غالبًا ما يكون في وضع قانوني هش، إما بسبب انتهاء تصريحه، أو بسبب انتقاله من صاحب عمل لآخر دون تسوية رسمية، أو لأن صاحب العمل نفسه لم يُكمل إجراءاته، وعندما يرى فريق التفتيش يداهم المنشأة فجأة، فإن رد فعله الأول ليس التفكير في التسوية القانونية، بل الهروب، وهذا الهروب ليس مجازيًا، حيث سُجّلت حالات سقط فيها عمال من أسطح المبانٍ أثناء محاولتهم الفرار من فرق التفتيش، وآخرون سقطوا من شرفات الشقق التي كانوا يختبئون فيها، وهذه الحوادث وإن كانت فردية في ظاهرها إلا أنها تكشف عن مناخ خوف يجعل العامل يرى في المفتش خطرًا على حياته، لا جهة تُصحح وضعه».

ويذكر الفهدي أن المشكلة تتفاقم عندما يُنظر إلى التفتيش ليس كإجراء إداري، بل كحملة أمنية، لأن بعض العمال يخشون الترحيل أو الاحتجاز أو الابتزاز من وسطاء غير رسميين يستغلون الخوف لاستنزاف ما تبقى من مدخراتهم، وقد يصل الأمر ببعضهم إلى تفضيل المخاطرة بحياته على مواجهة الترحيل بخفي حنين، خاصة إذا كانت وراءه التزامات مالية لعائلته في بلده، لافتا إلى أن هذا البعد الإنساني لا يمكن تجاهله عند تقييم سياسات التفتيش، لأن المفتش الذي يدخل المنشأة لا يتعامل مع «مخالفة قانونية» فحسب، بل مع إنسان قد يكون خائفًا، مدينًا، أو ضحية لظروف لم يصنعها بنفسه، وإذا لم يُدرَّب فريق التفتيش على التعامل مع هذه الحساسية، فإن النتيجة قد تكون كارثية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

ويلفت الفهدي إلى أن المؤسسات الصغرة والمتوسطة تواجه تحديات أخرى مثل ضعف القدرة المالية وعدم قدرة المؤسسة على الاكتفاء بعمالتها الحالية في كثير من الأحيان، ليس بسبب نقص الأيدي العاملة، بل بسبب أن حجم العمل المتاح لا يكفي لتشغيل عدد أكبر، أو لأن طبيعة النشاط موسمية أو متغيرة، إلى جانب أعباء متطلبات التعمين والرسوم المرتبطة بها، لأن المؤسسة التي تقدمت بطلب توظيف عامل عُماني قد تجد نفسها أمام تكلفة شهرية مرتفعة نسبيًا، إذا ما أُضيفت إلى الراتب الأساسي اشتراكات التأمينات الاجتماعية والمزايا الأخرى التي يفرضها القانون، وهذه التكلفة قد تدفع صاحب المؤسسة إلى إعادة النظر في جدوى التوسع أو حتى الاستمرار

ويطالب الفهدي لحلحلة هذه التحديات بإيجاد نظام للتصالح، بحث يستطيع صاحب العمل طلب التصالح مع الوزارة لتفادي الملاحقة القضائية، مقابل الالتزام بتصحيح المخالفة خلال مدة محددة، أو وقف الخدمات لحين تصحيح الأوضاع، إلى جانب تنفيذ برامج توعوية تستهدف بشكل خاص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتعريفها بالالتزامات القانونية وسبل الامتثال.

ويبين أن التفتيش العمالي يمثل أداة أساسية لضمان الالتزام بالقانون وتحقيق العدالة بين مختلف المنشآت، ولا يمكن النظر إليه باعتباره عبئًا على القطاع الخاص، بل هو جزء من منظومة تنظيمية تستهدف إيجاد سوق عمل أكثر انضباطًا وتوازنًا، غير أن نجاح هذه المنظومة لا يقاس فقط بعدد الزيارات التفتيشية أو المخالفات المسجلة، وإنما بقدرتها على تصحيح أوضاع المنشآت، وتعزيز امتثالها، وحماية استدامة النشاط الاقتصادي، وتهيئة بيئة أكثر قدرة على استيعاب وتشغيل الكفاءات الوطنية.

العبري: تطبيق المخالفات دون مراعاة اختلاف حجم المنشآت وطبيعة أعمالها لا يحقق الأهداف المطلوبة

الهنائي: المخالفات ضد المؤسسات الصغيرة تأتي في وقت تواجه فيه تحديات كبيرة

المحاربي: نحتاج إلى خطة واضحة لضمان استدامة عمل المؤسسات

البلوشي: المشكلة تكمن في اعتبار التفتيش حملة أمنية تنعكس سلبياتها على بيئة الأعمال

7 مليارات دولار إيرادات المصفاة خلال 2025

مصفاة الدقم تتجاوز طاقتها التصميمية مع إنتاج 255 ألف برميل يوميًا

مسقط- العُمانية

عبدالله العجمي الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقم أن المصفاة حققت مؤشرات إيجابية خلال عام ٢٠٢٦؛ حيث تمكنت من الوصول إلى نحو ١١٠ بالمائة من طاقتها التصميمية، بما يعادل ٢٥٥ ألف برميل يوميًا، لتنجح في العمل فوق طاقتها التصميمية، التي تبلغ ٢٣٠ ألف برميل يوميًا، ما يؤكد كفاءة العمليات التشغيلية وموثوقية الوحدات الإنتاجية.

وتكتسب مصفاة الدقم أهمية استراتيجية باعتبارها أحد أبرز مشاريع الشراكة الاقتصادية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت، وتجسد نموذجًا للتعاون المشترك بين البلدين في قطاع الطاقة.

وأكد العجمي أن المصفاة تواصل تعزيز دورها كأصل صناعي واستراتيجي قادر على تحقيق قيمة مضافة مستدامة، مدعومة بكفاءة عملياتها وموقعها الاستراتيجي وقدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية.

وقال إن مصفاة الدقم تواصل ترسيخ مكانتها كمشروع استراتيجي مشترك، من خلال الاستفادة المثلى من الموارد النفطية وتحويل النفط الخام إلى منتجات مكررة عالية الجودة تلبي الطلب في الأسواق الإقليمية والعالمية.

كما تسهم في تنويع الأسواق المستهدفة وتعزيز تنافسية قطاع التكرير، بما يدعم تطلعات سلطنة عُمان ودولة الكويت ويعزز القيمة الاقتصادية للمشروع.

وأشار إلى أن إيرادات المصفاة بلغت نحو ٧ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس الحجم المتنامي للأعمال والدور المتزايد للمصفاة في الأسواق الإقليمية والعالمية، في وقت واصلت فيه الإدارة التركيز على رفع الكفاءة التشغيلية وتعظيم القيمة من الأصول والاستثمارات القائمة.

وقال إن المصفاة واصلت تحقيق مستويات إنتاج قوية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، حيث بلغ متوسط إنتاج الديزل نحو ١١٥,٤ ألف برميل يوميًا، فيما سجل وقود الطائرات ٣٨,٥ ألف برميل يوميًا، وبلغ إنتاج النافثا ٦١,١ ألف برميل يوميًا، كما وصل إنتاج غاز البترول المسال إلى ٨٠٠ طن متري يوميًا، إضافة إلى ٢٢٠٠ طن متري يوميًا من فحم البترول و٥٠٠ طن متري يوميًا من الكبريت. وأوضح أن هذه المؤشرات تعكس مرونة المصفاة وقدرتها على تلبية الطلب العالمي على المنتجات النفطية الرئيسة، خصوصًا الديزل ووقود الطائرات، في ظل موقعها الاستراتيجي الذي يمنحها قدرة تنافسية للوصول إلى أسواق متعددة في آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وفي مجال الصحة المهنية والسلامة والبيئة أكد أن الشركة تطبق أفضل الممارسات واللوائح الدولية للحفاظ على بيئة عمل خالية من الإصابات المضيعة للوقت، ما أهلها للحصول على الجائزة الذهبية من الجمعية الملكية للوقاية من الحوادث عن فئة أداء الصحة المهنية والسلامة والبيئة، وهو ما يُعد إشادة دولية بالجهود المبذولة في هذا المجال.

وقال عبد الله العجمي إن مصفاة الدقم اليوم تمثل نموذجًا ناجحًا للشراكة الاستراتيجية بين الكويت وسلطنة عُمان، ومشروعًا قادرًا على تحقيق قيمة مضافة مستدامة للاقتصادين الكويتي والعُماني، مع مواصلة تعزيز الحضور في الأسواق العالمية ودعم مستقبل صناعة التكرير والبتروكيماويات في المنطقة.

«مؤتمر أمراض الكلى» بصلالة يوصي بتطوير برنامج زراعة الأعضاء وتوحيد البروتوكولات العلاجية

صلالة- عوض المغني

أوصى المؤتمر الدولي الرابع لأمراض وزرع الكلى بصلالة بأهمية تعزيز البرنامج الوطني للوقاية والكشف المبكر عن أمراض الكلى المزمنة، وذلك بتطوير قاعدة بيانات وطنية لرصد الآثار المترتبة على المرض، وتوحيد البروتوكولات الوطنية لأمراض الكبيبات الكلوية، والغسيل الدموي والبريتوني، والتشخيص النسيجي وتحديثها وفق أحدث الأدلة والبراهين العلمية، إلى جانب تطوير برنامج زراعة الكلى والتبرع بالأعضاء، وتحسين المتابعة طويلة الأمد للمرضى ما بعد الزراعة، والعمل على إيجاد منظومة وطنية متطورة للكشف المبكر والوقاية والتعامل مع إصابات الكلى الحادة (AKI)، مع ضمان المتابعة بعد التعافي، وكذلك تطوير خدمات الفحوصات والاستشارات الجينية، وتعزيز البحث العلمي في مجال أمراض وزراعة الكلى، ودعم الباحثين الشباب، من خلال تشجيع الدراسات الوطنية متعددة المراكز، والعمل على تحويل نتائج الأبحاث والملخصات العلمية المجيدة إلى ممارسات ومبادرات قابلة للتطبيق.

وشارك في المؤتمر ٢٥٠ من الفئات الطبية والطبية المساعدة من داخل وخارج سلطنة عمان، وانطلقت فعالياته برعاية صاحب السمو مروان بن تركي بن محمود آل سعيد محافظ ظفار.

واستعرض المؤتمر أحدث طرق الكشف المبكر وتشخيص وعلاج مرضى الفشل الكلوي، كما ناقش أهم الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بأمراض وزرع الكلى حول العالم، وشهدت أعماله حملة مجتمعية توعوية لتعزيز الوعي لدى أكبر عدد من المجتمع.

وشارك في تنظيم المؤتمر كل من: المديرية العامة للخدمات الصحية لمحافظة ظفار، والجمعية العمانية لأمراض وزرع الكلى بالسلطنة، بمشاركة ١٥ دولة حول العالم.

وتشكل أمراض الكلى المزمنة وزرع الكلى تحدياً كبيراً للنظام الصحي على المستويين المحلي والعالمي، ولذلك دعا المؤتمر إلى أهمية التكاتف وتوحيد الجهود بين كافة الأطراف، سواء من الهيئات الصحية أو الجامعات أو الشركات المتخصصة في هذا المجال، للتغلب على تلك التحديات وتحقيق تقدم ملموس في الرعاية الصحية المقدمة لمرضى الكلى. وهدف المؤتمر إلى إجراء مناقشات مستفيضة حول أحدث طرق الكشف المبكر وتشخيص وعلاج مرضى الفشل الكلوي، ومناقشة أهم الابحاث والدراسات العلمية المتعلقة بأمراض وزرع الكلى حول العالم.

طلبة شمال الباطنة يشاركون في «المنتدى الثقافي الدولي للأطفال» بروسيا

صحار- خالد بن علي الخوالدي

شارك عدد من طلبة المديرية العامة للتعليم بمحافظة شمال الباطنة في المنتدى الثقافي الدولي الخامس للأطفال بروسيا، في تجربة ثقافية وفنية دولية أتاحت لهم التعرف على تجارب متنوعة، وتبادل المعارف والخبرات مع مشاركين من مختلف الدول والثقافات.

ومثّل تعليمية شمال الباطنة في المنتدى كل من الطالب عبدالعزيز بن صلاح العريمي في مجال المسرح، والطالبة عقيلة بنت علي العجمي في مجال النشاط الثقافي، حيث شاركا في عدد من البرامج والفعاليات التي تضمنها المنتدى.

وشملت المشاركة حضور الجلسات الحوارية الثقافية، وورشة تدريبية متخصصة في الإلقاء والأداء الصوتي، إلى جانب حضور العرض المسرحي الرئيس للمنتدى، والمشاركة في عدد من اللقاءات والمقابلات الإعلامية مع القنوات والوفود المشاركة، بما أسهم في تعزيز مهارات الطلبة في التواصل والحوار والتفاعل مع الثقافات المختلفة.

وعبر الطالب عبدالعزيز بن صلاح العريمي عن سعادته بالمشاركة، موضحًا أن المنتدى أتاح له فرصة التعرف على أصدقاء جدد، والعيش في أجواء تجمع بين الفرح والتعاون والتعلم. وقال: أدركنا من خلال هذه التجربة أن الموهبة والصداقة لا تعرفان حدودًا، وأن الفن قادر على جمع القلوب رغم اختلاف الثقافات.

وأضاف أن البرنامج أتاح للمشاركين التعرف على عدد من المعالم الثقافية والسياحية في موسكو، ومشاهدة نهر موسكو وزيارة الساحة الحمراء وقصر الكرملين، مشيرًا إلى أن حضور عرض للأوركسترا الموسيقية للآلات الوترية كان من أبرز التجارب التي تركت أثرًا لديه، لما جسدته الموسيقى من لغة إنسانية مشتركة تتجاوز اختلاف اللغات والثقافات. من جانبها، أكدت الطالبة عقيلة بنت علي العجمي أن مشاركتها في المنتدى شكلت فرصة استثنائية للتعلم والتعرف على ثقافات جديدة وتمثيل سلطنة عُمان في محفل دولي جمع مشاركين من دول مختلفة، مشيرة إلى أنَّ التنظيم المتميز والتعامل الإيجابي من المعلمين والمنظمين أسهما في توفير بيئة مريحة ومحفزة للمشاركين على الاندماج والتفاعل. وقالت: "من أجمل ما خرجت به من هذه المشاركة التعرف إلى أصدقاء من دول وثقافات متعددة؛ فقد علمتني أحاديثنا أن لكل شخص قصة تستحق أن تُسمع، وأن اختلاف الثقافات لا يمنعنا من مشاركة الأفكار والاهتمامات، وأن المنتدى لم يجمعنا في مكان واحد فحسب، وإنما قرّب بيننا على المستوى الإنساني أيضًا".

تكريم المعلمين المتطوعين في مبادرة «سأتعلم رغم مرضي»

مسقط- الرؤية

احتضنت الجامعة العربية المفتوحة حفل تكريم المعلمين المتطوعين مع فريق «سنبادر لخدمة المرضى»، تقديرًا لعطائهم وجهودهم في تعليم الأطفال المرضى ضمن مبادرة "سأتعلم رغم مرضي"، التي تنفذها أكاديمية سنبادر المجانية لتعليم الأطفال المرضى وأبناء المرضى.

وأُقيمت الفعالية تحت رعاية صاحبة السمو الدكتورة تغريد بنت تركي آل سعيد، وبحضور عدد من المهتمين بالعمل التطوعي والإنساني، إلى جانب المعلمين المتطوعين والداعمين للمبادرة. وتأتي المبادرة انطلاقًا من إيمان بأهمية استمرار رحلة التعليم للأطفال المرضى، من خلال توفير التعليم الحضوري أو عن بُعد، وفق ما يتناسب مع ظروفهم الصحية واحتياجاتهم، بما يضمن عدم انقطاعهم عن الدراسة، ويؤكد أن المرض لا ينبغي أن يكون عائقًا أمام حق الطفل في التعلم وصناعة مستقبله. وأعرب فريق "سنبادر لخدمة المرضى" عن تقديره للمعلمين المتطوعين، مشيرًا إلى أن جهودهم لا تقتصر على تقديم المعرفة، بل تمتد لتمنح الأطفال المرضى مساحة من الأمل والدعم والثقة، وتؤكد أن التعليم قادر على الوصول إلى الطفل أينما كان، وتجاوز الظروف الصحية والتحديات التي يواجهها. وتجسد المبادرة نموذجًا للعمل التطوعي الذي يجمع بين التعليم والإنسانية، ويمنح الأطفال المرضى فرصة لمواصلة مسيرتهم التعليمية، في بيئة تراعي ظروفهم وتدعم حقهم في التعلم.

مبادرة لزراعة 2000 شجرة في السنينة

السنينة- ناصر العبري

أطلقت دائرة البلدية بولاية السنينة وبالتعاون مع هيئة البيئة بمحافظة البريمي، مبادرة تستهدف زراعة ٢٠٠٠ شجرة في عدد من المواقع بولاية السنينة، وذلك في إطار الجهود المشتركة لتعزيز التشجير وتنمية الغطاء النباتي وزيادة المساحات الخضراء، وبمشاركة عدد من مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص. وتأتي المبادرة بتنظيم وإشراف دائرة البلدية بولاية السنينة، فيما أسهمت هيئة البيئة بمحافظة البريمي في دعم المبادرة من خلال توفير ٢٠٠٠ شتلة من الأشجار البرية والمحلية الملائمة للبيئة، إلى جانب مشاركة موظفي الهيئة في أعمال الزراعة، وتقديم الدعم الفني المتعلق باختيار الأنواع النباتية المناسبة للظروف البيئية والمناخية للولاية.

وتتضمن المبادرة تنفيذ مرحلتها الأولى بزراعة ٦٠٠ شجرة، على أن تتواصل أعمال التشجير وصولاً إلى العدد المستهدف البالغ ٢٠٠٠ شجرة، مع التركيز على مداخل الولاية والشوارع الرئيسية والفرعية وعدد من المواقع المستهدفة، بما يسهم في تعزيز الغطاء النباتي وتحسين المشهد الحضري.

وأكد محمود بن محمد البلوشي، رئيس قسم التنوع الأحيائي وتنمية الغطاء النباتي بهيئة البيئة بمحافظة البريمي، أهمية اختيار الأنواع البرية والمحلية الملائمة للبيئة، بما يتناسب مع طبيعة الولاية ودرجات الحرارة والظروف المناخية السائدة، مشيراً إلى أن مشاركة الهيئة في المبادرة تأتي في إطار دعم جهود التشجير والمحافظة على النباتات المحلية وتعزيز استدامة الغطاء النباتي.

وتعكس المبادرة أهمية التكامل بين الجهات الحكومية والشراكة المجتمعية في تنفيذ المبادرات البيئية، وتعزيز حضور الأشجار المحلية في المشهد الحضري، بما يدعم جهود المحافظة على الموارد الطبيعية وتنمية الغطاء النباتي وتحقيق مستهدفات الاستدامة.

حملة تفتيش بالجبل الأخضر بالتزامن مع «مهرجان الرمان»

الجبل الأخضر- الرؤية

نفّذت إدارة حماية المستهلك بمحافظة الداخلية وبالشراكة مع المديرية العامة للزراعة وموارد المياه بالمحافظة، حملة تفتيشية شملت المحال التجارية وأكشاك بيع الرمان بولاية الجبل الأخضر، وذلك بالتزامن مع مهرجان الرمان.

وهدفت الحملة إلى متابعة التزام المزودين والتجار بالأسعار، والتحقق من تطبيق قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية والقرارات والتعاميم المنظمة، ورصد الممارسات التجارية المخالفة. كما شملت الحملة التفتيشية متابعة توفر السلع الأساسية والمواد الغذائية بالمحلات التجارية التي يزداد الإقبال عليها خلال المهرجان، والتحقق من منشأ المنتجات المعروضة بوصفها من إنتاج الجبل الأخضر.

وتأتي الحملة في إطار تعزيز التعاون بين الجهات، ودعم بيئة سوق منظمة وآمنة تحفظ حقوق المستهلكين.

«مسرح عُمان للصم» يشارك في مهرجان دولي بموسكو

مسقط- الرؤية

شاركت فرقة مسرح عُمان للصم في الدورة التاسعة للمهرجان الدولي للفنون المسرحية "تِرِيتُورِيَا جِسْتَا" في العاصمة الروسية موسكو خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٦، بمشاركة فرق مسرحية من عدد من دول العالم.

وقدمت الفرقة مسرحية "الصراع" للمرة الأولى في موسكو على خشبة مسرح "ميم وجست" من تأليف وسينوغرافيا أصيلة المعشري، وإخراج عاهد عبابنة، ومساعد المخرج مروان الزدجالي. وشهد العرض حضور نائب السفير المستشار محمد بن سعيد الحبسي ممثل سفارة سلطنة عُمان لدى روسيا، إلى جانب عدد من المشاركين والمهتمين بالمشهد المسرحي.

وتتناول مسرحية "الصراع" قضية الجشع الذي يبني بيوتا من الرماد، كما أنها تسلط الضوء على أهمية التسامح وحب الآخرين. وتأتي المشاركة العُمانية بدعم من اللجنة العُمانية لرياضة الصم، ومؤسسة أريج محسن حيدر درويش وعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار دعم الحضور الفني العُماني والمواهب المسرحية للصم في المحافل الدولية.

أين أنتم عن الجبل الأخضر؟!

هند الحمدانية

ثمَّة أماكن على هذه الأرض تشعر حين تطأها أنَّ الزمن يتوقف قليلًا من أجلك، أماكن لا تكبر فيها، بل تستعيد شيئاً من شبابك الذي أخذته الأيام، تمشي أكثر وتتنفس أعمق، ترغب في الجلوس تحت شجرة وأن تمد وجهك للشمس، وأن تزرع بيديك وتقطف ثمرة من غصنها، وربما ترقص من فرط خفتك وفرحك بالحياة.

أماكن تعيد الإنسان إلى فطرته الأولى، بسيطًا.. مُمتنًا.. حيًا، وهذه الأماكن نادرة جدًا، وحين يهب الله وطنًا بقعةً كهذه، فهي هبة عظيمة ونعمة وأمانة، ومن أكرمه الله بأن يعيش فيها أو يزرع أرضها، أو حتى يقضي أيامه بين أشجارها، فقد نال شيئًا من حظوظ الدنيا الجميلة.

ومن هذه الأماكن... الجبل الأخضر، يصعب أن تكتب عن الجبل الأخضر كما تكتب عن أي مكان آخر، لأنه يستعصي على الوصف ولا يُدرك حقًا إلّا حين يُمكّث فيه، فكيف لي أن أشرح لك برودة الهواء حين تلامس وجهك هناك؟ وكيف أصف ذلك النسيم وهو يعبُر بين الأشجار والمدرجات؟ ماذا أقول عن صباحاته، وعن الشمس حين تتسلسل إلى المزارع، وعن الرمان والزيتون والتين والمشمش والورد؟ وعن ذلك الشعور الغريب بأنَّ الأرض نفسها تدعوك إليها زائرًا وضيفًا وحبيبًا وأنيسًا، تدعوك أن تتذكر أنَّ الحياة لم تُخلق كلها من إسمنت وزجاج وسيارات ومواعيد عمل؟ حتى أهل الجبل يشبهونه كثيرًا، فيهم شيء من بساطة الأرض وصدقها وعفويتها، وفيهم شيء من كبرياء الجبل وشموخه، وكأنَّ المكان والإنسان عقدا منذ زمن بعيد اتفاقًا غير مكتوب؛ أن يحتفظ كل منهما بشيء من أصالة الآخر، فهي توليفة نادرة من المناخ والأرض والإنسان والتاريخ، تفاصيل نبيلة اجتمعت فوق ظهر هذا الجبل.

لكنني كلما رأيت هذا الجمال، تسلَّل إلى داخلي سؤال حقيقي: هل أدركنا حقًا ماذا نملك؟! وهل استثمرنا هذه الهبة الربانية كما يجب؟ وهل استوعب كل مسؤول قائم على شأن هذا الجبل قيمته التي لا تُقدَّر بثمن وفرصه التي ما زالت تنتظر من يظفر بها ويغتنمها؟

الجبل الأخضر أصل اقتصادي وزراعي وسياحي يمكن إذا أُديرت إمكاناته بحجم ما يستحق أن يصبح نموذجًا عُمانيًا متفردًا في الزراعة عالية القيمة والسياحة الزراعية والصناعات التحويلية، والأرقام هنا أكثر بلاغة من الوصف، ففي الجبل الأخضر اليوم أكثر من ٢٧ ألف شجرة رمان مُثمِرة، وقد بلغت القيمة التسويقية لمحصول الرمان في موسم ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١,٣ مليون ريال عُماني، أما الزيتون فقد بلغ إنتاج زيته في الموسم الماضي ٩٠ ألف لتر، بقيمة مليونٍ وخمسة وثلاثين ألف ريال عُماني، فيما تشيرُ البيانات الحديثة إلى وجود نحو ٢٠ ألف شجرة زيتون. تأملوا الأرقام قليلًا، فنحن لا نتحدث عن تصور نظري لمحصول «قد» ينجح يومًا ما، بل نحن أمام محاصيل نجحت في الواقع، ومنتجات خرجت بالفعل من الأرض، وسوق دفع مقابلها ملايين الريالات في موسم واحد.

أضف إلى ذلك الورد، ذلك العطر الذي أصبح موسمًا سياحيًا وذاكرة ثقافية وصورة من صور الجبل الأخضر في وجدان العُمانيين وزوار الجبل؛ حيث تشير بيانات موسم ٢٠٢٦ إلى نحو ٦ آلاف شجرة ورد وإنتاج سنوي يقارب ٣٠ ألف لتر من ماء الورد، وفي الوقت نفسه يجري تنفيذ مشروع لرفع القيمة المضافة لمحصول الورد، يتضمن دعم زراعة خمسة أفدنة إضافية، وهنا تحديدًا يستحق الأمر أن نتوقف قليلًا، فإذا استطاعت بضعة آلاف من شجيرات الورد أن تصنع موسمًا ينتظره الناس! وأن تُحرِّك السياحة والأسر المنتجة والصناعات التقليدية! فما الذي يمكن أن يحدث إذا تحول الورد من موسم محدود إلى صناعة عُمانية متكاملة؟!

وهنا من الإنصاف القول إنَّ العمل قائم، وإن مؤسسات الدولة لم تكن غائبة، فهناك دعم للمزارعين ومكافحة الآفات ومشاريع لرفع القيمة المضافة وحراك سياحي مُتزايد؛ حيث استقبل الجبل الأخضر أكثر من ٢٢٢ ألف زائر خلال عام ٢٠٢٥ بزيادة بلغت ٩,١٪ عن العام السابق، نعم هناك أعمال قائمة لكنها للأسف ليست بحجم ما يملك الجبل من قيمة وثروة.

ففي الإدارة لا تكفي المعرفة النظرية ولا ينبغي للقرار في القطاعات الإنتاجية أن يعيش بعيدًا عن أرضه، الشهادة مهمة والتخصص ضرورة والدراسة العلمية أساس لا غنى عنه، لكن هناك معرفة أخرى لا تمنحها الجامعات، ألا وهي معرفة الميدان. من أمضى عشرين عاماً أو أكثر بين أشجار الجبل يعرف أشياءً قد لا تقولها التقارير، يعرف متى تعطش الشجرة ومتى تمرض، وأي الأصناف تصمُد وأيها يفشل، وكيف ومتى يتغير الموسم، وغيرها من التفاصيل والمهارات التي لا تكتسب إلا بالعشرة بين الفلاح والأرض والشجرة، لهذا أتمنى أن يكون أهل الميدان أكثر حضورا في صناعة القرار الزراعي، وأن يعاملوا كشركاء فاعلين يستمع إليهم قبل اتخاذ القرار.

ومن التجارب التي تستحق التأمل في المجال الزراعي تجربة فيتنام، فقد بقيت ملكية الأرض للدولة، لكن إصلاحات استخدام الأراضي مَنحت المزارعين حقوقًا أكثر استقرارًا وطويلة الأجل؛ حيث أتاح قانون الأراضي في عام ١٩٩٣ حقوق استخدام تصل إلى ٥٠ عاماً للمحاصيل المعمرة، مع إمكانات للتوريث والتعامل بالحق واستخدامه ضمن النظام القانوني، كما أطلقت فيتنام برنامجًا وطنيًا عام ٢٠١٨ تحت شعار «منتج واحد لكل مجتمع محلي» (OCOP) القائم على استثمار الميزة النسبية لكل منطقة، وتطوير منتجاتها المحلية من حيث الجودة والقيمة المضافة والتسويق؛ مما أسهم في تحقيق نقلة نوعية للزراعة الفيتنامية نحو إنتاج أكثر كفاءة.

وفي الصين أيضًا نموذج مشابه للتجربة الفيتنامية؛ حيث نقلت الدولة قرار الزراعة ومسؤولية الإنتاج وعائده إلى الأسر، فمع «نظام مسؤولية الأسر التعاقدية" بقيت الأرض في إطار الملكية العامة أو الجماعية، بينما منحت الأسر حقوقًا أوسع في إدارة الإنتاج والاستفادة من العوائد وضمنت لهم حقوق تعاقدية ممتدة ومستمرة، وبحلول ١٩٨٤ كان نحو ٩٩٪ من الأراضي الزراعية قد أصبح متعاقدًا عليه من الأسر. وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن هذه التغييرات المؤسسية كانت من العوامل الرئيسة في ارتفاع الإنتاجية الزراعية في الصين وتحقيق معجزة إطعام قرابة ٢٠٪ من سكان العالم (خمس سكان العالم) باستخدام أقل من ٩٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة.

ومن هنا ربما يستحق نموذج الانتفاع الزراعي القائم في الجبل الأخضر أن يعاد النظر فيه والتوسع من خلاله بعناية تفوق الإجراءات الروتينية لتخصيص الأراضي، فلماذا لا تبحث الوزارة عن الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي، ثم تفتحها بحقوق انتفاع طويلة ومدروسة للمزارع الجاد، وللمهندس الزراعي الشاب ولرائد الأعمال والمستثمر؟ لماذا لا نفتح الباب للمستثمرين والمزارعين والشباب الطموح، نقدم لهم أراضي للانتفاع، ليزرعوها ويحققوا معايير الإنتاج والاستدامة، وليضيفوا قيمة، وليوظفوا ويبتكروا.

ولتتخيلوا الجبل بعد سنوات من هذه القرارات وقد أصبح له اقتصاد يحمل اسمه: زيت زيتون فاخر، ورمان مصنف ومعبأ وفق معايير تصديرية، وتين مُجفَّف ومنتجات من المشمش والعسل وماء الورد، وزيوت عطرية ومستحضرات عناية، ومشروعات متنوعة للتصنيع الغذائي وغيرها، ووجهة سياحة زراعية عالمية.

حقيقة نحن نملك المورد «الجبل الأخضر» ولكن ينقصنا أن نصنع منه اقتصادا فعّالا، والحاجة مُلحَّة أن نبني بيئة داعمة تجعل الناس ينتجون ويستثمرون وينجحون؛ فليس المطلوب من الوزارة أن تزرع أو أن تدير كل مزرعة، المطلوب أن تكون هي اليد التي تفتح الطريق وتضع القواعد، والجسر الذي يصل صاحب المعرفة بصاحب رأس المال، والمزارع بالباحث والمنتج بالسوق.

وفي زمن تبحث فيه الدولة عن مصادر جديدة للدخل، وعن الأمن الغذائي، وعن اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، ربما لا تكون كل الإجابات بعيدة كما نتصور، بعضها قريب جدًا، ينتظر منّا قرارا رسميا بأن نوسع نموذج الانتفاع الزراعي توسعًا مدروسًا وجريئًا، وأن نضع الأرض القابلة للإنتاج في يد من يملك المعرفة والمشروع والقدرة على إحيائها، بعقود طويلة الأجل، وشروط تحمي الماء والتربة وهوية الجبل، فليس من الحكمة أن تبقى أرض قادرة على العطاء في قائمة الانتظار، وفي عُمان من يُريد أن يزرع بشغف ويستثمر ويصنع ويصدر.

وسِّعُوا الانتفاع في الجبل الأخضر، افتحوا الأرض للجادين وللشباب والمزارعين، وضعوا لها من الشروط ما يصونها، ثم دعوا العُماني يُثبت للعالم كيف تتحول حفنة من تراب، حين تُمنح للأيدي التي تؤمن بالأرض... إلى ذهبٍ.

الجولة السامية.. سلطانٌ يمضي إلى أبناء شعبه

عبدالله بن سالم بن خميس السنيدي

هناك زيارات لا تُقاس بالمسافات التي يقطعها القائد، وإنما بالأثر الذي تتركه في نفوس أبناء الوطن، وبما تحمله من دلالات عميقة على القرب والتواصل والاهتمام.

ومن هذا المعنى تأتي الزيارات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم-- حفظه الله ورعاه- إلى المحافظات والولايات؛ بما تجسده من نهج في متابعة أحوال المواطنين، والاطلاع على احتياجاتهم، والوقوف على المشاريع التنموية ميدانيًا، والاستماع إلى تطلعات أبناء الوطن. ومن ظفار إلى جنوب الشرقية، مرورًا بجعلان بني بوعلي، تتجلى صورة قائد يمضي إلى أبناء شعبه، يرى وطنه على أرض الواقع، ويقترب من تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، ويتعرف إلى خصوصية كل محافظة وولاية، واحتياجاتها وتطلعات أبنائها.

مسيرة قائد يحمل مسؤولية وطن، ويحرص على أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة، وأن تمتد ثمارها إلى مختلف ربوع السلطنة. فالمسافات بين المحافظات والولايات ليست مجرد أرقام على الخريطة؛ فخلف كل مسافة مجتمع له طبيعته واحتياجاته وتطلعاته، ولكل ولاية خصوصيتها التي تستحق أن تُرى وتُسمع من الميدان. ومن هنا تكتسب الزيارات السامية أهميتها، إذ تتيح لجلالة السلطان الاطلاع المباشر على واقع تلك المناطق، ومتابعة ما تحقق من مشروعات، والوقوف على ما يحتاج إليه المواطنون من خدمات ومرافق وبنية أساسية.

وحين يصل الحديث إلى جعلان بني بوعلي، فإننا نتحدث عن ولاية عُمانية عريقة، تحمل تاريخًا مُمتدًا، وموروثًا أصيلًا، ومجتمعًا مترابطًا حافظ على عاداته وتقاليده وقيمه عبر الأجيال. إنها ولاية تجمع بين البحر والصحراء، وبين التاريخ والحاضر، وبين المقومات الطبيعية والموروث الثقافي والاجتماعي، وهي جزء أصيل من النسيج العُماني المتنوع. ولأبناء جعلان بني بوعلي علاقة راسخة بينهم وبين قائدهم المظفر. لذلك تحمل زيارة جلالة السلطان إلى الولاية دلالات خاصة في نفوس أهلها، وتمنحهم مناسبة للتعبير عن ترحيبهم واعتزازهم بقيادتهم، وعن تطلعاتهم لمستقبل مزدهر. إنَّ التقارير والدراسات والخطط أدوات أساسية في صناعة القرار، لكن رؤية الواقع على الطبيعة والاستماع إلى المواطن مباشرة يضيفان إلى عملية التخطيط بُعدًا أكثر قربًا من احتياجات الناس وتفاصيل حياتهم؛ فالميدان يكشف ما قد لا تنقله التقارير وحدها؛ فالطرق تُرى كما يستخدمها الناس، والمشروعات تُتابع كما يعيشها المجتمع، والاحتياجات تُسمع مباشرة من أصحابها. وهنا تتجلى قيمة الزيارات السامية؛ فالميدان يصبح جزءًا من عملية المتابعة، وتصبح الأولويات أكثر وضوحًا، سواء تعلقت بالطرق أو الخدمات أو المرافق أو المشروعات الاقتصادية والسياحية والاجتماعية.

إن قطع المسافات الطويلة والتنقل بين المحافظات والولايات ليس أمرًا هيّنًا، لكن الغاية من الطريق أكبر من مشقته. فالغاية هي الوطن والمواطن. وهنا يُصبح الطريق في حد ذاته رسالة تؤكد أن مختلف محافظات السلطنة وولاياتها حاضرة في دائرة الاهتمام، وأن المواطن، أينما كان، جزء أصيل من مسيرة البناء والتنمية.

من جعلان بني بوعلي، يرفع أبناء الولاية أسمى عبارات الترحيب إلى المقام السامي لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مرحبًا بك جلالة السلطان بين أهلك وأبنائك. وإن أبناء جعلان بني بوعلي ليثمّنون هذه الزيارة وما تحمله من دلالات، ويتطلعون إلى أن تتواصل مسيرة التنمية والتطوير، وأن تمتد إلى مختلف احتياجات الولاية من بنية أساسية وخدمات ومشاريع اقتصادية وسياحية، وأن تتسع أمام الشباب فرص التعليم والعمل والاستثمار؛ فالولاية تمتلك مقومات تجعلها جزءًا فاعلًا من مسيرة التنمية في محافظة جنوب الشرقية، بما تزخر من موروث تاريخي وثقافي وموقع جغرافي وموارد طبيعية ومجتمع أصيل. ومن هنا تأتي أهمية الزيارة السامية باعتبارها مناسبة للوقوف على واقع الولاية، والتعرف إلى احتياجاتها، والنظر إلى مقوماتها وتطلعات أبنائها ضمن رؤية تنموية شاملة تراعي حاضرها وتستشرف مستقبلها وتفتح آفاقًا جديدة أمام أبنائها. إنَّ عُمان ليست مجرد مساحة جغرافية تمتد من الشمال إلى الجنوب، وإنما هي وطن واحد يجمعه تاريخ مشترك، وهوية راسخة، وتلاحم بين القيادة والشعب. ومن ظفار إلى جنوب الشرقية، ومن جعلان بني بوعلي إلى مختلف ولايات السلطنة، تتواصل مسيرة البناء والتنمية، ويبقى الإنسان العُماني في قلب الاهتمام وغاية التنمية. وإذا كانت الطرق تُقاس بالكيلومترات، فإن المسافة بين القائد وشعبه لا تُقاس بالمسافات؛ لأنها مسافة محبة ووفاء وانتماء. ولعل أجمل ما تختصر به هذه الجولة السامية هو أن القائد يمضي إلى أبناء شعبه، وأن أبناء الشعب يستقبلونه في كل أرض عُمانية باعتباره قريبًا منهم، حاضرًا بينهم، ومشاركًا لهم تطلعاتهم وآمالهم.

حفظ الله جلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم، وأمدّه بموفور الصحة والعافية، ووفّقه وسدّد خطاه، وحفظ الله سلطنة عُمان، وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار والتلاحم، ومكّنها من المضي قدمًا نحو مستقبل أكثر ازدهارًا ونماءً، في ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان حفظه الله ورعاه.

نوبل وأخواتها!

أنيسة الهوتية

قلّما ارتبط اسم جائزة في العالم بفكرة خدمة البشرية كما ارتبط اسم «نوبل»؛ فالقصة بدأت مع ألفريد نوبل، الصناعي والمخترع السويدي، الذي توفي عام ١٨٩٦ وترك في وصيته مُعظم ثروته لإنشاء جوائز تُمنح لمن قدموا «أعظم منفعة للبشرية».

وبناءً على وصيته، مُنحت جوائز نوبل للمرة الأولى عام ١٩٠١ في خمسة مجالات: الفيزياء، والكيمياء، والطب، والأدب، والسلام. ثم أُضيفت لاحقاً جائزة العلوم الاقتصادية في ذكرى ألفريد نوبل، التي أُنشئت عام ١٩٦٨ ومنحت للمرة الأولى عام ١٩٦٩، وهي ليست من الجوائز الخمس الواردة في وصية نوبل الأصلية. وتُمنح الجوائز في العاشر من ديسمبر من كل عام، ذكرى وفاة ألفريد نوبل؛ ففي ستوكهولم تُمنح جوائز الفيزياء والكيمياء والطب والأدب والاقتصاد، بينما تُمنح جائزة السلام في أوسلو. ومع مرور أكثر من قرن، أصبحت نوبل مؤسسة عالمية تشجع البحث العلمي، والأدب، والسلام، وتدفع الأجيال الجديدة إلى التفكير والاكتشاف والعمل من أجل مستقبل أفضل. لكن فكرة نوبل لم تتوقف عند الجوائز التي نصت عليها وصية صاحبها؛ فمع تطور العالم، ظهرت جوائز دولية أخرى تحمل الفكرة ذاتها من زاوية مختلفة: تشجيع الإنسان على أن يتعلم ويبتكر ويخدم مجتمعه، وتقدير الأشخاص الذين يحولون المعرفة أو الموهبة أو العمل إلى منفعة عامة. وهكذا أصبح في العالم عدد من الجوائز التي، وإن اختلفت في تخصصاتها ومؤسساتها، تلتقي مع نوبل في جوهر واحد: تكريم الإنجاز الذي يترك أثراً يتجاوز صاحبه. وفي هذا السياق تأتي جائزة Fervent Global Love of Lives Award، التي بدأت عام ١٩٩٨ ووصلت في عام ٢٠٢٦ إلى دورتها التاسعة والعشرين. وخلال هذه السنوات، كرمت الجائزة ٤٨٧ شخصية من ٨٦ دولة عبر القارات السبع. وما يميز هذه الجائزة هو اتساع مفهومها للإنجاز؛ فهي لا تقف عند تخصص علمي أو أدبي محدد، وإنما تكرم أشخاصاً ارتبطت أعمالهم بالتعليم، والأطفال، والصحة، والإغاثة، والثقافة، والموسيقى، والعمل الاجتماعي والإنساني، وغيرها من المجالات التي يكون فيها الإنسان هو المستفيد الأول. وبنفس قاعدة نوبل لا يستطيع أي شخص أن يرشح نفسه، بل ترشحه مؤسسة معينة ثم تزكيه مؤسسات أخرى بعد البحث عن أثره. ومن هنا جاء الاسم الذي عُرفت به في الإعلام الدولي: «نوبل للحياة» أو "Nobel Prize for Life"؛ فبحسب الجهة المنظمة، حظيت الجائزة بتغطية من وسائل إعلام دولية من بينها CNN وBBC وNHK وغيرها، ووصفتها بعض هذه التغطيات بهذا الاسم. والمقصود ليس أنها إحدى جوائز نوبل الرسمية، وإنما أن الاسم يختصر طبيعة الجائزة: جائزة تنظر إلى الإنسان بوصفه قيمة، وإلى من يخدم الإنسان بوصفه صاحب إنجاز يستحق التكريم دون أن يسعى له. علاوة على أن مسمى «نوبل» باللغة الإنجليزية عندما نكتبه بتغيير طفيف في الحرف المتحرك «e" لتصير «noble" فهي هُنا تعني النبيل، أو المُنتمي إلى طبقة النبلاء، وهؤلاء أشخاص كانوا يُمنحون هذا اللقب من الملك في عدد من الدول الأوروبية قديمًا، كنوع من التكريم، على ما حققوه من إنجاز خلال مسيرتهم الحياتية والعملية. وهنا نرى أن الجائزة التي تبدأ بفكرة صغيرة يمكن أن تتحول، مع الاستمرار واتساع المشاركة وتراكم الأسماء والتجارب، إلى مؤسسة وجائزة عالمية، وهذه الجائزة اتسعت أسرع من نوبل بحكم عمرها فهي لاتزال شابة في التاسعة والعشرين. نوبل التي يعرفها الجميع أصبحت بعد أكثر من قرن رمزًا عالميًا. أما «نوبل للحياة»، فما زالت في عامها التاسع والعشرين، ولديها الوقت لتكتب تاريخها الخاص. ومن المزمع ربطها مع نوبل في عامها الثلاثين إذا أبرمت الاتفاقيات مع مؤسسة نوبل العالمية. وربما، بعد سنوات، لا يعود السؤال عن عمرها أو عن قيمة جائزتها المالية، وإنما عن مقدار ما استطاعت أن تتركه في العالم من أثر؛ فقد تصل أي جائزة، إذا حافظت على رسالتها واستمرت في تكريم الإنسان، إلى مكانة لم تكن متوقعة عند بدايتها؛ لأن الزمن يغيّر حجم المؤسسات التي تؤمن برسالتها. لقد بدأت نوبل بفكرة واحدة: أعظم منفعة للبشرية. وبعد أكثر من قرن، ما زالت الفكرة نفسها قادرة على أن تُلهم جوائز جديدة؛ جوائز لا تسأل الإنسان فقط عمّا اكتشفه أو أنجزه، وإنما عمّا أعطاه للآخرين. وهنا يصبح الإنسان نفسه هو الإنجاز. أما الطريف في موضوع تكريمي بجائزة «نوبل للحياة» بمسماها الإعلامي، ثم حصولي على وسام المحبة العالمي في اليوم الذي يلي استلامي للجائزة، هو أن البعض استكثروا الجائزة، وتعمّدوا التقليل منها بل والتشكيك فيها، وفي وجودها من الأساس!! والبعض الآخر قرر من تلقاء نفسه إلغاء الجائزة وذكر الوسام فقط! وقد تواصل معي كثيرون استنكفوا قراءة مضمون الخبر في جريدة الرؤية، والذي نشرته بكل احترافية ودقة، ولم تتجاوز معرفتهم عنوان رابط الخبر المُتداول، ليُطلقوا سهام التشكيك في مصداقية الخبر، ويُقللون من شأن الجائزة؛ زعمًا بأنَّها ليست «نوبل السويدية وأخواتها»، بالرغم من طابعها العالمي والإنساني البحث، وآليات الترشيح والاختيار التي تتبعها اللجنة المعنية بها. وكأنها لا قيمة لها رغم عالميتها وإنسانيتها. المزعج ليس عدم تقدير الفائز لما قدمه لمجتمعه والنَاس، وإنما استصغار مؤسسة تسعى لتكريم الإنسان في زمن كادت أن تختفي فيه الإنسانية!! وكأنهم يقولون إن جائزة "جولدن جلوب" بلا قيمة لأنها ليست أوسكار! أو أن جوائز «الإيمي" الشهيرة أقل شأنًا لمجرد أنها ليست جائزة سينمائية وإنما جوائز غنائية.

عجيبٌ أمر من تُلقي بهم الحياة في طريقنا من الحانقين وأصحاب القلوب الحاقدة.. إنهم يستكثرون السعادة على غيرهم!

حصانة المجتمع بين الواجب والمسؤولية

د. محمد بن خلفان العاصمي

حصانة المجتمع تعني قدرة المجتمع على حماية نفسه من التأثيرات والأفكار والممارسات المستوردة التي قد تهدد تماسكه وقيمه وأمنه واستقراره، وذلك من خلال تسليح أفراده بالوعي والمعرفة والتفكير النقدي والتمسك بالقيم والعادات والتقاليد والأخلاق والمبادئ، مع القدرة على التعامل الواعي مع الاختلاف الاجتماعي كأساس للحياة والتغيرات كحتمية لا بُد منها، كما أنه يشير إلى بناء وعي جمعي يمكّن أفراد المجتمع من التفريق بين الحقيقة والتضليل، والتعامل مع الاختلاف دون استقطاب وتعصب، ومواجهة محاولات التأثير في أمن المجتمع وتماسكه وهويته بحزم وقوة، مع الحفاظ على الانفتاح على الآخرين، والقدرة على الحوار بثقة وتمكن دون الخوف من الوقوع في فخ التأثير العكسي.

والوصول إلى هذا المفهوم وامتلاك الوعي لا يأتيان بين عشية وضحاها، ولكنهما ينطلقان من منهجية علمية واضحة وخطة شاملة تتكامل في تنفيذها عديد المؤسسات الاجتماعية من أسرة ومدرسة ومسجد وإعلام وغيرها، حتى يصبح الفرد قادرًا على معرفة المعلومة الصحيحة من الشائعة، وبين النقد كأداة لنمو وتطور المجتمعات، والتضليل كوسيلة لهدمها وزرع الفتنة بين أبنائها. وهنا تبرز أهمية الاعتناء ببناء التفكير النقدي لدى الأفراد حتى يحميهم من الانجرار وراء الشائعات والمحتوى المثير؛ حيث يقود هذا النوع من التفكير لبناء وعي عميق يحمي الفرد والمجتمع. المتتبع لما يدور في وسائل التواصل الاجتماعي يدرك أن هناك هجمة على الوعي الوطني، وهذه الهجمة تستخدم ادوات جديدة، مُنتقلةً من الوسائل التقليدية إلى المنصات الرقمية، وذلك من خلال توظيف هذه الوسائل في نشر المعلومات المجتزأة والمُضلِّلة والإشاعات، كونها سريعة الانتشار، وصناعة محتوى مثير للجدل وقادر على إثارة التعصب والتزمت والضغينة والحقد بين فئات المجتمع. وهنا يتم التركيز على أمريْن؛ وهما: المذهبية والطائفية؛ حيث يحدث الاستقطاب المبني على أساسهما بين أفراد المجتمع، كما يُثار أمر في غاية الخطورة وهو ضرب الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن، من خلال إبراز الأخطاء وتكبيرها وتجاهل المُنجزات وتقزيمها، وتحويل الاختلاف الطبيعي إلى خلاف مقصود يخفي وراءه نوايا سيئة تجاه فئات معينة من المواطنين. وهنا يبرز الواجب والمسؤولية لأفراد المجتمع ودورهم في حمايته، هذه المسؤولية حددها النظام الأساسي للدولة في الفصل الثالث منه (الحقوق والواجبات العامة)، كما حفظت القوانين الخاصة هذه الحقوق وحددت العقوبات لمن يتجاوز هذه الحقوق، ولا بُد من الإشارة إلى دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الثقافية والدينية في رفع مستوى الوعي الفردي بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه لحفظ وحدة المجتمع وحماية حقوق أفراده وبناء مجتمع يتسم بالمساواة والعدالة واحترام الحقوق والتسامح والتعايش، كما أن على الدولة مسؤولية كبيرة في حماية المجتمع تتمثل في رعاية إعلام هادف مسؤول مُلتزم، وتوضيح الإشكالات التي قد تحدث ومواجهة الإشاعات بتوضيح الحقائق، وإشراك المجتمع في المعلومات المتعلقة بمواقف وتوجهات وسياسات الدولة، وعدم تغييب المواطن عن الحقيقة، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة بين الطرفين ويبني جسور متينة من الوعي لا تخترق بالفتن والإشاعات والأفكار السلبية الهدامة. وهناك مسألة أخرى مُهمة يجب أن تحظى بالعناية والاهتمام، وقد أشرتُ إليها في مقالي السابق وهي الهوية العُمانية، فهي الصمام الأساسي للمجتمع، وهي خط الدفاع الأول والأهم؛ حيث تتجاوز الهوية الاختلافات والخلافات وتعمل كمساحة جامعة لكل أطياف المجتمع، والمظلة التي تحمي الجميع من انحرافات الفكر والسلوك، من خلال بناء قيم التسامح والاعتدال والتعايش والحوار واحترام القوانين. وهذه الهوية التي تحافظ على الوحدة الوطنية، وتعطي مساحة للاختلاف، قائمةٌ على احترام هذا الحق دون تطرف أو تشدد أو دعوة للتمرد والخروج والعصيان. إنَّ الواجب والمسؤولية الفردية لحماية المجتمع وتحصينه يجب أن تنتقل من فكرة الدفاع ضد الهجمات المتكررة من المرجفين إلى فكرة بناء مجتمع محصن بالقيم والمبادئ والوعي، وهذا ما يحقق مناعة المجتمع ضد ما يراد به من فتن وفساد، ومن أجل ذلك لا بُد من تشكُّل قناعة بأن حصانة المجتمع لا تُبنى بمنع الأصوات القادمة من الخارج، وإنما ببناء وعي داخلي يجعل المجتمع قادرًا على التمييز، والتفكير، والتحقق، والاختلاف دون أن يفقد تماسكه ووحدته.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 «لا تماشي المشلاق والمدلاق ونسيم لحزاق»
زاهر بن سيف بن سلطان المسكري

2 قاموس المرأة
ريتّا دار

3 القيمة المحلية المضافة.. ماذا يبقى من الريال في عُمان؟
سهام بنت أحمد الحارثية

4 مقتل الشيخ صالح بن علي الحارثي.. وثيقتان وشاهد من الماضي
سلمى البطاشية

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

دبلوماسية عمانية نشطة في الأمم المتحدة

على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نشطت الدبلوماسية العمانية لتعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ومع المؤسسات الأممية والعالمية، بهدف دعم القضايا الإنسانية العادلة وترسيخ دعائم الأمن والسلام، وتأكيد أهمية لغة الحوار في إنهاء أي نزاعات أو صراعات.

ولا شك أن اجتماعات الأمم المتحدة لها ثقلها السياسي والدبلوماسي، كما أنها فرصة للتباحث في القضايا العالقة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، كما أنها فرصة أيضا لفتح آفاق جديد في القطاعات التجارية والاقتصادية وإيجاد مسارات جديدة للتعاون الشامل الذي يخدم مصالح الشعوب ويرسخ دعائم الاستقرار والتنمية المستدامة.

وخلال الأيام الماضية، قاد معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية حراكا دبلوماسيا مكثفا مع كبار المسؤولين الدوليين والأمميين لتعزيز سيادة القانون الدولي ورفض الانتقائية وازدواجية المعايير، مع التأكيد الصريح على أن القضية الفلسطينية تظل الاختبار الحقيقي لمصداقية المنظومة الدولية برمتها.

وقد التقى معاليه بالأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لمنظمة "اليونيسف" ومسؤولين بارزين في الإدارة الأمريكية، إلى جانب عدد من وزراء خارجية الدول الشقيقة والصديقة، لبحث الأوضاع الإنسانية المأساوية للأطفال المتأثرين بالنزاعات في غزة والسودان واليمن وسوريا، والعمل الدؤوب على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة، إلى جانب مناقشة المساعي الدبلوماسية الكفيلة باحتواء التصعيد وصون أمن المنطقة وسلامة الملاحة البحرية.

إنَّ هذه التحركات الواسعة تؤكد أنَّ الدبلوماسية العمانية حريصة على طرح الحلول العملية لحل الأزمات استنادا إلى قيم العدالة والاحتكام للقانون الدولي، انطلاقا من إيمانها الراسخ بفعالية وقوة الدبلوماسية في حل الصراعات.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

نصيبنا من الحظ

نمير بن سالم آل سعيد

الحظ يلعب دورًا كبيرًا في حياة الإنسان، صغيرًا كان أو كبيرًا، فيعتبر البعض أنفسهم غير محظوظين في هذه الحياة، بينما يرى البعض الآخر أن الحظ في صفهم يؤازرهم، وكل بحسب رؤيته، وما يعنيه له الحظ، وقدرته على التأقلم مع مُعطياته، بما يأتي به له في حياته.

وقد تختلف مسميات الحظ لدى الناس؛ فهناك من يسميه النصيب أو البخت أو الطالع، وهناك من يسميه القدر أو المكتوب أو المقسوم. ولكل منَّا نصيبه من الحظ، حاضر في حياتنا، يعبر أيامنا معنا، ثم يسرع أحيانا إلى مفترقات طرقنا لينتظرنا هناك، متخفيًا، غير مفصح عمَّا يُخبئه لنا، إلّا في حينه.

والحظ هو ما يصيب الإنسان من أحداث أو ظروف أو ما يطرأ عليه من تغييرات قد تأتي لصالحه أو ضده، جيدة كانت أو سيئة، فلا يكون للإنسان سيطرة كبيرة عليها، بما ما قاده إليه حظه من منعطفات في مساره.

وأحيانا يتغير مجرى حياة الإنسان كاملا، فلا يعود كما كان؛ فتختلف حياته عما كانت عليه، وكأنها ليست حياته التي عاشها سابقًا. وإنما حياة جديدة مختلفة بأحوال وشروط جديدة تفرض نفسها عليه. وهكذا تكون الفروقات القدرية بين الناس واختلافاتهم على كافة المستويات، فلا يكون للإنسان قدرة على تفسيرها وفهمها ومعرفة أسبابها في كثير من الأحيان.

ولكن هناك حظوظ رئيسية كبرى تبدأ مع ولادة الإنسان نفسه وتؤسس لما يأتي بعدها، لترسم إطار محيطه وتُحدد مساره العام، ومنها زمانه الذي نزل فيه، والبلاد التي ولد بها، والمنطقة التي نشأ فيها، وبيئة تربيته، ومنظومة أسرته، والتعليم الذي حصل عليه، والفرص التي أتته أو التي فاتته، وكلها عوامل قد تفتح للمرء أبوابا لا تفتح لغيره، أو تغلق أمامه أبوابا لا يستطيع فتحها، وتبقيه رهن أحواله.

فمن كان الحظ في صالحه، وتمضي حياته بيسر دون عناء، بصحته ومصدر دخله المالي المستقر، وبيته، وعائلته، وأصدقائه؛ ومقتنياته، وأنشطته الحياتية، وقد وضع كل شيء في موضعه حوله بما يسره ويرضيه.

محافظاً على ما لديه، فكهذا يبقى بحظوظه المُيسَّرة، وإنما أن لا يهتم بصغائر الأمور وتوافهها حتى لا تنغص عليه حياته، وليستمتع برحلة حياته طالما هي مستمرة لديه هكذا.

ومن كان يرى أن حظه في الحياة ضئيلا في صحته أو حياته الاجتماعية، أو وضعه المالي، أو كانت ظروف بيئته لا تساعده، أو تعترضه العراقيل مرات كثيرة ولا يتوفق في أموره، فإن الحظ هكذا جاءه، وهكذا تسير به حياته، ولا يفيد أن يسخط على دنياه أو يحسد غيره، لأن حظه ساقه إلى أوضاع سيئة في حياته يرى أنه لا يستطيع الخروج منها.

وإنما عليه- في كل الأحوال- ألا يتوقف عن التفكير في حلول، ومحاولة تجاوز ظروفه إلى الأفضل. وليس له إلّا هذا.

ويبقى الاجتهاد سبيلاً للخروج مما علق به من عوالق لسوء حظه، فلا يعلم ما يخبئه له الحظ مستقبلا، فربما سيبتسم له بعد عبوس، ويفتح له القدر أبوابه المغلقة.

"وما بين غمضة عين وانتباهتها يُغيِّر الله من حالٍ إلى حال".

مبادرة مقترحة للتكامل الحكومي

خلفان الطوقي

بالرغم من أن الحكومة تسعى للتكامل، والعمل لأجل هدف واحد، إلا أنَّ الواقع يكشف أنَّ تطلعات المواطنين أعلى من الجهود المبذولة، فبينما نجحت الحكومة في تنفيذ مبادرات حكومية جماعية، إلّا أنها ما زالت لا تعمل ذلك في كثير من المجالات، فكثير من المسؤولين حتى هذه اللحظة تجده يُردد: "هذه ليست مسؤولية جهتي الحكومية، إنما المسؤول هي الوزارة الفلانية"، ونادرًا ما يقول: "سوف ننسق فيما بيننا لحلحة هذا الموضوع".

واقعيًا وعمليًا، كثير من المواضيع تتداخل بين أكثر من جهة، ومهما بذلت الحكومة من جهد لتحقيق الانسجام والتكامل فيما بينها، إلا أنٍ هناك نقاط جديدة تظهر على السطح يوماً بعد يوم تحتاج للتكامل والتنسيق والعمل بروح الفريق الحكومي الواحد، والمطلوب هو التقييم الدوري للمستجدات، واقتراح حلول عملية ابتكارية لتقليل الثغرات أينما وجدت، ولا بأس في ذلك، مع مراعاة تسريع الوتيرة بما يتناسب والمتغيرات اليومية المتسارعة.

ومن هذا المنطلق، خاصة وأن الكثير من المبادرات النوعية تُعد جديدة في كثير من الجهات الحكومية؛ فعليه، يُمكن تبني مبادرة إيجاد "تمويل مشترك" لكل مُبادرة جديدة من أي جهة حكومية أو محافظة، بمعنى أنَّ أي مبادرة نوعية يمكن دعمها ماليًا أو لوجستيًا من عدة جهات حسب نوعيتها، ولكي يتم تبسيط المقترح، وتسهيل وصول الفكرة للمستهدفين منها، يمكن استعراض مبادرة واقعية أقيمت قبل عدة أيام مثل: مهرجان ظفار الدولي للمسرح، وما هذا المهرجان إلا مثال تطبيقي، بالرغم من أنه لم يُطبِّق الآلية المقترحة.

على سبيل المثال هذا المهرجان عقد في محافظة ظفار، ورغم أنه ضمن فعاليات موسم خريف ظفار، إلّا أن أهدافه اقتصادية، ولهذا السبب يمكن المشاركة في تمويله بشكل مُشترك من مكتب المحافظ وبلدية ظفار، وجزء تمويلي من وزارة التراث والسياحة؛ لأنه يخدم الترويج لسلطنة عُمان، وجزء آخر من التمويل يأتي من وزارة الثقافة والرياضة والشباب لأن قطاع المسرح يقع تحت مظلة هذه الوزارة. ونظرًا لأنَّ هذا المهرجان حظي بتقييم من وزارة الاقتصاد وموافقتها على أن المشروع ليس سياحيًا فقط، أو ثقافيًا فقط، إنما بمجمله اقتصادي، فيمكن تقديم توصية تمويلية بنسبة معينة من وزارة المالية، واقتسام النسب حسب الجهات التي يلامسها المشروع بشكل مُباشر أو غير مباشر.

هذا المقترح يمكن أن يحقق مجموعة من الأهداف مثل:

- التكامل: وهذا هو الهدف السامي الذي تسعى الحكومة لإيصاله للمواطنين والمقيمين، وبمجرد تكرار هذه الآلية، سوف يتم التكامل في جوانب أخرى تقلل من الثغرات والتداخلات -قدر الإمكان- في الاختصاصات والمسؤوليات.
- تحمُّل الكلفة المالية: المبادرات العالمية والمؤثرة تحتاج إلى إمكانيات ضخمة، وكثيرٌ من الفرص تأتي معها من الأحداث العالمية، وكم من الفرص التي لم نحصل عليها، لعدم استطاعتنا استضافتهم بسبب التكلفة المالية العالية، والحل يكمن في تقاسم الكلفة لأكثر من جهة حكومية وفق آلية واشتراطات واضحة ومعروفة لكافة الجهات الحكومية.
- التشجيع على الابتكار: هذا المقترح سوف يساهم في أن تكون الحكومة "مُمكنة" (enabler) من حيث تشجيع الجهات الحكومية على ابتكار الحلول أو تبني مبادرات نوعية، مما يجعل الجهات الحكومية سريعة في الاستجابة والتأقلم، ومرنة وغير تقليدية.
- التخطيط المبكر: لكي ينتج "التمويل المشترك" يتطلب إعداد ملف، واستفاء عدد من المتطلبات قبل وقت كاف، وفق مدد زمنية محددة، وهذا يعني اليقظة والتخطيط المبكر، مما يساهم في خلق قيادات إدارية ومالية وفنية مؤهلة ومميزة في القطاع الحكومي يكونون على أتم الاستعداد لتحمل مسؤوليات عظام تتناسب مع الاستحقاقات المستقبلية المعقدة.
- تكرار النجاحات والإنجازات: ولأن المثال الذي أتينا به في هذه المقالة هو مهرجان ظفار الدولي للمسرح، ولنقول إنه نجح في هذا العام، لكن يبقى التحدي أن نستضيفه العام القادم، إذا ما طبَّقنا مبدأ "التمويل المشترك"، فبكل تأكيد لن تكون في ظفار نسخة ثانية من هذا المهرجان فقط، بل سوف يسعى القائمون عليه إلى إضافة عناصر أخرى تسويقية وثقافية، تنقل هذا المهرجان من مجرد مهرجان إلى أداة تسويقية عن عُمان من ناحية، ويسعى كل الفنانين والمسرحيين من كل أنحاء العالم إلى المشاركة فيه، وسوف يحقق مؤشرات نجاح من كل الزوايا، وقس على ذلك المهرجانات والمعارض والبطولات والفعاليات الكبرى، وكل المبادرات النوعية التي لها صيت واستحسان إقليمي وعالمي.
- مبادرات تتجاوز الخطة السنوية: المقترح هدفه المبادرات النوعية غير المخططة في الخطة السنوية، ويمكن تبنيها من عدة جهات حكومية خاصة في الجانب المالي، وإن تم حصرها سوف يتبن أن الجهات الحكومية تجاوزت ما هو مطلوب منها سنوياً، ومتجاوزة الخطط الخمسية بنسب كبيرة جدا.
- الحوكمة: بمعنى أن جهة حكومية أولى تبادر ومن ثم تقود المبادرة، وجهات أخرى تدعمها ماديا ولوجستيا، وجهة أخرى تقيم، وترفع توصيتها بنعم أو لا، وجهة أخرى تشرف على صرف المبالغ، ومثل هذه الآلية توضح معنى كلمة "حوكمة" في أسهل صورة ومثال تطبيقي.
- الولاء والملكية (loyalty and ownership): عندما تتشارك ملكية مبادرة أو فعالية ما، وتظهر فيها شعارات أكثر من جهة، سوف تتيقن هذه الجهات أنها جزء من ملكية المبادرة أو أنها ضمن أصحاب المبادرة، فبكل تأكيد سوف تعطي هذا المشروع الولاء الكامل، وبالتالي سوف تسعى لضمان نجاحه واستمراريته.

يمكن تبني هذا المقترح مع وجود برامج وطنية عديدة بعد تعديله بما يتناسب مع الأطر الحكومية، ووضع الاشتراطات، وتحديد المدد الزمنية لتفادي البيروقراطية، وتوزيع المسؤوليات لتكون واضحة منذ البداية، ونسب المشاركة المالية، وطريقة صرف المبالغ، وطرق تقاسم المشاركة أن لم تكون هناك مالية، فلتكن لوجستية أو إعلامية، وغيرها من تفاصيل أخرى، وما نعتقد أنه صعب ومعقد ووزنه ثقيل، سوف يكون تطبيقه وتبنيه سهلاً وأثره عظيماً.

التذمر الجماعي!

د. محمد بن عوض المشيخي *

القليل من المسؤولين هم الذين يُدركون أنَّ وظائفهم العُليا التي يفاخرون بها أمام الملأ، وتقلدهم المناصب القيادية هو في الأساس لخدمة المواطن بالدرجة الأولى، وليس تباهيًا أو تشريفًا لشخوصهم مهما كبُر المقام وزادت مكانته في المجتمع، وإن كان يفترض أن المسؤول يستمد تلك المكانة أو السمعة الحسنة مقابل ما يقدمه من أعمال جليلة للوطن، وتتمثل في الإخلاص والتفاني في العمل وقبل ذلك كله تحقيق العدالة بين الناس بعيدًا عن الواسطة؛ ذلك المرض السرطاني الذي يُعاني منه المجتمع منذ عقود.

وقد كان قدري أن أعمل في رصد نبض المواطن العُماني وتحليل العلاقات المتبادلة بين المجتمع والحكومة منذ سنوات عديدة؛ وذلك من خلال التدريس في جامعة السلطان قابوس لمقررات الرأي العام والاتصال الجماهيري، لطلبة الإعلام الذين يعملون حاليًا في مختلف المنابر والمؤسسات الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص؛ إذ تتعلق تلك المضامين بوظائف الإعلام وأهميته في حرية التعبير، وسقف الحرية التي يسمح بها حُرَّاس البوابات في الإعلام المحلي لتدفق المعلومات إلى الجمهور، وكذلك توصيف رسالة الصحافة بشكل خاص والتي يُطلق عليها مجازًا "السُلطة الرابعة" التي تراقب السلطات الثلاثة: السلطة التشريعية والسلطة القضائية والحكومة؛ لكونها- أي الصحافة- ضمير الأمة ومرآة المجتمع وممثل المظلومين، وكذلك هي المراقب لأحوال الناس ومعاناتهم نتيجة التجاوزات التي قد تحدث من أي مسؤول تجاه المواطن بقصد أو دون قصد؛ وفي كثير من الأحيان ربما تكون الأسباب غير منطقية؛ بل قد يكون السبب هو غطرسة بعض المسؤولين وغرورهم في نظرتهم الضيقة لحقوق المجتمع. وكذلك الروتين القاتل والتسلُّط على المواطن الضعيف في مجالات كثيرة؛ مثل جودة الخدمات والحصول عليها دون عوائق، لا سيما الطرق والخدمات الصحية والكهرباء والمياه والإنترنت المنزلي وغير ذلك.

والحديث عن الخدمات يقودنا إلى صعوبة وصول تلك الخدمات وانسيابيتها في سهول وأرياف ظفار التي تعاني من ضعف التخطيط بسبب السياسات المتبعة في هذا الملف الشائك، خاصة في السنوات الأخيرة؛ إذ إن هناك من المسؤولين فضلوا أن يتواروا خلف الأبواب المغلقة وعدم مواجهة المراجعين؛ مما أعطى رسالة خاطئة للبعض بوضع اليد على مساحات واسعة من المناطق الرعوية التي يرتادها الزوار في موسم خريف ظفار. كما أن هناك من المواطنين القاطنين في الأرياف الذين فضلوا الانتظار، ولم يجنحوا للمخالفة على الرغم من معاناتهم وحاجتهم لسكن ريفي يحمي أسرهم من أحوال الطقس القاسية ويحفظ أفرادها تحت سقف واحد. وبالطبع هناك دائمًا مبررات من المسؤولين الذين يستشهدون بالأنظمة واللوائح والتي نجدها في كثير من المرات غير مرنة وقد لا تلامس احتياجات المواطن وحقوقه، فنحن هنا نرى من يُنمِّي الأزمات بدلاً من أن يقدم الحلول الواقعية لها.

ولهذا نجد أنفسنا مجددًا منخرطين في مهنة المتاعب وتحدياتها المتعددة عبر هذا المقال الأسبوعي في صحيفة "الرؤية"؛ لنُسطِّر هموم المجتمع، عسى أن تصل يومًا إلى صانع القرار لتصويب ما يمكن تصويبه لتحقيق رضا المواطن الذي يحظى دائمًا برعاية القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المُعظم- حفظه الله- في هذا البلد العزيز، الذي يرى أنَّ المواطن العُماني يجب أن تكون له الأولوية.

ومن هنا تكمن أمانة الكلمة التي نجتهد في التعبير عنها بالكتابة وإبراز التحديات التي تصلنا من عامة الناس؛ فالواقع يفرض علينا أن نبذل جهودًا إضافية عبر الاستقصاء للتأكد من الحقيقة؛ لكي لا نقع في المحظور، والمقصود هنا أن علينا أمانة الكلمة لنقل الواقع دون تلوين أو مجاملة لمصلحة طرف على حساب آخر.

وخلال الأسابيع الماضية شرَّفني بعض أصحاب تلك القضايا باللقاء وجهًا لوجه بهدف إيجاد مخرج وحلول واقعية لمعانتهم التي أجزم أنها جديرة بالعرض والمناقشة؛ فقد كانت القضية الأولى تحمل معاناة سكان تجمع (كور) في سهل حمران؛ حيث توجد أكثر من ٩٠ حيازة ومخططًا سكنيًا صُرفت للسكان القاطنين في هذه المَنطقة ولم يحظوا إلى هذه الساعة بخدمات الكهرباء التي أصبحت من الضروريات في هذه الفترة التي تعيشها بلدنا في أزهى مراحل نهضتها المتجددة، على الرغم بأنه قد تم صرفها للمواطنين منذ أكثر من ١٠ سنوات. ورسالتنا للجهات المعنية بالتكرُّم بالتوجيه نحو توصيل التيار الكهربائي للأسر القاطنة في المربع السكني المذكور.

وأمَّا القضية الثانية، فتتعلق بصندوق الحماية الاجتماعية؛ إذ قابلني صاحب العلاقة أكثر من مرة وناشد وأصَّر على أهمية نشر موضوعه؛ حيث يؤكد أن هذه المشكلة تتعلق بأعداد كثيرة من الناس وليس بشخصه فقط. وتتمثل هذه الشكوى في المستحقات المالية ما بعد الخدمة التي يقول إنه عمل ٢٧ سنة في القطاع الخاص حتى ٢٠٢٦ وتم حرمانه من المبالغ التي ساهم فيها في ميزانية الصندوق منذ يناير ٢٠٢٤ حسب إفادته؛ إذ يبدو أنه تم تسكينه في نظام التقاعد القديم الخاص بالتأمينات الاجتماعية؛ كما عبَّر عن امتعاضه من الراتب التقاعدي الذي لم يتجاوز ٤٦٪ من إجمالي آخر راتب استلمه.

وفي الختام.. نُسطِّر في هذه الخاتمة، الحلول التي نعتقد أنها تناسب المجتمع، وتتمثل رسالتي لصندوق الحماية الاجتماعية أولاً: بالشروع في دراسة الدوافع الحقيقة التي تجعل العدد الأكبر من المستفيدين من هذا الصندوق يعبرون عن عدم رضاهم عن نظام التقاعد، كما ندعو في نفس الوقت إلى عقد مؤتمر عام يشارك فيه مجلس عُمان بغرفتيه؛ مع دعوة بعض المختصين من المجتمع العُماني؛ للوصول إلى خلاصة وأرضية مشتركة ترضي الجميع. وبالفعل قد نحتاج لصياغة قانون جديد يُحقِّق العدالة والرضا للمتقاعدين الذين يتذمرون بشكل متكرر من القوانين التي تنظم مستحقات الموظف المتقاعد بعد مغادرته العمل.

* **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

أكد أن «البرنامج الوطني» يسهم في رفع كفاءة وجودة الخدمات الحكومية

وكيل «التجارة والصناعة»: التوجيهات السامية ترسم مسارًا متكاملًا لتعزيز بيئة الأعمال وتنمية التجارة غير النفطية

غالب بن سعيد المعمري

مسقط- العُمانية

جاءت التوجيهات السّامية لحضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- باستحداث البرنامج الوطني لتعزيز بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار، وإعداد خطة طويلة المدى لتعزيز نمو الميزان التجاري غير النفطي، لتؤسس مسارًا اقتصاديًا متكاملًا يعزز تنافسية سلطنة عُمان، ويرفع كفاءة بيئة ممارسة الأعمال، ويوسع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

وأكد سعادةُ المهندس غالب بن سعيد المعمري، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة أن أهمية هذه التوجيهات السامية تكمن في تكامل مساراتها؛ إذ إن تحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة الخدمات الحكومية يُسهمان في تمكين القطاع الخاص من الاستثمار والنمو والتوسع، فيما يدعم تطوير القاعدة الصناعية والإنتاجية وتعزيز القيمة المحلية المضافة تنافسية المنتج العُماني وتنمية الصادرات غير النفطية، بما ينعكس على نمو الميزان التجاري غير النفطي واستدامة الاقتصاد الوطني.

وأوضح سعادتُه أن البرنامج الوطني لتعزيز بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار يمثل منظومة وطنية متكاملة لتطوير بيئة ممارسة الأعمال ورفع كفاءة وجودة الخدمات الحكومية المرتبطة بالقطاع الخاص، بحيث يشمل مختلف الخدمات التي يحتاج إليها المستثمر وأصحاب الأعمال خلال دورة ممارسة النشاط الاقتصادي، بدءًا من تأسيس الأعمال والتسجيل والتراخيص والتصاريح والموافقات، مرورًا بالخدمات المرتبطة بالتوسع والتشغيل والاستيراد والتصدير والإجراءات الصناعية والتجارية والاستثمارية، وصولًا إلى الخدمات الدّاعمة لاستمرار الأعمال ونموّها، بما يجعل رحلة المستثمر أكثر سهولة ووضوحًا وكفاءة.

وأضاف سعادتُه أن البرنامج لا يقتصر على تطوير الخدمات التي تقدّمها الجهات الحكومية مباشرة للقطاع الخاص، وإنما يمتدّ إلى رفع كفاءة الخدمات والإجراءات والتكامل بين الجهات الحكومية ذاتها، بما يشمل تبادل البيانات والمعلومات، والربط بين الأنظمة والمنصّات الحكومية، وتكامل الموافقات والتصاريح والإجراءات المشتركة، وتقليل طلب البيانات والمستندات المتوافرة أصلًا لدى جهة حكومية أخرى؛ بما يحد من الازدواجية ويرفع كفاءة تقديم الخدمات للمستفيد النهائي.

وأشار سعادتُه إلى أن هذا التوجّه يستهدف الانتقال نحو رحلة حكومية أكثر تكاملًا تتمحور حول احتياجات المستثمر والقطاع الخاص، من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل الخطوات والمتطلبات غير الضرورية، وإعادة هندسة الخدمات، وتطوير حلول رقمية مترابطة تتّسم بسهولة الاستخدام والكفاءة والاستدامة، بما يسهم في اختصار الوقت والجهد والتكلفة وتحسين تجربة المستفيد.

وأكد سعادتُه أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ستعمل بالتكامل مع الجهات الحكومية وبالشراكة مع القطاع الخاص، على ترجمة هذه التوجهات إلى مسارات تنفيذية، ورصد التحديات التي تواجه المستثمرين وأصحاب الأعمال ومعالجتها، مشيرًا إلى أن أثر البرنامج سيقاس بما يلمسه القطاع الخاص فعليًا من سهولة في ممارسة الأعمال، واختصار زمن إنجاز الإجراءات، وتقليل المتطلبات، وتحسن جودة الخدمات واستدامتها ومستوى رضا المستفيدين.

وفيما يتعلق بالتوجيه السامي بإعداد خطة طويلة المدى لتعزيز نمو الميزان التجاري غير النفطي، أكد سعادتُه على أن هذا التوجه يمثل مسارًا استراتيجيًا لتعظيم الاستفادة من المقومات الاقتصادية لسلطنة عُمان، وبناء قاعدة إنتاجية وصناعية وتصديرية أكثر تنوّعًا وتنافسيّة، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الصادرات والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الإقليمية والدولية. وأوضح سعادتُه أن العمل في هذا المسار سيشمل إجراء تحليل دقيق لهيكل الواردات والسلع والمنتجات التي تستوردها سلطنة عُمان، ودراسة إمكانية وجدوى توطين إنتاج عدد منها محليًا، بما يتيح فرصًا استثمارية وصناعية جديدة، ويعزز سلاسل الإمداد والقيمة المحلية المضافة، والعمل على توسيع القاعدة الصناعية المرتكزة على التصدير وتطوير المنتجات الوطنية القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وقال سعادتُه إن تعزيز نمو الميزان التجاري غير النفطي يقوم على مسارات متكاملة تشمل زيادة الإنتاج المحلي، وتوطين الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية، ورفع تنافسية المنتجات العُمانية، وتنمية الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان وما تمتلكه من موانئ وبنية أساسية ولوجستية متطورة لتعزيز حركة التجارة وإعادة التصدير وربط الأسواق الإقليمية والدولية.

وبيّن سعادتُه أن الوزارة وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ستواصل العمل على تذليل الصعوبات التي تواجه المصدرين، وتسهل وصول المنتجات العُمانية إلى أسواق جديدة، وتوسع قاعدة الأسواق المستهدفة، وتفعّل الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقع عليها مع الدول الشقيقة والصديقة، وتحويل ما توفره من مزايا وتسهيلات إلى فرص فعلية أمام الشركات والمنتجات العُمانية للنّمو والتّوسع خارجيًا.

وأشار سعادتُه إلى أن التكامل بين مسارات التجارة والصناعة والاستثمار يشكل ركيزة أساسية لتحقيق مُستهدفات الخطة؛ إذ يسهم تحليل الواردات في تحديد فرص التوطين والاستثمار الصناعي، فيما يؤدي تطوير الصناعات التصديرية ورفع تنافسية المنتجات الوطنية إلى زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، مستفيدًا من الموانئ والبنية اللوجستية والاتفاقيات التجارية لتعزيز الصادرات وإعادة التصدير. وأكد سعادتُه أن هذه المسارات ستفتح كذلك فرصًا أوسع أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال للاندماج في سلاسل الإنتاج والتوريد والتصدير والاستفادة من الفرص الناتجة عن توطين الصناعات وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بما يعزز إسهامها في النشاط الاقتصادي.

وبيّن سعادةُ المُهندس غالب بن سعيد المعمري أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وبالشراكة مع الجهات المعنية والقطاع الخاص ستواصل العمل على ترجمة التوجيهات السامية إلى أثر اقتصادي ملموس ومستدام من خلال بيئة أعمال أكثر كفاءة وتكاملًا، وخدمات حكومية أكثر سهولة، وقاعدة صناعية وإنتاجية وتصديرية أكثر تنافسية؛ بما يعزز حضور المنتج العُماني في الأسواق الخارجية ويدعم مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

مفاهيم وتطبيقات المحتوى المحلي في ورشة نوعية ضمن أعمال «منتدى عُمان للمحتوى المحلي»

الرؤية- ريم الحامدية

اختُتمت أعمال الورشة التدريبية المتخصصة «مرتكِزات المحتوى المحلي.. المفاهيم والتطبيق»، والتي أقيمت على هامش منتدى عُمان للمحتوى المحلي في دورته السابعة بمشاركة واسعة من المختصين وصناع القرار والممثلين للقطاعين العام والخاص.

وكانت الورشة قد افتتحت بكلمة ترحيبية ألقاها حاتم بن حمد الطائي الأمين العام للمنتدى، أكد فيها أهمية تأهيل الكوادر الوطنية وتعزيز الوعي التنفيذي بمفاهيم المحتوى المحلي باعتباره محركًا رئيسيًا للنمو المستدام. وشهدت الورشة تقديم ٣ محاور رئيسية تناولت الجوانب التطبيقية والإستراتيجية، واستعرض الدكتور هلال الصواعي الخبير في المحتوى المحلي وسفير الابتكار الدولي، الأطر السياسية والآليات العملية لتفعيل المحتوى المحلي مؤسسيًا.

فيما كانت ورقة عمل المهندس هشام العماش الرئيس التنفيذي لشركة المحتوى المحلي «ذا لوكاليزرز" وخبير واستشاري المحتوى المحلي بالمملكة العربية السعودية، بعنوان "المحتوى المحلي في الأعمال والمشتريات" وسلط الضوء خلالها على أساليب دمج معايير القيمة المضافة في عقود وسلاسل الإمداد.

واختتم المهندس غسان فضل بيت بن سليم الخبير في القيمة المحلية المضافة والتنمية الاقتصادية الجلسات التدريبية، بالتركيز على الانتقال من مجرد الأرقام إلى تعظيم الأثر الاقتصادي الفعلي.

وفي ختام الورشة، أعرب المشاركون عن استفادتهم من الرؤى والتجارب المطروحة، والتي تسهم في بناء قدراتهم وتطبيق أفضل الممارسات في مؤسساتهم بما يدعم أهداف التنمية الوطنية.

وشهدت الورشة تفاعلًا كبيرًا أثرى نقاشاتها؛ حيث أجمع المشاركون على أهمية المخرجات التي تمخضت عن الجلسات في رسم رؤى تطبيقية واضحة تُعزّز القيمة المحلية المضافة داخل مؤسساتهم، بما ينسجم تمامًا مع تطلعات ورؤية "عُمان ٢٠٤٠".

تصوير/ راشد الكندي

وكان المنتدى في دورته السابعة، انطلق صباح الأربعاء الماضي، تحت رعاية صاحب السمو السيد نمير بن سالم آل سعيد، وحمل المنتدى عنوان «ما بعد الأثر.. المحتوى المحلي يقود النمو ويمكّن كفاءات المستقبل»؛ وذلك بمشاركة نخبة من المسؤولين وصناع القرار والخبراء والمتخصصين.

وأوصى المشاركون في المنتدى، بإطلاق مؤشر وطني يشمل جميع مشاريع المحتوى المحلي في مختلف القطاعات لقياس الأثر المستدام في مجالات التوظيف ونقل المعرفة وتوطين الصناعة. ودعا المنتدى إلى إطلاق برنامج وطني لإحلال الواردات في القطاعات ذات الفجوات الكبيرة، وجذب المستثمرين لتصنيع أبرز المنتجات المستوردة داخل سلطنة عُمان. كما حث المشاركون في المنتدى على إنشاء صندوق وطني لتطوير الموردين المحليين، وتقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رفع قدرتهم على المنافسة أمام المنتج المستورد وزيادة جاهزيتهم للفوز بالعقود الكبرى.

15 مليون دولار قيمة الطلبات المبدئية للرخام العماني في معرض بإيطاليا

مسقط- الرؤية

اختتمت سلطنة عُمان مشاركتها في النسخة الـ٦٠ من معرض «مارومماك» الدولي للأحجار والتصميمات المعماريّة وتكنولوجيا صناعة الأحجار بمدينة فيرونا الإيطالية وسط إقبال واسع على الرخام العُماني.

وأكد سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن المشاركة العُمانية في المعارض الدولية المتخصصة تمثل أداة اقتصادية مهمة لتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، ولا تقتصر على عرض المنتجات، بل تمتد إلى قراءة اتجاهات الأسواق والطلب، وبناء علاقات مباشرة مع المشترين والمستوردين، وفتح قنوات تجارية جديدة أمام الشركات العُمانية.

وقال سعادته إن قطاع الرخام والأحجار الطبيعية في سلطنة عُمان يمتلك إمكانات واعدة للنمو، مضيفا: «نعمل على تعظيم القيمة الاقتصادية لهذه الإمكانات من خلال رفع مستويات التصنيع والمعالجة، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وربط المنتج العُماني بالأسواق التي توفر فرصًا حقيقية للنمو والطلب». وأوضح خالد بن سليمان الصالحي، المدير العام للتسويق والشؤون التجارية والمتحدث الرسمي باسم «مدائن»، أن المؤشرات الأولية لمشاركة سلطنة عُمان في المعرض تعكس اهتمامًا متزايدًا بالرخام العُماني، إذ تجاوزت قيمة الطلبات التجارية المبدئية التي تلقتها الشركات العُمانية ١٥ مليون دولار أمريكي، كما شهدت المشاركة إبرام عقود تصدير لتوريد الرخام العُماني إلى مشروعات كبرى وحيوية في الأسواق الأوروبية وأسواق أخرى وعقود شراء تقنيات قطع ومعالجة الرخام بما يعزز جودة المنتج العُماني ويفتح آفاقًا أوسع أمام الشركات الوطنية. ولفت إلى أن مشاركة سلطنة عُمان في معرض أسهمت في تعزيز حضور الشركات العُمانية أمام مجتمع الأعمال الدولي، وإتاحة المجال للتواصل المباشر مع المشترين والمستثمرين والمتخصصين، واستكشاف فرص التعاون والشراكة في قطاع الرخام والأحجار الطبيعية، موضحاً أن المشاركة العُمانية هذا العام اتسمت باتساع مساحة الجناح وزيادة عدد الشركات المشاركة وتنوع المنتجات المعروضة، بما أتاح عرضًا أشمل لقدرات القطاع العُماني وجودة منتجاته.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **شركة سالم بن حميد المحروقي للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1015755) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى (**شركة الشخص الواحد**).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **شركة اسعد العبيداني للتجارة والمقاولات** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1007293) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى (**شركة الشخص الواحد**).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة بثنة للأعمال المتكاملة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1387924) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**تاجر فرد**) إلى شركة (**الشخص الواحد**) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة نبض المستقبل للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1063495) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**تضامنية**) إلى شركة (**محدودة المسؤولية**) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة ليالي المصنعة الشامخة (ش.ش.و)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1363469** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **30,000.000** إلى **10,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة اعمار الشرق الحديثة (ش.ش.و)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1219181) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **70,000.000 ريال عماني** إلى **20,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إلغاء سندات ملكية

استناداً إلى حكم المحكمة في طلب التنفيذ رقم (2026/9102/11500)، تعلن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، عن إلغاء سند ملكية الأرض السكنية رقم (19808)، والبالغ مساحتها (12625 م²)، الكائنة بمربع المغسر بولاية المصنعة، وسند ملكية الأرض السكنية التجارية رقم (19807)، والبالغ مساحتها (9344 م²)، والكائنة بمربع المغسر بولاية المصنعة.

وتُعتبر كأن لم تكن ولا يُعتد بها في أي حال من الأحوال.

إلغاء سند ملكية

استناداً إلى حكم المحكمة الابتدائية بصحار في طلب التنفيذ رقم (2025/9102/252)، تعلن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، عن إلغاء سند ملكية الأرض الزراعية رقم (8373/13)، الكائنة بمربع الهمبار بولاية صحار والبالغ مساحتها (1113 م²).

وتُعتبر كأن لم تكن ولا يُعتد بها في أي حال من الأحوال.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٥٥٤٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي (خدمات توفير الأطعمة والمشروبات، الإيواء المؤقت).
باســـــم: شركة النسبة المختصة للتجارة
الجنسيـــــة: سعودية
العنـــــوان: المنطقة الشرقية، الأحساء، المبرز حي السلام الأول، المملكة العربية السعودية
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/١/٢٢
اسـم الوكيـــل: تارا الحديثة للتجارة
العنـــــوان: ر.ب: ١١٢ ص.ب: ٢٣٩

ريشيو RATIO Speciality Coffee

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٢٠٠
في الفئة ١١ من أجل السلع / الخدمات:
أجهزة وآلات تبريد (أجهزة كهربائية لتشمل أجهزة التبريد وتكييف ومراوح الشفط).
باســـــم: العشي للتجارة والأعمال
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ص.ب: ١١٢ ر.ب: ١١١، محافظة مسقط، ولاية السيب، الخوض، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٥/٢٥

أوكاشي OKASHI

توقعت تسجيل فائض مالي في 2026 بـ4.8% من الناتج المحلي الإجمالي

«ستاندرد آند بورز» ترفع توقعات نمو الاقتصاد العماني وتؤكد التصنيف الائتماني عند «BBB-» مع نظرة مستقبلية مُستقرة

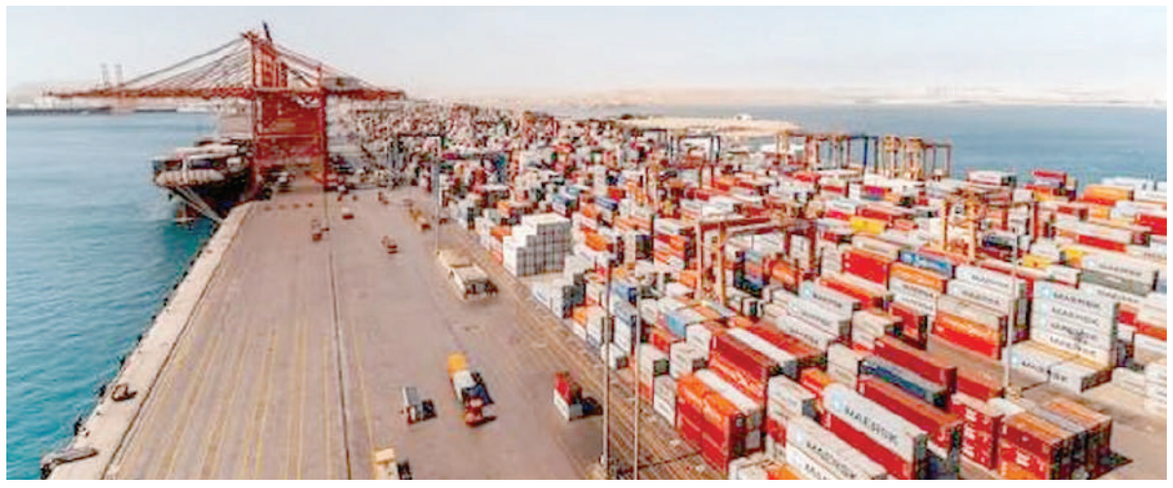

نيويورك- العُمانية

أكدت وكالةُ ستاندرد آند بورز تصنيف سلطنة عُمان عند مستوى الجدارة الاستثمارية "BBB-" مع إبقاء النظرة المُستقبلية مُستقرة في ظل استمرار إجراءات ضبط المالية العامة، وتحسن الأداء الاقتصادي والمركزين المالي والخارجي.

ورفعت الوكالة في تقريرها توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٦م إلى نحو ٣.٥ بالمائة، مقارنة بتوقعاتها السابقة البالغة ١.٦ بالمائة.

وفي جانب المالية العامة، توقعت الوكالة تسجيل فائض مالي في عام ٢٠٢٦م بنحو ٤.٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما توقعت تحقيق فائض في عام ٢٠٢٧م بنحو ٢.٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشارت الوكالة في تقريرها إلى استمرار تحسن مؤشرات الديْن العام بجانب الحفاظ على وضع إيجابي لصافي الأصول الحكومية على المدى المتوسط.

كما توقعت الوكالة تحقيق فائض في الحساب الجاري بنحو ٣.٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٦م، على أن يصل إلى نحو ١.٨ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٩م، مشيرة إلى أن احتياطات النقد الأجنبي بلغت نحو ١٩.٥ مليار دولار أمريكي بنهاية يونيو من عام ٢٠٢٦م.

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، أشار التقرير إلى استمرار نمو قطاعات التجارة والخدمات اللوجستية وتقنية المعلومات والخدمات المالية، إذ سجل النشاط غير النفطي نموًا بنحو ١.٣ بالمائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦م، كما ارتفعت مستويات الشحن في ميناء صلالة وميناء صحار بنحو ١٥ بالمائة و٥٢ بالمائة على التوالي خلال الفترة ذاتها، بما يعكس تنامي دور سلطنة عُمان كمركز للتجارة والخدمات اللوجستية في المنطقة.

وأشادت الوكالة بمواصلة سلطنة عُمان جهودها في تحسين الوضع المالي والاقتصادي، وتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة المالية العامة، مشيرة إلى التقدم المحرز في مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة، واستمرار تركيزها في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) على تعزيز أسواق رأس المال وتنظيم القطاع المالي.

توقيع 3 اتفاقيات امتياز بترولية لتوسيع أعمال الاستكشاف وتعزيز الاحتياطات

مسقط- العُمانية

وقّعت حكومة سلطنة عُمان على ٣ اتفاقيات امتياز بترولية للاستكشاف والإنتاج للمناطق ٣٦ و٤٣أ و٦٦ مع شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج، ضمن جهود الوزارة لتوسيع أعمال الاستكشاف وتنمية الاحتياطات الهيدروكربونية ودعم استدامة الإنتاج في سلطنة عُمان.

وقع على الاتفاقيات نيابة عن الحكومة معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن، فيما وقّع عن الشركة المهندس محمود بن عبد الله الهاشمي، الرئيس التنفيذي لشركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج.

وبموجب الاتفاقيات، تتولى شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج تشغيل وإدارة مناطق الامتياز الثلاث بنسبة ١٠٠بالمائة مع فترة استكشاف أولية تمتد ثلاث سنوات قابلة للتمديد لثلاث سنوات إضافية، وإمكانية إعلان الجدوى التجارية ومنح الامتياز لفترة إنتاج قد تصل إلى ٢٥ عامًا.

وتغطي المناطق الثلاث مساحة إجمالية تتجاوز ٣٠ ألف كيلومتر مربع، ببرامج استكشاف يبلغ الحدّ الأدنى لموازناتها نحو ٥٦ مليون دولار أمريكي، وتشمل أعمال المسح والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار الاستكشافية لتقييم الإمكانات الهيدروكربونية ورفع فرص إضافة موارد واحتياطات جديدة.

وتقع منطقة الامتياز ٣٦ في الجنوب الغربي من سلطنة عُمان، وتبلغ مساحتها نحو ١٨٥٥٧ كيلومترًا مربعًا، وتظهر فيها شواهد بترولية من عمليات استكشافية سابقة، رغم بعدها عن شبكات أنابيب النفط والغاز الرئيسة ويبلغ الحد الأدنى الإلزامي لموازنة برنامج العمل فيها ٢٠ مليون دولار أمريكي، تركز على استكمال أعمال الاستكشاف والتقييم واختبار الإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة.

أما منطقة الامتياز ٤٣أ فتقع في الشمال الغربي، وتبلغ مساحتها نحو ٦٩٢٠ كيلومترًا مربعًا، وتشير البيانات الأولية فيها إلى مؤشرات تدعم مواصلة أعمال الاستكشاف والتقييم، ويبلغ الحد الأدنى الإلزامي لموازنة برنامج العمل فيها ٢٠ مليون دولار أمريكي، ويتضمن أعمال مسح ودراسات متخصصة وحفر آبار استكشافي.

فيما تقع منطقة الامتياز ٦٦ في الوسط الغربي، وتبلغ مساحتها نحو ٤٨٩٨ كيلومترًا مربعًا، وتمثل امتدادًا لتكوينات جيولوجية تم اكتشافها وتطويرها في المناطق المحاذية، كما تعزز أعمال الاستكشاف في حوض الربع الخالي الملحي، ويبلغ الحد الأدنى الإلزامي لموازنة برنامج العمل فيها ١٦ مليون دولار أمريكي، تركز على استكمال تقييم الإمكانات الجيولوجية وحفر آبار استكشافية.

وقال معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن، إن الاتفاقيات الثلاث تدعم خطط سلطنة عُمان لتوسيع أنشطة الاستكشاف وتنمية الاحتياطيات من النفط والغاز، بما يعزز استدامة الإنتاج وأمن إمدادات الطاقة، موضحًا أن إسناد مناطق الامتياز ٣٦ و٤٣أ و٦٦ إلى شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج يعكس الثقة في قدرات الشركة الوطنية وخبرتها التشغيلية، ويدعم توظيف تقنيات المسح الجيوفيزيائي وتحليل البيانات والنمذجة الجيولوجية لرفع كفاءة الاستكشاف وتقييم الموارد.

وأضاف معاليه أن الأثر الاقتصادي للاتفاقيات يمتد إلى ما هو أبعد من زيادة الاحتياطات والإنتاج، إذ من المتوقع أن تحفز أعمال الحفر والخدمات الفنية والهندسية واللوجستية، وتنشط سلاسل الإمداد المرتبطة بالقطاع، وتوسع فرص الشركات والمؤسسات الوطنية، بما يعزز المحتوى المحلي وينمي الكفاءات العُمانية، كما يسهم اتساع أعمال النفط والغاز في دعم النشاط الاقتصادي في مناطق العمليات، وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني والبرامج والمبادرات المجتمعية.

23.8 مليار ريال ائتمان ممنوح للقطاع الخاص

مسقط- العُمانية

يشير تحليل أنشطة البنوك التجارية التقليدية خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٥م – يوليو ٢٠٢٦م) إلى استمرار نمو الائتمان في سلطنة عُمان، حيث سجل إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك زيادة بنسبة ١٢,٧ بالمائة، أما بالنسبة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد ارتفع بمقدار ١١,٩ بالمائة ليصل إلى ٢٣,٨ مليار ريال عُماني بنهاية يوليو ٢٠٢٦م.

ووضحت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني أن إجمالي استثمارات البنوك التجارية التقليدية في الأوراق المالية شهد ارتفاعا بنسبة ٢٦,٢ بالمائة ليصل إلى حوالي ٧,٣ مليار ريال عُماني بنهاية يوليو ٢٠٢٦م.

وسجل الاستثمار في سندات التنمية الحكومية ارتفاعا بنسبة ٢٠,٤ بالمائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي ليبلغ ٢,٥ مليار ريال عُماني أما بالنسبة لاستثماراتهم في الأوراق المالية الأجنبية فقد ارتفعت بمعدل ٣٠,٨ بالمائة لتصل إلى ٢,٧ مليار ريال عُماني بنهاية يوليو ٢٠٢٦م.

وفي الجانب الآخر للميزانية -الخصوم-، سجل إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية ارتفاعاً بنسبة ١٤,٦ بالمائة ليبلغ ٢٩,٣ مليار ريال عُماني بنهاية يوليو ٢٠٢٦م.

وضمن إجمالي الودائع، سجلت ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية ارتفاعًا بنسبة ٩,٢ بالمائة لتبلغ حوالي ٦,٤ مليار ريال عُماني أما بالنسبة لودائع مؤسسات القطاع العام فقد ارتفعت بنسبة ٥٧,٩ بالمائة لتبلغ حوالي ٢,٦ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها.

وسجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعًا بنسبة ١٣,٩ بالمائة لتصل إلى ١٩,٣ مليار ريال عُماني في يوليو ٢٠٢٦م، مشكّلةً ما نسبته ٦٦,١ بالمائة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية.

فوز عُمان باستضافة المؤتمر العالمي الـ23 لطاقة الرياح 2027

هامبورغ- العُمانية

فازت سلطنة عُمان باستضافة المؤتمر العالمي الثالث والعشرين لطاقة الرياح ٢٠٢٧، في خطوة تعكس تقدمها في قطاع الطاقة المتجددة وتدعم توجهاتها نحو توسيع مشروعات طاقة الرياح وتنويع مزيج الطاقة. وسيتم استضافة الحدث من، قبل شركة نماء لشراء الطاقة والمياه وبرعاية من وزارة الطاقة والمعادن بالتعاون مع الجمعية العالمية لطاقة الرياح، بما يتيح إبراز تطور مشروعات طاقة الرياح والفرص الاستثمارية المرتبطة بها في سلطنة عُمان.

وسيجمع المؤتمر صناع السياسات وقادة الصناعة والمستثمرين والمطورين والباحثين ومزودي التقنيات وخبراء الطاقة المتجددة من مختلف أنحاء العالم، لبحث مستقبل طاقة الرياح واستعراض المشروعات والتقنيات والفرص الاستثمارية، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا القطاع.

وأكد سعادة محسن بن حمد الحضرمي، وكيل وزارة الطاقة والمعادن، أن استضافة سلطنة عُمان للمؤتمر العالمي لطاقة الرياح ٢٠٢٧، هو إنجاز يعكس ثقة المجتمع الدولي في رؤية عُمان وما حققته من تقدم في تطوير قطاع الطاقة المتجددة انطلاقًا من مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، موضحًا أن وزارة الطاقة والمعادن تعمل على تطوير مزيج طاقة أكثر تنوعًا ومرونة، وتعزيز أمن الطاقة، وتهيئة البيئة التنظيمية والاستثمارية الداعمة للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

وأشار سعادته إلى أن خارطة مشروعات الطاقة المتجددة تضم حتى عام ٢٠٣٢ نحو ١٩ مشروعًا وحزمة مشروعات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، منها ١٣ مشروعًا وحزمة للطاقة الشمسية و٦ مشروعات لطاقة الرياح، فيما تصل القدرات الإجمالية المخططة لطاقة الرياح أكثر من ٤٠٠٠ ميجاواط، بما يعكس حجم التوسع المستهدف خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف سعادته أن هذا التوسع لا يقتصر على إضافة قدرات جديدة لإنتاج الكهرباء، بل يمتد إلى بناء منظومة متكاملة تسهم في استقطاب الاستثمارات والتقنيات، وتطوير سلاسل القيمة والمحتوى المحلي، ورفع جاهزية البنية الأساسية، وتنمية الكفاءات والقدرات الوطنية، بما يعزز القيمة الاقتصادية لقطاع الطاقة ويدعم تنافسيته واستدامته على المدى الطويل.

وبين سعادته أن استضافة المؤتمر ستوفر منصة دولية لتبادل المعرفة والخبرات ونقل التكنولوجيا، ودعم الابتكار، وبناء شراكات تسهم في تسريع تطوير طاقة الرياح والطاقة المتجددة في سلطنة عُمان.

ومن جانبها، ثمنت سعادة ميثاء بنت سيف المحروقية، سفيرة سلطنة عُمان لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية، الثقة التي أولتها الجمعية العالمية لطاقة الرياح وشركاؤها لسلطنة عُمان لاستضافة المؤتمر العالمي الثالث والعشرين لطاقة الرياح ٢٠٢٧، معتبرة أن هذا الأمر يؤكد مكانة السلطنة كشريك موثوق للاستثمار والتعاون الدولي، مستندة إلى نهج راسخ يقوم على الاستقرار والحوار وبناء الجسور، وإلى بيئة تنظيمية شفافة وأطر داعمة لتسريع مشروعات الطاقة المتجددة من مرحلة التخطيط إلى التوليد.

وقالت سعادتها إن سلطنة عُمان تمتلك موارد واعدة لطاقة الرياح، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية على نطاق واسع، بما يدعم بناء مزيج طاقة متنوع ومرن ويعزز التنافسية الوطنية وأمن الطاقة، مؤكدة أن التحول في قطاع الطاقة يتطلب تعاونًا دوليًا وتبادلًا للمعرفة وبناء شراكات عابرة للحدود، وهو ما يعزز دورها كحلقة وصل بين منطقة الخليج وشرق أفريقيا وجنوب آسيا وأوروبا، ويربط رأس المال بالفرص والابتكار بالتنفيذ.

وأوضح أحمد بن سالم العبري، الرئيس التنفيذي لشركة نماء لشراء الطاقة والمياه، أن فوز سلطنة عُمان باستضافة المؤتمر العالمي لطاقة الرياح ٢٠٢٧ يمثل تأكيدًا دوليًا على تقدمها في مجال الطاقة المتجددة، وعلى ما أنجزته في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ ومستهدفاتها لتحقيق الحياد الصفري.

وأشار إلى أن شركة نماء لشراء الطاقة والمياه تولت إعداد ملف استضافة سلطنة عُمان بإشراف وزارة الطاقة والمعادن، ويستند هذا الفوز إلى ما تتمتع به سلطنة عُمان من موقع استراتيجي، وبيئة استثمارية محفزة، وبنية أساسية متطورة، وإمكانات واعدة لموارد طاقة الرياح، وهي مقومات راسخة تؤهلها لتكون مركزًا إقليميًا لتطوير مشروعات طاقة الرياح ومبادرات التحول في قطاع الطاقة بشكل أوسع، وعلى وجه الخصوص تبرز محافظتا ظفار والوسطى كمناطق واعدة لاحتضان مشروعات طاقة الرياح على نطاق المرافق العامة، بما توفرانه من فرص لاستقطاب المطورين الدوليين ومزودي التقنيات والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم،

تقرير دولي يرصد تنامي دور قطاع السياحة في مسيرة التنويع الاقتصادي

مسقط- الرؤية

أصدرت مجموعة أكسفورد للأعمال وبالتعاون مع وزارة التراث والسياحة، تقريرها حول المشهد السياحي في سلطنة عُمان، بعنوان "آفاق الاستثمار السياحي في عُمان ٢٠٢٦"؛ مُسلطةً من خلاله الضوء على دور التطوير المتكامل للوجهات السياحية، والتوظيف الفاعل لرؤوس الأموال في دفع مسيرة التنويع الاقتصادي، وتعزيز التنافسية، وتحقيق نمو متوازن في مختلف المحافظات.

ويستعرض التقرير التكامل بين تطوير البُنى الأساسية، والتخطيط القائم على تنمية القطاعات السياحية ذات الأولوية، والاستدامة؛ مُبرزًا في الوقت ذاته أهمية التنفيذ الفاعل لإستراتيجية سلطنة عُمان السياحية ٢٠٤٠ في دعم انتقال البلاد نحو اقتصاد أكثر مرونة وتنوعًا، حيث يتزامن صدور التقرير مع يوم السياحة العالمي، الذي يُحتفل به سنوياً في ٢٧ سبتمبر.

ويرصُد التقرير مستوى التقدُّم المُحرز نحو تحقيق المستهدفات الوطنية للقطاع بحلول العام ٢٠٤٠، والتي تشمل استقطاب ١٢ مليون زائر سنويًا، وتوفير أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل، وجذب استثمارات مرتبطة بالقطاع السياحي تُقدَّر بنحو ٥١ مليار دولار. كما يُسلِّط الضوء على دور وضوح السياسات، والتنسيق المؤسسي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تهيئة فرص استثمارية واعدة في مجالات السياحة التراثية، وسياحة المغامرات، والسياحة البيئية، وسياحة الاستشفاء، والسياحة الفاخرة، بالتوازي مع تعزيز تكاملية القطاع مع قطاعات كالنقل والضيافة وتجارة التجزئة ومنظومة الخدمات المحلية.

ويمتدُّ التقرير في تحليله للمشهد السياحي ليواكب التحوُّلات المتسارعة في أنماط الطلب العالمي؛ حيث باتت الاستدامة، وتفرُّد التجربة، والبحث عن تجارب سياحية نوعية، عوامل أكثر تأثيرًا في خيارات المسافرين، وهي تحولات تنسجم مع ما تتمتع به سلطنة عُمان من مُقوِّمات تراثية أصيلة، وبيئات طبيعية متنوعة، إلى جانب تبنِّيها نهجًا يقوم على النمو المدروس والمتوازن.

وأشار التقرير إلى أن جهود توسيع شبكة الربط الجوي وتطوير المنتجات السياحية المتميزة تسهم في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان ضمن مشهد سياحي إقليمي مُتسارع التطور، مُضافًا إلى ذلك مساعي السلطنة للحفاظ على البيئة وجودة الوجهات في صميم أولوياتها، بدلًا من التركيز على زيادة أعداد الزوار فحسب؛ بما يدعم استدامة القيمة الاقتصادية للمنتج السياحي، ويعزز مكانة عُمان كوجهة سياحية، ويرسِّخ جاذبيتها أمام المستثمرين على المدى الطويل.

ويتضمَّن التقرير مقابلة مع معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدي وزير التراث والسياحة، يستعرض خلالها كيف تستثمر سلطنة عُمان مقوماتها الطبيعية والثقافية الثرية لبناء تجربة سياحية متفردة وتعزيز مكانتها على خارطة السياحة العالمية.

ويقول معاليه: "تمضي سلطنة عُمان في تعزيز مكانتها كوجهة سياحية متفردة؛ من خلال تقديم تجربة تستمد خصوصيتها من أصالتها، وتنوعها الطبيعي، وعمقها الثقافي. ويشكّل ما تزخر عُمان من تضاريس متنوعة، ومواقع تراثية عريقة، وثقافة نابضة بالحياة، إلى جانب ما تنعم به من أمن واستقرار وما عُرفت به من كرم ضيافة؛ عناصر متكاملة تعزز جاذبيتها لدى المسافرين والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم".

ويضيف معاليه: "تتكامل هذه المقوِّمات مع منظومة حديثة من المطارات، وشبكات طرق متطورة، ومرافق ضيافة عالية الجودة، إلى جانب الاهتمام المتنامي بتطوير وجهات سياحية مستدامة؛ بما يرسِّخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة سياحية عالية القيمة، تمتلك مقومات راسخة وآفاقًا واعدة للنمو على المدى الطويل".

من جانبها، أكّدت دانا كارمن أغاربيسيان المدير الإقليمي لمجموعة أكسفورد للأعمال في سلطنة عُمان، أن التقرير يرصد تنامي الدور الإستراتيجي لقطاع السياحة ضمن مسيرة التنويع الاقتصادي في البلاد.

وأوضحت أن التقرير "يُظهر أن التحول الهيكلي الذي يشهده قطاع السياحة في سلطنة عُمان يمضي إلى ما هو أبعد من زيادة أعداد الزوار؛ إذ تتجه عُمان نحو بناء قطاع أكثر استدامة وقيمة؛ عبر التركيز على الشرائح السياحية الأعلى قيمة، ودمج الاستدامة في تخطيط الوجهات، ومواصلة الاستثمار في البُنى الأساسية وتعزيز الربط والوصول إليها.

للسنة الثالثة على التوالي

تتويج بنك مسقط بجائزة «أفضل الشركات أداءً في بورصة مسقط»

مسقط- الرؤية

تُوّج بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- بجائزة أفضل الشركات أداءً ضمن فئة الشركات ذات رأس المال الكبير، للمرة الثالثة على التوالي، وذلك خلال حفل توزيع جوائز مجلة عالم الاقتصاد والأعمال لعام ٢٠٢٦، التي تنظمها المجلة سنويًا لتكريم الشركات المتميزة والمدرجة في بورصة مسقط.
وأقيم الحفل مؤخرًا تحت رعاية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، مستشار بديوان البلاط السلطاني، وبحضور عدد من المسؤولين والرؤساء التنفيذيين ورجال الأعمال وممثلي شركات المساهمة العامة ومختلف مؤسسات القطاع الخاص.
وتسلّم الجائزة نيابةً عن البنك أسامة بن محمود العبداللطيف، نائب مدير عام تمويل المشاريع والفروع الدولية.
ويأتي تتويج بنك مسقط بهذه الجائزة امتدادًا للنجاحات والإنجازات التي يحققّها البنك، وتقديرًا لأدائه المتميز ومكانته الرائدة في القطاع المصرفي، وقدرته على تحقيق نمو مستدام وتعزيز القيمة المقدمة لمختلف أصحاب المصلحة. كما يعكس الفوز نجاح الاستراتيجية التي يتبعها البنك في تطوير أعماله ومواصلة الاستثمار في مختلف المجالات، بما في ذلك التحول الرقمي والابتكار وتطوير تجربة الزبائن وتنمية الكفاءات البشرية، إلى جانب مساهمته الفاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان.
وقال أسامة بن محمود العبداللطيف، نائب مدير عام تمويل المشاريع والفروع الدولية، ببنك مسقط: "يسعدنا أن نتوّج مجددًا بهذه الجائزة المرموقة، تقديرًا للأداء المتميز الذي يواصل بنك مسقط تحقيقه، كما تعكس نجاح استراتيجيته في ترسيخ مكانته الريادية في القطاع المصرفي، ونعتز بهذا الإنجاز الذي جاء نتيجة للجهود المتواصلة التي يبذلها فريق العمل، والدعم والثقة التي يحظى بها البنك من الزبائن والمساهمين والشركاء، وسنواصل العمل على تحقيق النمو المستدام، وتطوير خدماتنا وحلولنا المصرفية، والاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي بما يسهم في تعزيز تجربة الزبائن وإيجاد قيمة مستدامة لمختلف الخدمات والمنتجات".
ويواصل بنك مسقط، مستندًا إلى خبرته الممتدة لأكثر من أربعة عقود، القيام بدور محوري في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات، إلى جانب الحلول المصرفية الرقمية والاستثمارية، كما يواصل البنك الاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير قنواته وخدماته الرقمية بهدف تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وكفاءة وأمانًا، بما يتماشى مع المتغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي.
كما يحرص بنك مسقط على المساهمة في تحقيق الأولويات الوطنية وتعزيز دوره كشريك فاعل في مسيرة التنمية المستدامة، من خلال دعم مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتنفيذ البرامج والمبادرات في مجالات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. ويواصل البنك العمل وفق رؤية واضحة تركز على تحقيق قيمة طويلة الأجل للزبائن والمساهمين والمجتمع، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

«عمانتل» تحصل على تصنيف «الشركة الأكثر تميزا»

مسقط- الرؤية

حازت عمانتل على تصنيف "الشركة الأكثر تميزا" ضمن نتائج جوائز "إكستيل" لعام ٢٠٢٦، إلى جانب حصولها على جائزتي "أفضل شركة في علاقات المستثمرين" و"أفضل فريق لعلاقات المستثمرين" ضمن قطاع الاتصالات، وذلك في جوائز "إكستيل" لأسواق أوروبا والأسواق الناشئة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا حيث أقيم حفل توزيع الجوائز في العاصمة البريطانية لندن في وقت سابق من هذا الشهر.
وقال غسان بن خميس الحشار الرئيس التنفيذي للمالية بعمانتل: "يمثل هذا التكريم تقديراً مهماً لنهج عمانتل في بناء علاقات متينة ومستدامة مع مجتمع الاستثمار، ويعكس التزاماً بأن تكون علاقات المستثمرين جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة وصناعة القيمة في الشركة، ونحن نؤمن بأن التواصل الفاعل مع المستثمرين والأسواق لا يقتصر على الإفصاح عن النتائج، بل يمتد إلى تقديم صورة واضحة ومتكاملة حول استراتيجية الشركة وأدائها وتوجهاتها المستقبلية، بما يعزز الثقة ويدعم اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات موثوقة".
وأضاف: "يؤكد حصول عمانتل على ثلاث تكريمات ضمن جوائز إكستيل حرصنا المستمر على تطوير ممارسات علاقات المستثمرين وفق أفضل المعايير الدولية، وتعزيز جودة الإفصاح وتيسير الوصول إلى المعلومات وتوسيع قنوات الحوار مع المستثمرين والمحللين. وسنواصل الاستثمار في تطوير هذه المنظومة بما يعزز حضور عمانتل في أسواق رأس المال الإقليمية والدولية، ويرسخ مكانتها كشركة تتبنى أعلى معايير الشفافية والحوكمة والتواصل".
ويكتسب هذا التكريم أهمية خاصة كونه يستند إلى آراء وتقييمات مجتمع الاستثمار، بما في ذلك المستثمرون والمحللون الماليون، من خلال الأبحاث السنوية التي تجريها "إكستيل" لقياس جودة ممارسات علاقات المستثمرين، وفاعلية التواصل مع الأسواق، ومستوى التفاعل بين القيادات التنفيذية ومجتمع الاستثمار.
ويعكس هذا الإنجاز مستوى الثقة التي تحظى بها عمانتل لدى مجتمع الاستثمار، ويؤكد نهج الشركة في ترسيخ ممارسات تقوم على الشفافية والإفصاح، وتوفير معلومات واضحة وموثوقة، وتعزيز التواصل الفاعل والمستمر مع المستثمرين والمحللين، كما يجسد حرص عمانتل على بناء علاقات مستدامة مع مختلف الأطراف في أسواق رأس المال، بما يعزز فهم السوق لاستراتيجية الشركة وأدائها وتوجهاتها المستقبلية.
كما يأتي هذا التقدير تتويجاً للجهود المستمرة التي تبذلها عمانتل لتطوير منظومة علاقات المستثمرين والارتقاء بمستوى التواصل مع أسواق رأس المال، من خلال تعزيز جودة الإفصاح، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتوسيع قنوات التواصل مع المستثمرين في أسواق الأسهم والدين، بما يعزز كفاءة التواصل ويواكب تطورات الأسواق المالية.

البنك الأهلي يحصد جائزة «أفضل شركة أداءً ذات رأس المال الكبير»

مسقط- الرؤية

حصد البنك الأهلي جائزة "أفضل شركة أداءً ضمن فئة الشركات ذات رأس المال الكبير"، في إنجاز جديد يجسد قوة أدائه ومرونته الاستراتيجية وقدرته على مواصلة تحقيق قيمة مستدامة لعملائه ومساهميه ومختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن إسهامه المتنامي في دعم تطور القطاع المالي والاقتصاد الوطني. وتسلّمت الجائزة نيابةً عن البنك زاليا البلوشي، المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للشركات.
ويعكس هذا التكريم قوة التوجه الاستراتيجي للبنك الأهلي ونهجه المتوازن في تحقيق النمو وتعزيز القيمة على المدى الطويل. وبفضل كفاءة كوادره والثقة المستمرة التي يحظى بها من عملائه، يواصل البنك تطوير قدراته، وتبني الابتكار، ومواكبة المتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي واحتياجات العملاء المتجددة.
وانطلاقًا من نهجه بوصفه "شريكًا في التميز"، يمضي البنك في البناء على إنجازاته وترسيخ إسهامه في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠.
وفي إطار هذا التوجه، يواصل البنك الأهلي دعم الأولويات الاقتصادية للسلطنة من خلال تمويل القطاعات الحيوية والمشاريع والمؤسسات الواعدة بالنمو. وتمتد إسهاماته لتشمل قطاعات الطاقة المتجددة والتعدين والبنية الأساسية البيئية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تحفيز الاستثمارات، ودعم الابتكار، وتعزيز نمو القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وترسيخ دعائم التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في سلطنة عُمان.
وبالتوازي مع دوره في دعم الاقتصاد الوطني، يواصل البنك الأهلي الاستثمار في تطوير التجربة المصرفية ومواكبة التحولات المتسارعة في احتياجات العملاء. وفي إطار مسيرته للتحول الرقمي، يعمل البنك على توظيف التقنيات الحديثة والابتكار لتقديم خدمات أكثر سهولة وكفاءة ومرونة، فيما تواصل محفظته المتنامية من الحلول الرقمية للأفراد والشركات تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير تجربة مصرفية أكثر سلاسة وتكاملا.
وتُضاف هذه الجائزة إلى سجل البنك الأهلي المتنامي من الجوائز والتكريمات، لتؤكد مسيرته المتواصلة نحو التميز في مختلف مجالات أعماله. ومن خلال استراتيجية متكاملة تجمع بين النمو المستدام، والتمويل المسؤول، والابتكار المرتكز على احتياجات العملاء، والإسهام الفاعل في الاقتصاد الوطني، يواصل البنك الأهلي ترسيخ قدرته على تحقيق قيمة مستدامة وتعزيز دوره كشريك موثوق في دعم مسيرة التنمية والازدهار في سلطنة عُمان.

فوز «المها» بجائزة «التميز في تسويق الوقود»

مسقط- الرؤية

حصدت شركة المها لتسويق المنتجات النفطية جائزة "التميز في تسويق الوقود" ضمن جوائز مجلة عالم الاقتصاد لأفضل الشركات أداءً لعام ٢٠٢٦، وذلك خلال الحفل الذي أقيم مؤخرا في فندق شيراتون عُمان بمسقط، بحضور عدد من المسؤولين وممثلي القطاع الخاص والشركات والمؤسسات العاملة في سلطنة عُمان.
ويأتي هذا التكريم تقديرًا لجهود الشركة في تطوير وتسويق منتجات الوقود، وتعزيز خيارات العملاء من خلال تقديم منتجات مبتكرة تلبي احتياجاتهم وتواكب تطورات قطاع الطاقة وسوق الوقود في سلطنة عُمان.
وخلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، عززت شركة المها محفظتها من منتجات الوقود من خلال إطلاق منتجين حديثين، هما وقود باور بلس ٩٨ ووقود فيتا بلس.
وأطلقت الشركة بدايةً وقود باور بلس ٩٨، وهو وقود عالي الأداء بدرجة أوكتان عالية، يوفر مقاومة أعلى لظاهرة الطرق في المحرك، ويساعد على احتراق أنظف، بما يسهم في تعزيز أداء المحرك وكفاءته خصوصا للمركبات الرياضية.
كما أطلقت مؤخراً وقود فيتا بلس، وهو وقود متميز للاستخدام اليومي، مدعّم بتقنية داياكس المضافة للوقود. وقد تم تطويره للمساعدة في الحفاظ على نظافة المحرك من خلال تعزيز خصائص التنظيف، والحد من تراكم الرواسب، ودعم سلاسة أداء المحرك، والمساهمة في الحفاظ على عمره التشغيلي.
ويعكس هذا الإنجاز توجه شركة المها لتسويق المنتجات النفطية نحو الابتكار المستمر وتطوير منتجات الوقود وتعزيز القيمة المقدمة للعملاء، إلى جانب التزامها بمواكبة احتياجات السوق وتقديم منتجات تسهم في تحسين تجربة العملاء.
وأكدت الشركة أن هذا التكريم يمثل تقديرًا للجهود التي تبذلها فرق العمل في مختلف قطاعات الشركة، ويشكل حافزًا لمواصلة مسيرة التطوير، وتقديم حلول مبتكرة تلبي تطلعات العملاء، بما يدعم مسيرتها في قطاع تسويق المنتجات النفطية في سلطنة عُمان.

«محسن للسيارات» موزعًا معتمدًا لمركبات «إكس بنج» في عُمان

مسقط- الرؤية

وقعت شركة محسن للسيارات اتفاقية توزيع استراتيجية مع "إكس بنج"، الشركة التقنية العالمية المتخصصة في مجال التنقل بالمركبات العاملة بالطاقة الجديدة، لتصبح بموجبها الموزع المعتمد لمركبات إكس بنج في سلطنة عُمان.
وقع الاتفاقية محسن بن هاني البحراني، الرئيس التنفيذي لشركة محسن للسيارات، وكي وانغ المدير العام لشركة "إكس بنج" في الشرق الأوسط وأفريقيا.
وشهدت مراسم التوقيع حضور كبار ممثلي الجانبين، إلى جانب نخبة من الشخصيات البارزة وشركاء الأعمال وممثلي وسائل الإعلام.
وتفتح هذه الشراكة فصلاً جديدًا مع دخول علامة إكس بنج رسميًا إلى سلطنة عُمان، في خطوة مهمة تُمهد لإطلاق جيل جديد من حلول التنقل الذكي والمستدام في السوق العُمانية، تقوده التقنيات المتقدمة وتدفعه روح الابتكار.
وتنطلق "إكس بنج" من إيمان راسخ بقدرة التقنية على رسم ملامح مستقبل التنقل، وتقدم نفسها بوصفها علامة تستشرف مستقبل التنقل وتتخذ من التقنية أساسًا لهويتها، فتجمع بين خبراتها الهندسية التي طورتها داخليًا وتقنيات مركبات الطاقة الجديدة والأنظمة الذكية، لتفتح أمام عملائها آفاقًا جديدة في تجربة قيادة المركبات.
وبموجب الاتفاقية، ستعمل شركة محسن للسيارات على بناء شبكة متكاملة لمبيعات "إكس بنج" وخدمات ما بعد البيع في سلطنة عُمان، تضع أحدث أجيال مركبات العلامة العاملة بالطاقة الجديدة في متناول العملاء. وتضم الشبكة صالات عرض مخصصة تتيح لهم التعرف على المركبات ومزاياها عن قرب، بمساندة فرق مبيعات متخصصة تقدم المشورة وتساعد كل عميل على اختيار المركبة الأنسب لاحتياجاته، وتكتمل هذه التجربة بخدمات صيانة موثوقة وعناية شاملة تواكب احتياجات العملاء طوال فترة امتلاكهم المركبات.
ورسخت علامة إكس بنج مكانتها عالميًا من خلال رؤيتها المستقبلية للتنقل الذكي، وتطوير تقنيات متقدمة لمساعدة السائق، واهتمامها بكفاءة الطاقة وسلامة المركبات، فضلاً عن تجربة رقمية متصلة تجعل المقصورة أكثر تفاعلاً. ومع دخولها السوق العُمانية، ستقدم للعملاء جيلاً جديدًا من المركبات الكهربائية الفاخرة يجمع بين الابتكار والأداء والراحة والاستدامة.
وقال محسن بن هاني البحراني، الرئيس التنفيذي لشركة محسن للسيارات: "نفخر بإعلان شراكتنا رسميًا مع إكس بنج، والترحيب بدخول هذه العلامة الرائدة في مركبات الطاقة الجديدة إلى سلطنة عُمان، ويعكس تعييننا موزعًا معتمدًا لهذه العلامة التجارية المميزة التزامنا الراسخ بتقديم تقنيات عالمية متقدمة في قطاع المركبات تواكب احتياجات العملاء المتجددة وتدعم توجه السلطنة نحو حلول تنقل أكثر استدامة وأقل أثرًا على البيئة".
وتجسد هذه الشراكة تكامل خبرة "إكس بنج" في تقنيات مركبات الطاقة الجديدة مع الدراية الواسعة لشركة محسن للسيارات بسوق السيارات العُمانية، كما تنسجم مع طموحات السلطنة في مجال الاستدامة واهتمامها المتنامي بالنقل الكهربائي وخيارات التنقل الأكثر مراعاة للبيئة.

أكد أن تنمية الميزان التجاري غير النفطي ترتبط بتطوير بدائل محلية لبعض الواردات

كشوب لـ«الرؤية»: تعميق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العُماني يحقق الاستدامة.. وتطوير بدائل محلية يحد من فاتورة الاستيراد

- التصدير يتطلب قدرات إضافية في الإنتاجية والجودة والتسويق وتلبية الطلب
- ضرورة العمل على تمكين المؤسسات من الوصول إلى الأسواق العالمية
- تنمية الميزان التجاري غير النفطي ترتبط بزيادة الصادرات وتطوير بدائل محلية

3.6 مليار ريال قيمة الصادرات العُمانية غير النفطية بالنصف الأول من 2026

العلاقات الخارجية لعُمان تتيح فرص الاستثمار وزيادة المعرفة والتوسع في الأسواق

تأكيد أهمية تعميق الاستثمار في المقومات المتوافرة وربطها باحتياجات الأسواق

الرؤية- ريم الحامدية

أكد الدكتور أحمد بن سعيد كشوب، رئيس ومؤسس مكتب المـوشر للاستشـارات والكاتـب والمحلـل الاقتصـادي، أنّ التوجيهات السـامية الكريمة بإعداد خطـة طويلة المدى لتعزيز نمو الميـزان التجاري غير النفطي، تعكـس توجهًا لتعميق القاعـدة الإنتاجية للاقتصاد الـعُماني، وربط التنويـع الاقتصادي بقدرة السـلطنة على المنافسـة وتوليد دخل مسـتدام من الأسواق الخارجية.

وقال كشـوب- في حـوار خاص مـع "الرؤيـة"- إنَّ الأنشـطة غير النفطية قد تتوسع اعتمادًا على الطلب المـحلي، إلّا أن التصديـر يتطلب قـدرات إضافية في الإنتاجيـة والجودة والتسـويق والوفـاء باحتياجات المشترين، مـشيرًا إلى أن أهمية المرحلة المقبلة تتمثل في تنمية المؤسسـات والمنتجات القادرة على الوصول إلى الأسواق العالمية والاستمرار فيها. وأوضح أن الميزان التجاري السلعي هو الفرق بين قيمة صادرات الدولة وواردتها من السلع خلال فترة محددة، فإذا تجاوزت الصادرات الواردات تحقق فائض، وإذا حدث العكس ظهر عجز، مبينًا أن الحديث عن الميزان التجاري غير النفطي يرتبط بدقة تحديد نطاق السـلع الداخلة في حسـاب الصادرات والواردات، وكيفية معالجة إعادة التصدير وفـق المنهجية الإحصائية المعتمدة، وهو ما يختلف عن مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي، كما أن تجارة الخدمات تُقاس ضمن حساباتها الخاصة.

زيادة الصادرات

وأشـار إلى أن تنميـة الميـزان التجـاري غير النفطي ترتبـط بزيـادة الصـادرات، وتطوير بدائـل محلية مجدية لبعض الـواردات، وتعظيـم القيمة المتولدة داخل الاقتصاد، مؤكدًا ضرورة فهم طبيعة الواردات؛ إذ إن الآلات والتقنيات ومدخلات التصنيع قد تكون ضرورية لبناء صناعة تنافسية، ومن ثم يجب تقييمها في ضوء ما تتيحه من إنتاج لاحق.

وبيّن كشـوب أن البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصـاء والمعلومـات تـشير إلى بلـوغ الصادرات العُمانيـة غير النفطية نحـو ٣,٦ مليـار ريال عُماني خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، بنمو قدره ١١,٤٪ مقارنـة بالفترة المماثلة من العام السـابق، معتبرًا أن ذلك مـؤشر إيجابي على جانب الصادرات يمكن البناء عليه من خلال دراسة المنتجات والأسواق التي قادت النمو، وتحديد ما تحتاج إليه المؤسسـات لاستدامته وتوسيعه.

وأكـد أن أهميـة المـدى الطويل تكمـن في أن بناء القـدرة التصديرية عملية تراكميـة؛ فالمصانع تحتاج إلى اسـتيعاب التقنيـة وتأهيل الكفـاءات والموردين والحصول على الاعـتمادات، كما تحتاج الشركات إلى وقـت لبناء الثقة مـع المشترين والمـوزعين، في حين يحتاج المسـتثمر إلى وضوح السياسـات والخدمات وتكاليف التشـغيل حتى يتخذ قـرارات تمتد آثارها لسنوات. وأضاف أن ذلك يستدعي الجمع بين استقرار التوجه ومرونة التنفيذ، وربـط هذه الخطة المرتقبة ببرامج الخطة الخمسية الحادية عشرة ورؤية "عُمان ٢٠٤٠"، موضحًا أن الفترة السابقة لبدء التنفيذ المقرر في ٢٠٢٧، تتيح فرصة لتشـخيص ما تُنتجه السـلطنة وتُصدِّره وتسـتورده، وحصر الطاقـات الإنتاجية غير المسـتغلة وأسباب تعثر التوسع، ثم ترتيب الأولويات وتحديد الموارد والمسؤوليات.

ولفت إلى أن معالجة عائق أمام مصنع قائم قد تكون أسرع أثـرًا وأقل تكلفـة من إنشـاء مشروع جديد، بيـنما تحتاج منشـآت أخـرى إلى تحديـث تقني أو إعادة هيكلة أو تطوير منتجاتها، وهو ما يساعد على تحقيق نتائج مبكرة بالتوازي مع اسـتثمارات أعمق تحتاج إلى وقت كي تؤتي ثمارها.

وقال كشـوب إن الزيارات السـامية للدول الشقيقة والصديقـة والشراكات الدوليـة والمتابعـة الميدانية للمشروعات، يمكن قراءتها بوصفها مسارات متكاملة، موضحًا أن العلاقات الخارجية تتيح فرص الاسـتثمار والمعرفة والتوسـع في الأسـواق، فيما تمكن الجاهزية المحلية من اسـتثمارها، مؤكدًا أن أهمية هذا التوجه للمرحلـة المقبلة تتمثل في توسـيع مصـادر الطلب والدخل، وتقليل التركز في منتجات وأسواق محدودة، وإتاحـة فـرص أكبر للمؤسسـات العُمانيـة كي تنمو وتوفر وظائف منتجة.

فرص غير مستغلة

وحول أبرز الفرص غير المستغلة لتحويل المواد الخام المحلية والموقع والموانئ والبنية الأساسية والاتفاقيات التجاريـة إلى صادرات وقيمة مضافة محلية حقيقية، قـال كشـوب إن أبـرز الفـرص تكمن في اسـتثمار المقومـات القائمة بصورة أعمـق وربطها باحتياجات الأسواق، مشيرًا إلى وجود موارد يمكن دراسة تحويلها إلى منتجات أعلى قيمة، ومصانع يمكن توسيع إنتاجها وتنويـع منتجاتها، ومشروعـات كبرى يمكن أن تنمو حولها مؤسسات محلية.

وأوضـح أن الموقع والموانـئ والاتفاقيـات التجارية تتيح فرصًا لربط هذا الإنتاج بأسـواق أوسع، مبينًا أن الفرص غير المستغلة تشـمل تطوير حلقات التصنيع والخدمات والتسـويق في الأنشطة القائمة، إلى جانب تأسيس مشروعات جديدة.

وأشـار إلى أن الصناعات التحويلية المرتبطة بالمعادن، والصناعـات الغذائيـة والسـمكية، تـأتي في مقدمة القطاعات المرشحة لقيادة نمو الصادرات غير النفطية خلال السـنوات المقبلة، إلى جانـب صناعة المعدات والمكونات وقطـع الغيار التي تخدم قطاعات الطاقة والمياه والمشروعات الصناعية.

وبيّن أن هذا الترشـيح يسـتند إلى إمكانية البناء على الموارد والقدرات الإنتاجية والطلب المتاح، مع تطوير منتجات تسـتطيع المنافسة خارجيًا، مؤكدًا أن ترتيب الأولويات داخل هذه القطاعات يظل مرتبطًا بدراسة الجدوى وحجم السوق.

وفي قطـاع المعـادن، قال كشـوب إن الفرصة تكمن في رفع جودة الخامات والتوسـع في مراحل المعالجة والتصنيـع المجدية وصولًا إلى مواد ومكونات صناعية أعلى قيمة، موضحًا أن الاختيار يتحدد وفق خصائص الخام والاحتياطيات وتكاليف الطاقة والمياه والتقنية والنقـل. وأضاف أن الميزة العُمانية قد تكون في منتج وسـيط أو معالجـة متخصصة ضمن سلسـلة إنتاج إقليمية أو دولية، مؤكدًا أن المهم هو تحديد المرحلة التي تحقـق عائدًا اقتصاديًا ويمكن تسـويق إنتاجها بصورة مستمرة.

وفي قطاع الغذاء والثروة السمكية، أوضح أن الفرصة تتمثل في زيـادة العائد من وحدة المورد عبر التجهيز والتعبئـة والتبريـد وتطويـر المنتجـات والعلامات التجاريـة وتقليل الفاقد، مـشيرًا إلى أن ذلك يتطلب المحافظـة على المخزون السـمكي وكفاءة اسـتخدام المياه وضمان سلامة المنتـج وإمكانية تتبعه وانتظام توريده. وأكد أن التوسُّع في هذه الحلقات يفتح فرصًا للمؤسسـات العاملة في التغليـف والنقل والخدمات الفنية والتقنية.

أمـا تصنيع المعدات والمكونات وقطع الغيار، فأشـار كشـوب إلى أنـه يمكن أن يسـتفيد مـن احتياجات قطاعـات الطاقة والمياه والموانـئ والمصانع، موضحًا أن مبـادرات المحتـوى المـحلي في عُمان تدعم هذا الاتجـاه، ومنهـا تصنيع مسـتلزمات لمحطات تحلية المياه وشبكات الكهرباء.

وقال إن حصر الاحتياجات المشتركة لسـنوات مقبلة، قد يكشـف عن منتجات تبرر مجموع الطلب عليها وتصنيعها محليًا، متـى تقاربت المواصفات وتوافرت التكلفة المناسـبة، مضيفًـا أنه مع تأهيـل المصنِّعين واعـتماد منتجاتهـم يمكن أن يصبـح الطلب المحلي قاعدة للتوسع لاحقًا إلى أسواق إقليمية. وعلى المدين المتوسط والطويل، قال كشوب إن الصناعات الدوائية والأجهزة والمسـتلزمات الطبية المختارة، والصناعات المرتبطـة بالطاقة النظيفة، يمكـن أن تضيف مصادر جديدة للنمو، مبينًا أن تقدمها يتوقف على الشراكات التقنية والاعتمادات والتمويل ووضوح الطلب وعقود الشراء.

توسع الأنشطة

وأكـد أهمية إعطـاء أولوية للتوسـعات المجدية في الأنشطة القائمة القادرة على زيادة إنتاجها خلال فترة أقصر، بالتـوازي مع بناء الصناعـات التي تحتاج إلى وقت أطول للنضج.

وأشار إلى فرصة أخرى تتمثل في ربط الموقع والموانئ بأنشـطة الإنتـاج والتجميـع والتعبئـة والتخزيـن والتوزيـع، موضحًا أن هـذه الأنشـطة تتيح إضافة قيمة داخل السـلطنة قبل وصول المنتج إلى المشتري، فـيما يعتمد نجاحهـا على التكلفة الكاملـة للتوريد وانتظامـه، بمـا يشـمل النقـل الـداخلي والتخليص والشحن والخدمات المساندة.

وأوضح كشوب أن المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعيـة توفر بيئة مهمة لاحتضان هذه الأنشـطة وربـط المشروعـات الـكبرى بالمصانـع والموردين والخدمـات المتخصصـة، مـشيرًا إلى أن الفرص التي يمكن تعظيمها داخلها تشـمل التوسـع في الصناعات المكملة وتطوير منتجات جديدة وبناء علاقات توريد تتيح للمؤسسات العُمانية المشاركة في سلاسل الإنتاج. وبيّن أن أثر هذه المناطق يتجسـد في نمو المشروعات المنتجـة واتسـاع مشـاركة القطاع الخـاص وتطور المورِّديـن وزيادة الصـادرات والوظائـف، مؤكدًا أن هذه الفـرص تتكامـل مـع توجهـات الاستراتيجية الصناعيـة ٢٠٤٠. وأضـاف أن الاتفاقيـات التجارية تُكمل هـذه المقومات عندما تسـتفيد الشركات من مزاياها للوصول إلى أسواق محددة بمنتجات مؤهلة، موضحًا أن فرص الاسـتفادة تزداد عند ربط كل منتج بالطلب المتوقع والمواصفات وقواعد المنشـأ وقنوات التوزيـع وتكاليف الوصـول. وأشـار إلى أن التكامل الخليجـي يتيح مجالًا للمشـاركة في تصنيع مكونات وتقديم خدمات تدخل ضمن سلاسـل إنتاج إقليمية، فيما تدعم هوية صُنع في عُمان والأنشـطة الترويجية حضـور هذه المنتجات حين تقترن بمتابعة تجارية مع المشترين.

وأكـد أن تحويل الفـرص إلى قيمة محليـة حقيقية يرتبـط بما يُبنى من تصنيـع ومعرفة ومهارات داخل الاقتصاد، موضحًا أن المحتوى المحلي يبرز هنا بوصفه أداة للتحول الاقتصادي؛ إذ إن الريال الذي يُنفق على إنتـاج محلي تنـافسي يمكن أن يمتد أثـره إلى تصنيع منتج وتأهيل مواطن وتطوير مورد وتنمية مؤسسـة قادرة على التصدير.

وقال إن هـذا الأثـر يتعاظم كلما ارتفعـت القيمة المضافـة المحليـة وتوسـعت الروابـط بين المصانع والعامـلين ومقدمي الخدمـات، وبذلك يصبح إنفاق اليوم أساسًـا لقدرة إنتاجية تولِّـد دخلًا وفرص عمل في المسـتقبل. ولفت إلى أهمية قياس القيمة المضافة الفعلية عند التمييـز بين التصنيع والتوزيع، مبينًا أن الشراء من موزع محلي لسلعة مستوردة يضيف قيمة في الخدمات، لكنه لا يجعل كامل قيمة السلعة إنتاجًا محليًا، بيـنما قد يولد مصنع باسـتثمار أجنبي قيمة محليـة معـتبرة عبر التصنيع والتوظيـف والتدريب والتوريد.

وأضـاف أنـه يمكـن تطوير بدائـل محليـة لبعض الواردات متى أثبتت جدواها بعد احتساب المدخلات المسـتوردة وتكلفـة الدعـم وأثرها على الأنشـطة الأخرى.

وأكد أن الخدمات اللوجسـتية والرقمية والسـياحة تستطيع، بالتوازي، الإسهام في تنويع الدخل الخارجي، مـع قياس صـادرات الخدمات بصـورة منفصلة عن تجارة السلع، وصولًا إلى قاعدة إنتاجية أوسع تحتفظ بجزء أكبر من القيمة داخل السلطنة وتصل بمنتجاتها وخدماتها إلى أسواق متعددة.

وفيما يتعلـق بالتحديات التي قد تواجه تنفيذ خطة نمو الميـزان التجـاري غير النفطي، قال كشـوب إن تأكيد مجلس الوزراء أهمية تعزيز قدرة السياسـات الماليـة على التكيف مع المتـغيرات الخارجية يرتبط مبـاشرة بنجاح الخطة، موضحًـا أن تقلُّب الإيرادات العامة قد يؤثر في الإنفاق على المشروعات والخدمات والمدفوعات للمقاولين والموردين، ومن ثم في سـيولة المؤسسات وقدرتها على الاستثمار والإنتاج.

الإطار المالي

وأكـد أهمية ربط تمويل الخطة بإطار مالي متوسـط المدى يحدد الأولويات ويختبر القدرة على اسـتمرار البرامـج في ظـل سـيناريوهات مختلفـة للإيرادات وتكاليف التمويل، مع المحافظة على استدامة المالية العامـة. وأوضـح أن المرونـة تعني وجود مسـاحة لإعادة ترتيب الإنفاق عند الصدمات، وحماية البرامج الإنتاجيـة المجدية مـن التعطل المفاجـئ، وانتظام سداد المستحقات، ومراجعة المشروعات الأقل أولوية والحوافز محدودة الأثر.

وأضـاف أن التقييم متعدد السـنوات يسـاعد على التمييـز بين عائـد المشروع الاقتصـادي والاجتماعي وعائده التجاري للمستثمر وأثره على الخزانة العامة، مع إظهار الضمانات والالتزامات المستقبلية.

وأكد كشـوب أن فاعلية الحوافـز تزداد عندما تكون محـددة الأهـداف والمـدد، وتُقاس بمـا تضيفه من اسـتثمار وإنتاجية ووظائف مقارنة بتكلفتها، مشددًا على أهمية التمييز بين حصيلة الصادرات والإيرادات الحكوميـة؛ إذ يعـود عائد التصدير إلى المؤسسـات المصـدّرة، ويمكـن لنمو نشـاطها وربحيتها أن يدعم الموارد العامة، لكنه لا يتحول تلقائيًا وبالقيمة نفسها إلى إيراد للخزانة.

وأشـار كشـوب إلى أن التحدي التنفيـذي يتمثل في تحقيق الاتسـاق بين السياسـات الماليـة والصناعية والتجاريـة والاسـتثمارية، ومعالجـة العوائـق التي تواجه المنشـأة من التأسـيس إلى الإنتـاج والتصدير وتحصيل المسـتحقات. وقال إن الفرصة التجارية قد تكون متوافرة، لكن الاستفادة منها قد تتعطل بسبب إجراء أو تمويل أو نقص مهارة، ولذلك فإن تشـخيص احتياجات النشاط وأسباب تعثره هو الأساس لاختيار المعالجة المناسبة.

وبيّن أهمية مراجعة الأثر المجمع للضرائب والرسـوم والتراخيـص والتجديـدات وتكاليـف الامتثال ومدد إنجاز الخدمات على الأنشطة المستهدفة، موضحًا أن كل متطلـب قد يبدو مبررًا منفردًا، بينما يؤدي تراكم المتطلبات إلى زيادة التكلفة وتأخير التشغيل.

وأكـد أن وضـوح التشريعـات واسـتقرار تطبيقهـا والتشـاور بشـأن التغـييرات المؤثرة يعـززان قدرة المسـتثمر على التخطيط، كما تساعد شروط التعاقد العادلـة وانتظام المدفوعات المؤسسـات على الوفاء بالتزاماتهـا. وأوضـح أن التمـكين يختلف بحسـب مرحلة الشركة؛ فالمنشـأة الجديـدة تحتاج إلى تيسير التأسـيس، بينما يحتاج المصنع إلى خدمات ومهارات وتمويـل مناسـب، ويحتـاج المصـدِّر إلى اعتمادات ومعلومات أسـواق وتأمين لمخاطـر المشترين، مشيرًا إلى اخـتلاف تمويـل المعدات عـن رأس المال العامل وتمويل المسـتحقات. وأكد أن فاعليـة هذه الأدوات تتحقق عندما تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو، وتتيح لها المشاركة كمورد أو مقدم خدمة للمصانع المصدّرة، حتى إن لم تصدّر مباشرة.

أدوار جهاز الاستثمار

وأشار كشوب إلى أن جهاز الاستثمار العُماني وشركاته مـن الجهات القـادرة على الإسـهام في تنفيذ الفرص المجديـة مـن خلال اسـتثماراته وعلاقاتـه الدولية وبرامجه للقيمة المحلية المضافة وتطوير الموردين.

وقـال إن أهميـة المرحلـة المقبلـة تكمـن في البناء على هـذه القـدرات لاسـتكمال حلقـات الإنتـاج الناقصة واسـتقطاب شركاء يمتلكون التقنية وقنوات التسـويق، وإتاحة رؤية أوضـح لاحتياجات شركات الجهاز المسـتقبلية بما يساعد المؤسسات المحلية على التخطيط والاستثمار.

وأضاف أن صندوق عُمان المسـتقبل- ضمن معاييره الاستثمارية وأهدافه في تمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمار- يمكن أن يسهم في مشروعات توسع الإنتاج وتنقـل المعرفة، مؤكدًا أن الأثـر يتعاظم عندما تتيح هذه الشراكات للمؤسسـات الخاصة فرصًا للمشاركة في التمويـل والتنفيـذ والتوريد والنمـو ضمن أدوار واضحة ومنافسـة عادلة. وأوضح أن التمويل يتكامل مع برامج تأهيل الموردين وتطوير المنتجات والاختبار والتدريـب بالتعـاون مـع الجامعات والمؤسسـات المتخصصـة، كما يدعـم تكافـؤ فـرص الوصول إلى الأراضي والمناقصـات والمعلومات قدرة الشركات على التوسع.

وفي المقابـل، أكد أن المؤسسـات تتحمل مسـؤولية تطويـر الحوكمة والإفصاح والإدارة والتقنية وتحسين الإنتاجيـة، لأن اسـتمرار التصديـر يتطلـب جودة مستقرة وتكلفة منافسة والتزامًا بالتسليم وقدرة على الاستجابة لتغير احتياجات المشترين.

وفي هـذا الإطـار، قال كشـوب إن مـن المهم تمكين غرفـة تجـارة وصناعة عُمان مـن أداء دور عملي في ربط احتياجات القطاع الخاص بأولويات الخطة، من خلال تعزيـز قدراتها في البحـث والتحليل وخدمات دعم التصدير وإشراكهـا في تصميم البرامج ومراجعة نتائجها. وأوضح أن الغرفة وفروعها ولجانها القطاعية يمكنهـا تحديـد احتياجـات المؤسسـات التدريبية والتمويليـة، ورصـد عوائقهـا، وتقديـم مقترحـات مدعومـة بالبيانـات لمعالجتها. وأضـاف أنه يمكنها أيضًـا دعم تكويـن تحالفات بين المؤسسـات عندما تتطلب العقود قـدرات إنتاجية أو مالية أكبر، وربط الوفود واللقاءات التجارية بإعداد مسـبق للمنتجات والشركات ومتابعة لاحقة مع المشترين والشركاء.

وأشار إلى أن علاقات الغرفة بالغرف والجهات النظيرة في الـدول الأخـرى، تتيح مجـالًا للتعـرف إلى فرص التوزيع والتعاون، مع إتاحة المشاركة للمؤسسات في مختلف المحافظـات وفق معايير واضحة، وقياس أثر هذه الأنشطة بما يتحقق من شراكات وتعاقدات.

الدبلوماسية الاقتصادية

وعلى صعيد الدبلوماسـية الاقتصادية، أكد كشـوب أهميـة تعزيـز القـدرات الاقتصاديـة والتجارية في البعثـات العُمانية بالأسـواق ذات الأولوية، بما يدعم رصـد الفـرص والتعريـف بالمقومات الاسـتثمارية والمنتجـات الوطنية، وتيـسير التواصل مـع الشركاء المحتملين، ومتابعة العوائق التي تتطلب معالجة عبر القنوات الرسـمية. وبيّن أن ذلـك يحتاج إلى كفاءات متخصصة في تحليل الأسـواق والتجارة والاسـتثمار، وإعـداد يسـبق الزيـارات واللقـاءات الاقتصادية، ومتابعـة لاحقـة تسـاعد على انتقـال الفـرص إلى مشروعات وتعاقدات.

وحول التحديات الخارجية، قال كشـوب إنها تشمل تغير الطلب والأسـعار والشحن والتأمين والاشتراطات الفنية والبيئية واضطراب المسـارات التجارية، مؤكدًا أن مواجهتها تحتاج إلى سـيناريوهات بديلة وتنويع مدروس للأسواق والموردين، ومعلومات منتظمة عن المنافسين وقدرة المشترين على السـداد، حتى تتمكن المؤسسات من تعديل قراراتها في الوقت المناسب.

ولضمان تحول المسـتهدفات إلى نتائج، اقترح كشوب برامج محددة للمنتجات والأسـواق والشركات، لكل منها موارد وجهة مسؤولة ومواعيد تنفيذ، إلى جانب سجل مشترك للفرص يوضح الشريك والخطوة التالية والعائق المطلوب حسـمه، ويميـز بين مذكرة تفاهم ومشروع قيد الدراسـة واسـتثمار مُلتزَم به ومشروع دخل التشغيل.

وأكد أهمية ربط متابعة هذه البرامج بمنظومة تنفيذ رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، مع مراجعات دورية بمشـاركة القطاع الخاص لمعالجة التعثر وتوسـيع البرامج التي تثبت جدواها.

واختتم كشوب حديثه بالتأكيد على أن النتائج تتضح من خلال حجم الصـادرات وقيمتها وتنوعها، وتطور رصيـد التجـارة غير النفطيـة، ومكونات الـواردات، واسـتمرار الشركات في الأسـواق، والقيمـة المحليـة المضافـة، والإنتاجيـة، والوظائف النوعيـة. وأوضح أن هـذه القـراءة تكتمـل بالفصل بين أثر الأسـعار والكميات، وبين الصادرات الوطنية وإعادة التصدير، مـشيرًا إلى أن الرصيد التجاري قد يتحسـن بسـبب انكماش الواردات مع ضعف النشاط، بينما قد تسبق زيادة واردات الآلات توسعًا إنتاجيًا مفيدًا.

وأكـد أن المعيـار الأهم يظـل ما تبنيـه الخطة من مؤسسـات قادرة على النمو، ومنتجات تجد أسـواقًا، ومهارات وفرص عمل ودخل مستدام داخل الاقتصاد العُماني.

> الصناعات التحويلية المعدنية والصناعات الغذائية والسمكية مرشحة لقيادة نمو الصادرات غير النفطية
>
> تنمية الطلب المحلي على المنتجات تمثل قاعدة للتوسع المستقبلي في الأسواق الإقليمية
>
> التكامل الخليجي يساعد على تصنيع مكونات وتقديم خدمات ضمن سلاسل إنتاج إقليمية
>
> المحتوى المحلي أداة للتحول الاقتصادي ووسيلة لإنتاج المعرفة وتطوير المهارات
>
> ربط تمويل الخطة بإطار مالي متوسط المدى يحدد الأولويات ويختبر الاستمرارية
>
> التقييم متعدد السنوات يساعد على التمييز بين العوائد المختلفة وأثره على الخزانة العامة

> وضوح التشريعات واستقرار تطبيقها يعززان قدرة المستثمر على التخطيط
>
> «جهاز الاستثمار» قادر على الإسهام في تنفيذ الفرص المجدية لتعزيز الإنتاج
>
> استقطاب شركاء أجانب يمتلكون التقنية وقنوات التسويق يدعم جودة المنتجات
>
> المؤسسات تتحمل مسؤولية تطوير الحوكمة والإفصاح والإدارة والتقنية وتحسين الإنتاجية
>
> «الغرفة» يجب أن تُمكَّن من ربط احتياجات القطاع الخاص بأولويات الخطة
>
> دور مأمول لـ«الغرفة» لإنشاء تحالفات تجارية للمشاريع ذات الإنتاجية العالية
>
> نحتاج إلى سيناريوهات بديلة وتنويع مدروس للأسواق والموردين لمواجهة التقلبات

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ١٥ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٤٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

شاكر آل حمودة

في ظل راية الوطن تكبر الأماني، وتعظم المدركات؛ فهي راية السلم والأمان والاطمئنان، ويسمو الوطن ويشمخ، ويجود أبناؤه في ظل قائدهم الملهم. عَبرَ موكب جلالة السلطان جعلان في مساره، ليحتضن محبة شعب ووفاءه لقائده الهمام، وهكذا تسمو عُمَّان، وتنسج حاضرها، وتستشرف مستقبلها لأجل الوطن الغالي.

أحمد الشيدي

حين تصل من الذكاء والوعي إلى مرحلة تستطيع فيها أن ترى نفسك بعين الآخرين، ستكتشف أشياء كثيرة لم تكن تتمنى معرفتها، وعندها ستدرك أنَّ بعض الجهل كان نعمة، وأنَّ هناك آلامًا كان أجمل لو لم نعرفها.

إسحاق الشرياني

اكتب عن قيم مجتمعك، أو منجزات وطنك، أو انصف مسؤولاً مجتهدًا، وستجد من يسخر ويشكك، وكأنَّ الاعتزاز بالوطن تهمة، والتمسك بالقيم تخلف، اللهم احفظ عُمان وشعبها.

إنجاز عُماني استثنائي في «الألعاب الآسيوية»

علي ومُلهم يسطران المجد في اليابان ويحصدان الفضية والبرونزية

السلطنة ترفع رصيدها إلى 8 ميداليات في تاريخ «الآسياد»

مسقط- الرؤية

نجح العداءان علي البلوشي وملهم البلوشي في اعتلاء منصة التتويج معًا، بحصولهما على الميداليتين الفضية والبرونزية على التوالي في نهائي سباق ١٠٠ متر بدورة الألعاب الآسيوية العشرين " آيتشي - ناغويا"، في إنجاز غير مسبوق بتاريخ مشاركات سلطنة عُمان في الدورات الآسيوية.

وجاءت الثنائية العُمانية في واحدة من أقوى سباقات ألعاب القوى، وسط منافسة شرسة بين تسعة عدائين بلغوا النهائي، وتباينت التوقعات قبل انطلاق السباق حول هوية أصحاب المراكز الثلاثة الأولى، قبل أن يفرض علي وملهم حضورهما القوي ويمنحا سلطنة عُمان لحظة استثنائية ستظل راسخة في تاريخ الرياضة العُمانية.

ومنح علي البلوشي سلطنة عُمان الميدالية الفضية الثانية في تاريخ مشاركاتها بدورات الألعاب الآسيوية، بعد فضية الإبحار الشراعي في النسخة الماضية، فيما أضاف ملهم البلوشي الميدالية البرونزية الخامسة، ليرتفع إجمالي رصيد سلطنة عُمان في تاريخ الأسياد إلى ثماني ميداليات، بواقع ذهبية واحدة وفضيتين وخمس برونزيات.

وبدأت مسيرة الميداليات العُمانية في الدورات الآسيوية مع محمد بن عامر المالكي، الذي أحرز برونزية سباق ٤٠٠ متر في نسخة سيؤول عام ١٩٨٦، قبل أن يتوج بذهبية السباق ذاته في دورة بكين عام ١٩٩٠.

وفي دورة بانكوك عام ١٩٩٨، أحرز منتخب التتابع ٤×١٠٠ متر الميدالية البرونزية، ثم منح بركات الحارثي سلطنة عُمان أول ميدالية في سباق ١٠٠ متر، عندما توج بالبرونزية في دورة جوانزو عام ٢٠١٠.

وفي النسخة الماضية التي استضافتها هانغتشو عام ٢٠٢٣، أحرز حسين الفارسي برونزية سباق ٨٠٠ متر، بينما منح الثنائي مصعب الهادي ووليد الكندي سلطنة عُمان أول فضية في تاريخها، بعد تتويجهما بالمركز الثاني في منافسات الإبحار الشراعي لفئة «٤٩er»، قبل أن يضيف علي وملهم البلوشي ميداليتين جديدتين إلى السجل العُماني في ناغويا.

وأكد العداء العُماني علي البلوشي أن الإنجاز الذي حققه جاء ثمرة سنوات من العمل الجاد والتضحيات والالتزام، مشيرًا إلى أن الميدالية الفضية تمثل محطة مهمة في مسيرته الرياضية، وليست نهاية لطموحاته.

وقال عقب تتويجه: "ما تحقق لم يأتِ صدفة أو من فراغ، بل جاء بعد تضحيات ومثابرة والتزام امتدت لسنوات طويلة، وليس لأيام أو أشهر. وبعد التعب يأتي الإنجاز، والحمد لله تمكنا من تحقيق ما خططنا له والحصول على هذه الميدالية التاريخية".

وأضاف: "لن يتوقف طموحي عند هذا الإنجاز، وسأواصل العمل والاجتهاد من أجل تحقيق نتائج أكبر في الاستحقاقات المقبلة، ورفع اسم سلطنة عُمان في مختلف المحافل الرياضية الدولية".

وأهدى البلوشي إنجازه إلى الجماهير العُمانية الوفية، معربًا عن تقديره لجميع الجهات التي أسهمت في مسيرته الرياضية، وفي مقدمتها وزارة الثقافة والرياضة والشباب، واللجنة الأولمبية العُمانية، والاتحاد العُماني لألعاب القوى، إلى جانب الجهازين الفني والإداري والمدربين وأفراد أسرته، الذين كان لهم دور كبير في وصوله إلى منصة التتويج الآسيوية.

بدوره، وصف العداء ملهم البلوشي لحظة تتويجه بالميدالية البرونزية بأنها الأعظم في مسيرته الرياضية، مؤكدًا أن الإنجاز جاء ثمرة سنوات من التدريب والعمل والتضحيات والالتزام.

وقال عقب التتويج: "يتوقف الكلام في مثل هذه اللحظات، ولا أقول سوى الحمد لله رب العالمين، الذي كتب لي أن أرسم الفرحة على مُحيّا الشعب العُماني، وأهدي هذا الإنجاز إلى الجماهير التي غمرتنا بمشاعر الفرح والتبريكات في ليلة كانت أشبه بالحلم".

ووصف عبدالله بن محمد بامخالف، أمين عام اللجنة الأولمبية العُمانية، حصول سلطنة عُمان على الميداليتين الفضية والبرونزية في سباق ١٠٠ متر بالإنجاز التاريخي، الذي يعكس التطور الكبير الذي تشهده ألعاب القوى العُمانية.

قنصلنا في جدة لـ«الرُّؤيَة»: «كأس الخليج» تُعزز أواصر المحبة بين الأشقاء.. و«الأحمر» يمتلك روح البطل

جدة- سعيد الهنداسي

أكد سعادة سالم بن محمد بن خليفة البوسعيدي، القنصل العام لسلطنة عُمان في جدة، أهمية بطولة كأس الخليج التي تجمع أبناء الأشقاء وتعزز من أواصر المحبة والتواصل بين أبناء دول الخليج، مشيرا إلى أن مثل هذه البطولات تسهم في تقارَب الشعوب وتجسد عمق العلاقات التاريخية والمصير المشترك بين أبناء دول مجلس التعاون.

وقال سعادته إن كأس الخليج في نسختها الحالية هي بطولة رياضية خليجية تجمع أقطارها الثمانية في أجواء يسودها الود والمحبة والتنافس، بعيدًا عن حسابات الفوز والخسارة، مؤكدًا أن للبطولة شعبية خاصة لدى الجماهير الخليجية المحبة لها.

وأضاف: "لكل دولة تحظى باستضافة البطولة رونقها الخاص، من خلال حفاوة استقبال الضيوف، والفعاليات المصاحبة، والأجواء التي تعكس خصوصية الدولة المستضيفة ومكانتها، والعلاقات العمانية السعودية هي علاقات راسخة ومتميزة وتستند إلى إرث حضاري وتاريخي مشترك في ظل القيادة الحكيمة في البلدين".

وذكر سعادته أن سلطنة عُمان لديها سفارة في العاصمة الرياض، إلى جانب القنصلية العامة في مدينة جدة، مشيرًا إلى المكانة المهمة التي تتمتع بها جدة بحكم موقعها الجغرافي، وكونها عروس البحر الأحمر، وبوابة لمنطقة مكة المكرمة، فضلاً عن قربها من المدينة المنورة.

وقال إن جدة مدينة لا تتوقف فيها الحركة وهو ما يمنحها خصوصية ومكانة مميزة ويجعلها حاضرة باستمرار في مختلف المجالات والمناسبات.

وعن علاقته بالرياضة، قال سعادة سالم بن محمد بن خليفة البوسعيدي: "منذ صغري وأنا قريب من المجال الرياضي فقد مارست كرة اليد وكرة القدم إلى جانب عدد من الألعاب الأخرى، كما تشرفت في عدة مناسبات بالعمل عضوًا منتدبًا في وزارة الثقافة والرياضة والشباب واللجنة الأولمبية العُمانية، كما تشرفت بتكليفي مديرًا للبعثة الرياضية في دورة التضامن الإسلامي بالرياض، وقبل عامين مديرًا للبعثة الرياضية في دورة الألعاب الرياضية بالصين، وهذه التجارب شكلت رصيدًا مهمًا من الخبرات، جمعت بين الأجواء الدبلوماسية والرياضية، وأسهمت في تعزيز قناعته بأهمية الرياضة في التقريب بين الشعوب والدول".

وحول حظوظ منتخبنا الوطني في خليجي ٢٧ بجدة، أشاد سعادة القنصل العام بحضور المنتخب وروح البعثة، قائلاً إنه تشرف باستقبال بعثة المنتخب لدى وصولها إلى جدة، ولاحظ الروح المعنوية العالية التي سادت أجواء البعثة والمنافسة على لقب البطولة. كما أشار إلى أن مدرب المنتخب، طارق السكتيوي، استعان بعدد من العناصر الشابة الواعدة التي تمتلك مستقبلاً جيدًا، مؤكدًا أن هناك خطة مستقبلية للمدرب يمكن أن تسهم في الارتقاء بمستوى المنتخب خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف أن هذه البطولة تمثل محطة مهمة للمدرب واللاعبين، استعدادًا للاستحقاقات المقبلة، وفي مقدمتها كأس آسيا وكأس العالم، داعيًا إلى الصبر على الجهاز الفني واللاعبين، مع ضرورة التحلي بالجدية وتحمل المسؤولية وتقديم الأفضل في البطولات المقبلة.

وأكد سعادته أن المنتخب بحاجة إلى حضور جماهيري أكبر، وإلى دعم الجهات الحكومية والخاصة، مشيرًا إلى أن الرياضة أصبحت منظومة متكاملة، وأن نجاحها يتطلب تكاتف الجميع وتعاونهم.

الإمارات تبحث عن العبور المبكر.. والبحرين تقاتل لإنقاذ اللقب

الرؤية- أحمد السلماني

تتجه الأنظار، مساء غد الأحد، إلى إستاد الأمير عبدالله الفيصل بمدينة جدة، حيث يلتقي المنتخبان الإماراتي والبحريني عند الساعة التاسعة مساء بتوقيت السعودية، العاشرة مساء بتوقيت مسقط، ضمن الجولة الثانية للمجموعة الثانية في كأس الخليج العربي «خليجي ٢٧»، في مواجهة تحمل حسابات متباينة بين منتخب إماراتي يبحث عن انتصار ثان يضعه في نصف النهائي، وبحريني يدخل اللقاء تحت ضغط تعويض خسارته الافتتاحية والمحافظة على فرصه في الدفاع عن لقبه.

ويدخل «الأبيض» المواجهة متصدرا المجموعة بثلاث نقاط وبفارق الأهداف عن قطر، بعدما دشن مشواره بانتصار كبير على اليمن برباعية نظيفة، فيما يأتي البحرين دون رصيد بعد خسارته أمام قطر بهدفين دون مقابل. ويتأهل صاحبا المركزين الأول والثاني إلى الدور نصف النهائي.

وقدم المنتخب الإماراتي بقيادة الكرواتي زلاتكو داليتش واحدة من أقوى بدايات الجولة الأولى عندما تغلب على اليمن ٤-٠، وسجل نيكولاس خيمينيز هدفين في الدقيقتين ٢٦ و٥١، وجاء الهدف الثاني بنيران صديقة عن طريق المدافع اليمني نادر سهل الدقيقة ٣٦ بعد عرضية ماركوس ميلوني، قبل أن يسجل لوان بيريرا الهدف الثالث في الوقت بدل الضائع من الشوط الأول.

وأظهر الأبيض أمام اليمن نزعة هجومية واضحة، مع بناء منظم للهجمات والاعتماد على سرعة نقل الكرة والانتشار في الأطراف، إلى جانب تحركات خيمينيز ولوان بيريرا وميلوني، ونجح في حسم المواجهة عمليا خلال الشوط الأول بتسجيل ثلاثة أهداف، قبل أن يدير الشوط الثاني بإيقاع أقل ويحافظ على توازنه البدني.

ويبرز خيمينيز بعد ثنائيته في الجولة الأولى كأحد أهم مفاتيح المنتخب الإماراتي، إلى جانب لوان بيريرا، وماركوس ميلوني، ويوري سيزار، وماماردو كوليبالي، فيما يملك داليتش مجموعة من العناصر التي تمنحه خيارات متعددة في وسط الملعب والهجوم.

وأكد مطر الصهباني المشرف العام على المنتخب الإماراتي أن تسجيل ثلاثة أهداف في الشوط الأول أمام اليمن منح الجهاز الفني فرصة لإدارة الشوط الثاني بما يحافظ على جاهزية اللاعبين، مشددا في الوقت نفسه على أن مواجهة البحرين ستكون أكثر صعوبة وتتطلب أعلى درجات التركيز.

ومن المنتظر ألا يغير داليتش كثيرا من الهوية التي ظهر بها الأبيض أمام اليمن، لكنه سيكون مطالبا بمزيد من الحذر في عملية البناء وعدم منح البحرين مساحات للتحول، خصوصا أن المنافس يمتلك لاعبين قادرين على الانطلاق السريع من الأطراف. وقد ألمح المدرب إلى إمكانية إجراء بعض التغييرات بسبب ضيق الفترة بين المباريات، مع التركيز على الاستشفاء وتحسين التمرير والاستحواذ والانضباط الدفاعي.

وعلى الجانب الآخر، يدخل المنتخب البحريني المواجهة في موقف أكثر تعقيدا بعد سقوطه أمام قطر ٢-٠، إذ سجل خوخي بوعلام الهدف الأول في الدقيقة ٦١، وأضاف حسن الهيدوس الثاني من ركلة جزاء في الدقيقة ٩٠+٩، في مباراة شهدت طرد القطري أحمد فتحي والبحريني عباس العصفور.

ولم يظهر «الأحمر» البحريني أمام قطر بفاعليته الهجومية المعروفة، فرغم امتلاكه الكرة بنسبة متقاربة وتفوقه في بعض فترات الاستحواذ، افتقد اللمسة الأخيرة، ولم يسدد سوى كرة واحدة بين القائمين من تسع محاولات. وبعد طرد أحمد فتحي وسيطرة البحرين نسبيا على اللعب، لم ينجح حامل اللقب في استثمار التفوق العددي والعودة إلى المباراة.

ويملك المدرب الكرواتي دراغان تالايتش مجموعة من أصحاب الخبرة يتقدمهم الحارس إبراهيم لطف الله، إلى جانب وليد الحيام، وسيد ضياء سعيد، وكميل الأسود، وعلي مدن، ومهدي حميدان، ومحمد مرهون ومحمد الرميحي، وهي أسماء كانت حاضرة ضمن القائمة التي اختارها المدرب للدفاع عن اللقب الخليجي.